

قرارات ومنشورات
الحكومة المصرية

١٩١٨

مجموعة القرارات والمنشورات

الثلاثة شهور الأولى من سنة ١٩١٨

مجلس بندر السنبلوين المحلى

قرار بشأن تحصيل الرسوم والعوائد البلدية (*)

رئيس مجلس السنبلوين المحلى

بعد الاطلاع على القرار الوزارى الصادر فى ١٥ مارس سنة ١٩٠٧ بتشكيل مجلس محلى
مدينة السنبلوين ؛
وبعد الاطلاع على قرار هذا المجلس الصادر فى ٣ يناير سنة ١٩١٧ والمصدق عليه من وزارة
الداخلية بتاريخ ٧ أغسطس سنة ١٩١٧ ؛

قرر ما هوآت :

١ - تحصيل الأموال والرسوم البلدية بحسب التمهيد الموقع عليه يكون عند الانتهاء بالطرق
الادارية طبقا لأحكام الأمر المالى الصادر فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ الخاص بتحصيل العوائد والعشور.

٢ - يسرى مفعول هذا القرار بعد مضي خمسة عشر يوما من تاريخ صدوره.

٩ يناير سنة ١٩١٨

رئاسة مجلس الوزراء

قرار بمنع تصدير تقاوى الخضراوات (٢).

مجلس الوزراء

نظرا لندور الخضراوات فى القطر المصرى ؛

ونظرا لأن تقاوى الخضراوات لامتدوحة عنها البلاد المصرية ومن التمدد فى الظروف الحاضرة
الحصول عليها من الخارج ؛

في بناء على رأى مصلحة القوين وعلى اقتراح وزير الداخلية ؛

قرر ما هوآت :

يمنع من الآن فصاعدا تصدير تقاوى الخضراوات الملية أسحاؤها فى الجدول الملحق بهذا .

القاهرة فى ٢٨ ربيع الأول سنة ١٣٣٦ (١٢ يناير سنة ١٩١٨)

جدول ببيان تقاوى الخضراوات

فوك روى ، فصوليا ، اوريا ، كرتب ، قردون ، جز ، قرنيط ، كرفس ، سلق ، خيار ،
كرسون (حب الرشاد) ، هندباء ، فوكاوشتر ، أبوريكه ، بصل ، سبانخ ، لفت ، خس ، كرات ،
شمام ، بقاوىون وغلاخه ، قفل ، باذنجان ، باميه ، جزر أبيض ، طماطم ، قرع بأنواعه ، بسله ،
بقديونس ، بيجر .

(*) الوقائع المصرية فى ١٧ يناير سنة ١٩١٨ وجه ٢ من العدد ٥

(٢) . وقائع المصرية فى ١٧ يناير سنة ١٩١٨ وجه ١ من العدد ٥

مجلس بلدى بورسعيد

قرار بشأن الرسوم التي تفرضها مجلس بلدى بورسعيد على عربات الركوب والنقل (*)

رئيس مجلس بلدى بورسعيد

بعد الاطلاع على المادة ١٣ من الأمر العالى الصادر بتاريخ ٢ يناير سنة ١٩١١ القاضى بانشاء مجلس بلدى مخطط بمدينة بورسعيد ؟

وبعد الاطلاع على قرار المجلس المتخذة جلسته بتاريخ ٣ نوفمبر سنة ١٩١٧ ؟

وبعد الاطلاع على مكالمة وزارة الداخلية رقم ١٠٤ بتاريخ ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٧ المتضمنة موافقتها على قرار المجلس المذكور ؟

فسروا هوأت :

أولا - العوائد البلدية الآتية ياتيها بصير تحصيلها سنويا على عربات الركوب والنقل بمدينة بورسعيد :

(١) العربات التي تنجز بالحيوانات :

سلم جنيه

٥٠٠ ١ على كل عربة مخصصة لحمل الموق من الدرجة الأولى .

— ١ » » » » » الثانية .

٥٠٠ — » » » » » الثالثة .

٦٠٠ — » » » » » مفرمة بمجلتين أو بأربع مجلات .

٥٠٠ ١ » » » » » غير مفرمة ذات أربع مجلات .

— ١ » » » » » بمجلتين .

٥٠٠ — » » » » » نقل أو عربة صندوق ذات أربع مجلات .

٦٠٠ — » » » » » برميل مركبة على عجل لنقل المياه والغاز والمواد الهوائية وغير ذلك .

٤٠٠ — » » » » » نقل بمجلتين ويجرها حصان أو بقول .

٢٠٠ — » » » » » يجرها حمار .

(ب) السيارات المنيضة بعد :

— ٥ على كل سيارة ذات أربع مجلات طراز كبير .

— ٣ » » » » » صغير .

٥٠٠ ١ » » » » » موسيكل أو تريسيكل .

(ت) الدراجات الموضحة بعد :

— ٢٠٠ على كل دراجة بمجلتين (بيسيكلية) .

— ٣٠٠ » » » » » بثلاث مجلات (تريسيكل) .

(ث) عربات اليد الموضحة ياتيها بعد :

— ٢٠٠ على كل عربة يد .

٤٠٠ — » » » » » موسيقى (أوركسترون) وبيانو وكل آلات الموسيقى المحمولة على مجلات .

ثانيا - القرار المذكور يدرى العمل بموجب اعتبارا من أول فبراير سنة ١٩١٨

تحريرا في بورسعيد بتاريخ ١٥ يناير سنة ١٩١٨

وزارة المعارف العمومية

قرار رقم ٢٠٢٨ بشأن تخفيض المصروفات المدرسية بصفة مؤقتة لتبذات السنتين الأولى والثانية بمدارس البنات الابتدائية بمصر بك بالاسكندرية (*)

وزير المعارف العمومية

بعد الاطلاع على القرار الوزاري الصادر في ٢٤ يونيو سنة ١٩٠٥ رقم ١٠٩١ بشأن فئة المصروفات المدرسية بالمدارس الأميرية ؛

وبعد الاطلاع على ما اقترحه اللجنة العلمية الادارية في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٧ ، وما رآه المجلس الأعلى للمعارف العمومية في ٧ يناير سنة ١٩١٨ ؛

وبعد الاطلاع على ما قرره مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ١٢ يناير سنة ١٩١٨ ؛
قرر ما هو آت :

مادة ١ - تخفيض مؤقتة فئة المصروفات المدرسية لتبذات السنتين الأولى والثانية بمدارس البنات الابتدائية بمصر بك بالاسكندرية بأن تجعل تسعة جنيهات في السنة بدل اثني عشر جنيها .

٢ - يسرى العمل بهذا القرار بصفة مؤقتة اعتبارا من السنة المكتوبة ١٩١٨ .
تحريرا بالقاهرة في ٣ ربيع الثاني سنة ١٣٣٦ (١٦ يناير سنة ١٩١٨)

وزارة المعارف العمومية

قرار رقم ٢٠٢٩ بشأن تخفيض المصروفات المدرسية بصفة مؤقتة بالمدارس الأولية الراقية للبنين (†)

وزير المعارف العمومية

بعد الاطلاع على المادة الثالثة من القانون نمرة ١٣ لسنة ١٩١٦ المتعلق بإنشاء المدارس الأولية الراقية للبنين ؛

وعلى المادة الثالثة من القرار الوزاري المؤرخ في ٢٠ يونيو سنة ١٩١٦ نمرة ١٩٣٣ الشامل للائحة التنفيذية للقانون المذكور ؛

وعلى ما اقترحه اللجنة العلمية الادارية في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٧ ، وما رآه المجلس الأعلى للمعارف العمومية في ٧ يناير سنة ١٩١٨ ؛

وبعد الاطلاع على ما قرره مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ١٢ يناير سنة ١٩١٨ ؛
قرر ما هو آت :

مادة ١ - تخفيض مؤقتة فئة المصروفات المدرسية بالمدارس الأولية الراقية للبنين بأن تجعل خمسة عشر قرشا صافا في الشهر وكسور الشهر بحسب التقويم الاقرب بحد ثلثين قرشا وذلك في المدارس التي لا يتناول فيها التلاميذ طعام الظهر ، وخمسة وأربعين قرشا صافا بدل ستين قرشا في المدارس التي يتناول فيها التلاميذ طعام الظهر .

٢ - يسرى العمل بهذا القرار بصفة مؤقتة اعتبارا من السنة المكتوبة ١٩١٨ .
تحريرا بالقاهرة في ٣ ربيع الثاني سنة ١٣٣٦ (١٦ يناير سنة ١٩١٨)

(*) الواقع المصرية في ٢١ يناير سنة ١٩١٨ وجه ١ من العدد ٦

(†) الواقع المصرية في ٢١ يناير سنة ١٩١٨ وجه ١ من العدد ٦

وزارة المعارف العمومية

قرار رقم ٢٠٣٠ بشأن تخفيض المصروفات المدرسية بصفة مؤقتة بالمدارس الأولية الراقية للبنات (*)

وزير المعارف العمومية

بعد الاطلاع على المادة الثالثة من القانون نمرة ١٤ لسنة ١٩١٦ المتعلق بإنشاء المدارس الأولية الراقية للبنات ؛

وعلى المادة الثالثة من القرار الوزاري المؤرخ في ٢٠ يونيو سنة ١٩١٦ نمرة ١٩٣٤ الشامل للأحكام التنفيذية للقانون المذكور ؛

وعلى ما اقترحه اللجنة العلمية الادارية في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٧ ، وما رآه المجلس الأعلى للمعارف العمومية في ٧ يناير سنة ١٩١٨ ؛

وبعد الاطلاع على ما قرره مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ١٢ يناير سنة ١٩١٨ ؛

قرر ما هو آت :

مادة ١ - تخفيض مؤقتا فة المصروفات المدرسية بالمدارس الأولية الراقية للبنات بأن تجعل خمسة عشر قرشا صاغا في الشهر أو كسود الشهر بحسب التقويم الافرنجى بدل ثلاثين قرشا وذلك في المدارس التي لا يتناول فيها التلميذات طعام الظهر ، وخمسة وأربعين قرشا صاغا بدل ستين قرشا في المدارس التي يتناول فيها التلميذات طعام الظهر .

٢ - يسرى العمل بهذا القرار بصفة مؤقتة اعتبارا من السنة المالية ١٩١٨ .

تحريرا بالقاهرة في ٣ ربيع الثاني سنة ١٣٣٦ (١٦ يناير سنة ١٩١٨)

محافظة مصر

قرار بشأن المحلات العمومية بمدينة القاهرة - تعديل جدول الأخطاط المخصصة فقط

لسكن العائلات التي لا يجوز فتح محلات عمومية فيها (†)

محافظ مصر

بعد الاطلاع على قرار المحافظة الرقم ٣٠ أبريل سنة ١٩٠٤ بتعيين الأخطاط المخصصة لسكن

العائلات وغير المعدة للتجارة للمحل بالقرار الرقم ٥ فبراير سنة ١٩١٠ ؛

قرر ما هو آت :

١ - يصير تعديل خط المنيرة الوارد ضمن جدول الأخطاط المخصصة لسكن العائلات بقسم

السيدة كالآق ؛

قسم السيدة زينب

كامل خط المنيرة الواقع بين شارع المتبديان وشارع القصر العيني وشارع مدرسة الطب ما عدا

شارع الماردى .

٢ - يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

٦ ربيع الأول سنة ١٣٣٦ (١٩ يناير سنة ١٩١٨)

(*) الوقائع المصرية في ٢١ يناير سنة ١٩١٨ وجه ١ من العدد ٦

(†) الوقائع المصرية في ٢٨ يناير سنة ١٩١٨ وجه ٢ من العدد ٨

مديرية الغربية

قرار بشأن تعديل الأخطاط المخصصة لبيوت العاهرات بتدرطنا (*)

مدير الغربية

بعد الاطلاع على المادة الثانية من لأئحة بيوت العاهرات الصادر بها قرار وزارة الداخلية الرقم ١٦ نوفمبر سنة ١٩٠٥ ء

وبعد الاطلاع على قرار المديرية الرقم ٢٠ يناير سنة ١٨٩٧ بتعين الأخطاط المخصصة لبيوت العاهرات في بلاد المديرية السارية عليها اللائحة الآتية ذكرها ء

وبعد الاطلاع على قرار المديرية الرقم ٧ أغسطس سنة ١٩١٥ بتعين الأخطاط المخصصة لبيوت العاهرات بتدرطنا ء

وبعد موافقة مجلس المديرية بتاريخ أول أكتوبر سنة ١٩١٧ ء

وبعد الاطلاع على قرار قوميون بلى بتدرطنا بتاريخ أول ديسمبر سنة ١٩١٧ ء

قرر ما هوأت :

١ - يحذف درب العجى ابتداء من شارع الجناينة الى حارة الاشقي من جدول الأخطاط المخصصة لبيوت العاهرات .

٢ - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بتلاتين يوما .

طنطا في ١٩ يناير سنة ١٩١٨

وزارة الداخلية

قرار بادخال تعديل على القسم الثالث والنوع المرموز له بحرف (ب) من جدول المحلات الملققة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة (†)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على المادة الثانية من القانون نمر ١٣ الصادر في سنة ١٩٠٤ بشأن المحلات الملققة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة ء

وبعد الاطلاع على الجدول الملحق بلائحة المحلات المشار اليها وعلى القرارات المعدلة له ء

قرر ما هوأت :

أولاً - تستبدل عبارة "محلات بيع الطيور الداجنة" الواردة في القسم الثالث والنوع المرموز له بحرف (ب) من جدول المحلات الملققة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة بالعبارة الآتية : "الطيور الداجنة والصيد على اختلاف أنواعه من طائر ودراج (المحلات المعلقة ليها وتخزينها)".

ثانياً - يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

تحريراً في ٢٩ يناير سنة ١٩١٨

(*) الوقائع المصرية في ٢٨ يناير سنة ١٩١٨ وجه ٢ من العدد ٨

(†) الوقائع المصرية في ٤ فبراير سنة ١٩١٨ وجه ٢ من العدد ١٠

وزارة المالية

قرار وازارى بخصوص اعتبار سنة اقليم السنة الأجنبية بالقطر المصرى (*)

وزير المالية

بناء على المادة الثانية من القانون نمرة ١٩ المؤرخ ٧ أغسطس سنة ١٩١٦ بخصوص
دمنة المصوغات ؟

قرر ما هوآت :

تنفيذا للسادة الثانية من القانون المذكور أعلاه تعتبر في القطر المصرى السنة التى تضعها على
المشغولات الذهبية أو الفضية أعلام دمنة المصوغات فى البلاد الآتية التى أرسلت نماذج دفعتها رسميا
الى تلم دمنة المصوغات فى القاهرة :

بلجيكا ، فرنسا ، بريطانيا العظمى ، إيطاليا ، نروج ، هولندا ، البرتغال ، روسيا ،
اسوج ، سويسرا .
القاهرة فى ٣٠ يناير سنة ١٩١٨

مديرية البحيرة

قرار عن الاحتياطات اللازمة لمنع تلوث مياه الشرب بتندر شيد (†)

مدير البحيرة

بعد الاطلاع على المادة السادسة من القرار الصادر من وزارة الداخلية فى ١١ ماي سنة ١٨٩٥
وقرارى اللجنة الصحية بمركز شيد بتاريخ ٦ فبراير و ٢٠ مارس سنة ١٩١٧ ؟
وبعد موافقة مجلس المديرية ؟

قرر ما هوآت :

١ - يمنع داخل حدود بتندر شيد وكلذا فى منطقة قطرها بمسافة متر خارجا عن هذه الحدود
أخذ الماء اللازم للشرب أو الاستعمال المنزل من النيل أو من التربة الرشيدية والبحر الصغير إلا من
القطر الآتية بعد وفى المواعيد الآتية :

(أ) من النيل ، ابتداء من ١١ أغسطس لغاية ١٥ فبراير كل سنة :

(١) نقطة واقعة على بعد عشرة أمتار من مسجد بدر الدين من الجهة الغربية ؟

(٢) نقطة واقعة بمجرى البصل أمام ملك حضرة الحاج نعمان القوس ؟

(٣) نقطة واقعة أمام وابلور الطحين الكائن بمجرى منزل اسكازى الذى تسكنه المحكمة ؟

(٤) نقطة واقعة بمجرى شون الملح على مسافة عشرين مترا .

(ب) من التربة الرشيدية والبحر الصغير ، ابتداء من ١٦ فبراير لغاية ١٠ أغسطس كل سنة :

(١) نقطة واقعة بالبحر الصغير على مسافة مائة متر بمجرى كوبرى المزلقان تعلق مصلحة
السكة الحديدية ؟

(٢) نقطة واقعة فى نهاية التربة الرشيدية بالقرب من كوبرى السكة الحديد الموصلة
لأرض قطاره ملك الحويح .

(*) الوقائع المصرية فى ٧ فبراير سنة ١٩١٨ وجه ١ من العدد ١١

(†) الوقائع المصرية فى ٢٥ فبراير سنة ١٩١٨ وجه ١ من العدد ١٦

٢ - ممنوع غسل الملابس أو الأدوات المنزلية أو الاستحمام وسقي المواشي في أى مكان من النيل أو التربة الرشيديّة والبحر الصغير تقع في مسافة تحسّين مترًا تحت التيار ومائة متر فوق التيار من أى نقطة من القطع المهيبة بالمادة الأولى لأخذ مياه الشرب .

٣ - ممنوع رسو المراكب في أى مكان من النيل أو التربة الرشيديّة والبحر الصغير يكون على مسافة تقل عن مائة متر تحت التيار أو مائة وتحسين مترًا فوق التيار من أى نقطة من القطع المهيبة بالمادة الأولى لأخذ مياه الشرب .

والمكان الذى تخصص لرسو المراكب بصفة مستديمة يكون في الجزء الواقع تحت التيار من وابور الحاج عرفة مرزوق .

وجميع مراكب الصيادين يكون مرساها في ذلك المكان . أما المراكب المشحونة بالبضائع الأورباوية والأزوفير ذلك فيمكن رسوها مؤقتا في الأماكن الغير ممنوع الرسو فيها بمقتضى الفقرة الأولى من هذه المادة لآلة الكافية فقط لشحنها أو تفريغها .

وكل مركب يراد إبقاؤها بعد عمليى الشحن والتفريغ يلزم رسوها في المكان المحدد لذلك بصفة مستديمة .

٤ - ممنوع وضع القاذورات أو الكساسة أو إلقاء الماء القذر على ضفتى النيل أو التربة الرشيديّة أو البحر الصغير أو تلويثهما بأى طريقة أخرى داخل حدود بندر رشيد أو على مسافة تحسبالة متر خارجا عن حدوده فوق تيار المياه وتحت .

٥ - أى مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب بمرتكبا بغرامة لا تتجاوز المائة قرش أو الحبس لمدة لا تزيد عن سبعة أيام .

٦ - يعمل بهذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بخمسة أيام .

تحريرا بدمهود في ٣١ يناير سنة ١٩١٨

وزارة الداخلية

مجالس القري

قرار بإنشاء وتشكيل مجالس القري (*)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على اللائحة الأساسية للمجالس المحلية الصادرة بتاريخ ١٤ يولييه سنة ١٩٠٩ ء
وعلى القرار الصادر في أول أغسطس سنة ١٩١٠ بشأن العقوبات التأديبية في المجالس المحلية ؛
وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ١٥ أغسطس سنة ١٩١٧ بالموافقة على إنشاء مجالس قروية في القري التي تعينها وزارة الداخلية ؛

قرر ما هوآت :

مادة ١ - يمكن بمقتضى قرار يصدره وزير الداخلية إنشاء مجالس قروية في القري التي طلبت
أو التي سخط ذلك .

وتكون هذه المجالس تابعة لأحكام هذا القرار .

المراقبة

٢ - تكون المجالس القروية تحت مراقبة وزارة الداخلية مباشرة .

تشكيل المجالس

٣ - يكون تشكيل كل مجلس على الوجه الآتي :

(١) عضوات معينان بحكم القانون ، وهما :
أمور المركز ، وتكون له الرئاسة ؛
ومفتش الصحة بالجبهة أو بالمركز .

(٢) أربعة أعضاء ينتخبون بالطرق الموضحة فيما بعد .
والمدبر له دائما الحق قانونا أن يرأس مجلس القرية .

ويجوز للمدبر من وزارة الداخلية أن يحضر الجلسات ويكون له حق المناقشة .
وفي حال تغيب أمور المركز أو حصول مانع له ينوب عنه أكبر الأعضاء سنا .
وفي القرى التي ليس فيها مقر المركز تعين وزارة الداخلية الموظف الذي يتحول اليه اختصاصات الرئيس .

الاختصاصات

٤ - اختصاصات مجلس القرية هي :

(١) تعيين وترقية وفصل العمال الذين يتقدمون ورائهم من ميزانية المجلس وكذا توقيع العقوبات التأديبية عليهم بحسب القواعد المتصوص عنها بقرار وزارة الداخلية الصادر في أول أغسطس سنة ١٩١٠ لأجل مستخدمى المجالس المحلية ؛

(٢) تحصيل الرسوم الخاصة به والتي تخصص له وإدارة إيرادات القرية ؛

(٣) أشغال التنظيم والطرق والكس والرش وكساء الأرضيات وتوير الطرق والميادين العمومية ؛

(٤) الإجراءات المتعلقة بالتنظيف الصحي للدينة كالتحلية بالمراحيض العمومية والمجارير والجبايات والمجازر ؛

(٥) أشغال المياه ؛

(٦) أشغال المطافي وكل الإجراءات الخاصة بالحرائق ؛

(٧) وضع ميزانية الإيرادات والمصروفات كل سنة للدينة ومراجعة الحسابات ونشر تقرير سنوي عن خلاصة سير الأعمال ؛

(٨) وأخيرا كل الأشغال التي تنوط المجلس بها وزارة الداخلية ويؤدي المجلس اختصاصاته على مسؤوليته وطاقته بلا أدنى ارتباط أو ضمان من قبل الحكومة .

الانتخابات

٥ - الناخبون هم كل الذكور الذين يذهبون سنويا على الأقل ١٠ قروش صاغ بصفة عوائد خضر ويكونون قد وقعوا على التعهد القاضي بدفعهم العوائد المقررة من المجلس وقاموا بسدادها .
ويجب في هذه الحالة أن يكونوا مقيمين في القرية .

٦ - ليس للأشخاص الآتي بيانهم حق الانتخاب :

(١) رجال التقصليات وكل موظف أو مستخدم تابع اليها بأية صفة كانت ؛

(٢) المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة أو السجن ومن يحكم عليهم في سرقة أو نصب أو خيانة الأمانة أو تزوير أو إخلال بالآداب العمومية أو فسق أو أية جناية أو جنحة أخرى تمس بالشرف أو الأمانة ؛

(٣) الموزون من وظائف الحكومة سواء بحكم قضائي أو بقرار من أحد مجالس التأديب لأي سبب آخر غير الإهمال ؟

(٤) الملن بعلامهم أو المحجور عليهم ؟

(٥) من لم يوقعوا على التمدد القاضي بدفع العوائد المحلية أو لم يقوموا ببداد هذه العوائد .

٧ - لا يجوز لأحد أن يكون متخبا إلا إذا كان ناعيا .

ويجب أيضا أن يكون المنتخب بالنفاذ الأقل الخامسة والعشرين من العمر وعارفا القراءة والكتابة .

٨ - تقوم بعملات الانتخاب لجنة مؤلفة من أربعة أعضاء يعرفون القراءة والكتابة برئاسة مأمور المركز والموظف المعين للكتابة عنه حسب نصوص المادة الثالثة وهؤلاء الأعضاء تعيينهم وزارة الداخلية بناء على ما يرضه المدير أو من ينوب عنه ويتخون من بين أعيان القرية .

٩ - تضع اللجنة قائمة الناخبين بالمواظقة لأحكام المادتين ٥٥ من هذه اللائحة وعلى أساس القائمة بالأسماء التي تغطي المديرية مستخرجة من دفاتر عوائد الخفر .

١٠ - وبعد إعداد القائمة بالكيفية المتقدمة تعلق مدة سبعة أيام في ديوان مجلس القرية أو المركز أو محل البوليس .

وفي مدى هذه الأيام السبعة يجوز لأهل الشأن تقديم مطالباتهم سواء لتقيد أسماء في القائمة تكون قد أغفلت منها أو لغير أسماء أدرجت فيها بوجه حق . وبعد هذا الجهاد لا تقبل أية مطالبة .

تجتمع اللجنة في ظرف ثلاثة أيام وتبت بصفة نهائية في المطالبات المقدمة .

وبعد التعديل في القائمة إذا اقتضت الحال ذلك بحسب قرارات اللجنة تصحح نهائية وتعلق من جديد بالمركز أو ديوان مجلس القرية أو محل البوليس .

١١ - ثم يشرع في الانتخاب في ظرف شهر من الزمان ويبلغ إلى علم الجمهور قبل ذلك ثلاثة أيام على الأقل اليوم والساعة والمحل المعنية لهذا الغرض بأن يعلق إعلان على باب المركز أو مجلس القرية أو محل البوليس وفي المواضع الأخرى من القرية وضواحيها التي يرى المأمور أنه ضرورة الإعلان فيها .

١٢ - عند اجتماع الناخبين تطلب اللجنة من كل منهم أن يحضر ورقة مكتوب عليها أسماء وألقاب وصفات من يتقدم من القائمة السابق الكلام عليها في المادة ١٠ ويرغب في انتخابهم لعضوية المجلس ويبقى الاقتراع مفتوحا مدة أربع ساعات من ابتداء الاجتماع ويقيد أحد أعضاء اللجنة في نفس الجلسة أسماء وألقاب المقترعين في دفتر بعد التصريح عما إذا كانوا مدرجين بالطريقة الواجبة في قائمة الانتخابات ويمكنه بعد موافقة اللجنة أن يطلب من كاتب المجلس أن يساعده في هذا العمل . وتوضع أوراق الاقتراع في صندوق بحضور الرئيس .

١٣ - عند انقضاء الأربع ساعات المتقدم ذكرها يقفل الاقتراع ولا تقبل بعد ذلك أية ورقة ثم تخرج أوراق الاقتراع من الصندوق ويقابل عددها على عدد المقترعين وتعمل قائمة عمومية يذكر فيها عدد الأصوات التي تأهلها كل من المرشحين .

ثم يرتب المرشحون في كشف بحسب ترتيب الأصوات التي حصلوا عليها مع الابتداء بالأكثر أصواتا .

وبعض الرئيس وأعضاء اللجنة هذا الكشف ثم يرقق بحضور جلسة الانتخابات ويعلن بانتخاب الأربعة الأول لعضوية المجلس . غير أنه لا يمكن أن يكون معاً من ضمن أعضاء مجلس القرية والدع إليه أو شقيقان .

وإذا تساوى عدد الأصوات التي نالها اثنان أو أكثر من المرشحين فتعمل بينهم قرعة بالتصليب .
وتنصل اللجنة في نفس الجلسة في الاشكالات التي تحصل أثناء عمليات الانتخابات ويكون حكمها نهائيا وتصدر القرارات بأغلبية الآراء وتذكر في المحضر . ويبقى الحق مع ذلك لوزارة الداخلية في حال وقوع خلل خطير أن تلغى الانتخابات كلها أو بعضها أو أن تصدق في قرارات اللجنة التي تكون مخالفة للقانون .

١٤ — تنطق في اليوم الثاني على باب مجلس القرية أو المركز أو محل البوليس قاعة بأسماء المتشحين (بالفتح) .

ويرسل رئيس اللجنة نسخة من هذه القائمة الى كل منهم .

أحكام عمومية

١٥ — وتلغى الأعضاء المتشحين لمجلس هي مجانية ومدتها أربع سنوات . وفي كل سنتين يفر نصف أعضاء المجلس عدا الذين لم يحق العضوية بمقتضى القانون .

وبعد انقضاء مدة السنتين الأولين يصير تعيين الأعضاء الخارجين بطريق القرعة ثم يصبح التعيين بالدور والتسلسل ابتداء مدة عضوية الأعضاء الباقين في آخر السنة الرابعة .
والأعضاء المتقضية مدة عضويتهم يجوز إعادة انتخابهم .

١٦ — الحالات التي تخلو من الأعضاء المتشحين يعين لها من نالوا أكثر الأصوات من المرشحين بحسب الكشف الذي سبق الكلام عليه في المادة ١٣ ومدة عضوية العضو الذي خلا مركزه تصبح هي نفسها مدة عضوية العضو الذي ينتخب للحل الذي خلا فباتائها تنتهى مدة العضو الأخير .

١٧ — كل عضو متسبب يصبح في حالة من أحوال عدم الأهلية المنصوص عليها في المادة ٦ الآتية يعلن عن سقوطه من العضوية بقرار وزاري ويخطرعه بخطاب بسيط وكذا تكون الحالة بالقبس لمن يزعمه شروط القابلية للانتخاب المقررة في المادة ٥ .

١٨ — يجوز كذلك أن يعلن بقرار وزاري بسقوط الأعضاء من العضوية الذين لا يحضرون جلستين متعاقبتين من جلسات المجلس بدون الحصول على إجازة قانونية وبدون الاعتذار بإبداء أسباب مقبولة . ويكون الانقطاع عن هذا السقوط بخطاب بسيط .

١٩ — القرار الوزاري المنصوص عليه في المادتين الناجتتين يكون صدره من تلقاء نفس الوزارة أو بناء على ما يعرضه المدير أو المجلس نفسه وذلك بعد الاطلاع على الأوراق المثبتة لعدم الأهلية القانونية لعضو المجلس أو عدم قابلية للانتخاب أو تقيده بلا إيداء الأسباب وبعد دعوته بالطرق الواجبة للحضور وإبداء أقواله وتقديم الدفاع عن نفسه سواء بذاته أو بالكثابة . وهذا القرار لا يقبل الاستئناف .

٢٠ — القرار الصادر بسقوط عضو المجلس من العضوية ينص كذلك على استبداله بالمرافقة لقادة ١٦ السابقة .

٢١ — لا يجوز مطلقا لأحد من الأعضاء أن يدخل مباشرة أو ضمير مباشرة في مشروعات أو توريدات لأجل القرية وإلا يسمط من العضوية بقرار وزاري يعلن اليه بخطاب بسيط .

٢٢ — يجوز حل المجلس بقرارات من وزارة الداخلية .

٣٣ - يجتمع المجلس في جلسات اعتيادية مرة في الشهر على الأقل وتدرج المسائل المطلوب مداولة فيها بجدول الأعمال ولا تحصل مداولة في أية مسألة أخرى قبل أن تنفذ المسائل الواردة بالجدول ويجتمع المجلس في جلسات غير اعتيادية كلما رأى الرئيس ضرورة ذلك أو بناء على طلب تتأجل مقدمه ثلاثة من الأعضاء . ولا يجوز للمجلس في الجلسات غير الاعتيادية أن يشغل بمسائل غير التي دعى للاجتماع من أجلها . ولا يقبل حضور الجمهور في الجلسات .

٣٤ - لا تكون مداولات المجلس صحيحة إلا بحضور أربعة من الأعضاء في الجلسة من بينهم الرئيس وباشتراكهم في الاقتراع .

٣٥ - تصدر القرارات بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين ، وفي حال تساوى عدد الأصوات يرجح العدد الذي من بينه صوت الرئيس .

٣٦ - مع الاحتفاظ بما سيذكر في المادتين ٣٧ و ٣٨ الآتيين يكون الرئيس هو النائب الوحيد من المجلس في كل الأعمال الخاصة به سواء في علاقاته مع الحكومة ومصالحتها أو مع الغير . ويكتب الرئيس الوزراء والمصالح العمومية بواسطة وزارة الداخلية .

الجنة المستديمة

٣٧ - تكون في كل مجلس لجنة مستديمة مشكلة تحت رئاسة رئيس المجلس من حضوين أصليين وحضو نائب ينتخبهم المجلس من بين أعضائه .

ويجوز للوزير حضور جلسات اللجنة المستديمة ، وفي هذه الحالة يكون هو الرئيس .

ويجوز للمندوب من وزارة الداخلية حضور جلسات اللجنة ويكون له فيها رأى استشاري .

٣٨ - تكون مدة توظيف المضموين المنتخبين للجنة المستديمة سنة واحدة وعند انقضائها يجدد الانتخاب لتلك المضيوية ويجوز إعادة انتخاب المضموين المنقضية مدتهما .

٣٩ - تجتمع هذه اللجنة مرة على الأقل في كل أسبوع والرئيس فضلا عن ذلك أن يدعوها لاجتماع غير عادي كلما رأى ضرورة لذلك .

٣٥ - تشرف اللجنة على العمل وتراقب مباشرة بوجه العموم سير كل أشغال القرية التابعة للمجلس وتضع جداول أعمال اللجان وهي تحضر الميزانية وكذا كل المشاريع المنوطة بها من قبل المجلس وفرضا من هذا فهي المشرفة على تنفيذ قرارات المجلس .

الميزانية والحسابات والأشغال

٣١ - تكون ميزانية إيرادات القرية من الإيرادات الناتجة من العوائد المحلية المقروضة من المجلس ومن المواد الخاصة بكل قرية كآشمان المياه والتشوير ورسم إشغال الطرق العمومية وإيرادات المجرز والتنظيم وأشغال الهديات ومشاركة السكان في بعض حققات الأشغال البلدية والوفورات الناتجة من الأعوام السابقة والضرائب الاختيارية وغير ذلك .

٣٢ - (١) الميزانية العمومية تعمل بمقتضى النموذج المصدق عليه من وزارة المالية ، وهي تنقسم الى قسمين هما : " الميزانية الاعتيادية " و " الميزانية لتبني الاعتيادية " . ويجب أن تكون إيراداتهما ومصروفاتهما منفصلة تمام الانفصال .

(٢) يجب أن تكون دائما جملة المصروفات الاعتيادية أقل من جملة الإيرادات الاعتيادية أو على الأكثر موازية لها وتكون الحال كذلك بالنسبة للميزانية لتبني الاعتيادية . ويجب أن يدرج في المصروفات الاعتيادية اعتماد لتبني المخطوط والمصروفات الجزئية .

(٣) يدرج في "الميزانية الاعتيادية" ما يأتي :

أ - في باب "الإيرادات الاعتيادية" الإيرادات التي لها صفة مستندية كالإيرادات الناتجة من الموائد المحلية والمتحصل من ثمن المياه والتوريد وأشغال المهندبات ورسوم إشغال الطرق العمومية وإيرادات المحزوز والتنظيم . وتقسم هذه الإيرادات الى فصول بحسب نوعها وتبين بالتفصيل ؟

ثانياً - في باب "المصروفات الاعتيادية" المصروفات التي لها صفة مستندية . وتقسم هذه المصروفات الى فصول وتبين بالتفصيل .

و يدرج في "الميزانية الغير الاعتيادية" ما يأتي :

أ - في باب "الإيرادات الغير الاعتيادية" الإيرادات الناتجة من وفورات الأعوام السابقة وعطايا المصالح والأفراد وبوجه العموم كل الإيرادات التي ليست لها صفة مستمرة وسنوية ؟

ثانياً - في باب "المصروفات الغير الاعتيادية" المصروفات الخاصة بإنشاء الطرق والحدائق ومشترى العقارات أو المعدات الكبرى التي تستعمل زمناً غير محدود كطلمبات الحريق والرش وسلام الأفاعلة والآلات ، وبوجه العموم كل المصروفات التي ليست لها صفة مستندية وسنوية .

٣٣ - الدفوعات السنوية التي تدفع لوزارة المالية لسداد السلفات التي تعطي للجلس تورد بعنوان مخصوص في الفصل المقابل لها من الميزانية الاعتيادية أو الغير الاعتيادية بحسب الأحوال . فإذا كان الدفع على خمس سنوات على الأكثر وجب إيراد الدفعة السنوية في مصروفات الميزانية الغير الاعتيادية .

وإذا نسط الدفع على مدة تزيد عن خمس سنوات وجب أن تدرج الدفعة السنوية في المصروفات الاعتيادية .

٣٤ - توضع الميزانية لمدة ١٢ شهراً ابتداءً من أول أبريل وتنتهي في ٣١ مارس من كل سنة ويقرها المجلس المحلي ثم تعرض على مصادقة وزارة الداخلية . ولا تكون الميزانية نافذة المفعول إلا بعد تصديق وزارة الداخلية .

٣٥ - لا يجوز صرف أى مبلغ أو الارتباط بصرفه إذا كان خارجاً عن حدود الاعتيادات الواردة بالميزانية .

٣٦ - لا يجوز أن يشتري المجلس عقارات من الأفراد أو يبيع لهم إلا بعد أن تتقدميها اللجنة المستندية المشار إليها بالمادة ٢٧ ولا يمكن مجال من الأحوال أن تباع عقارات المجلس بأقل من الثمن المقدرها .

٣٧ - ترسل قرارات المجلس في مدى ثمانية أيام الى وزارة الداخلية ، ولا تكون نافذة إلا بعد مصادقة هذه الوزارة عليها .

٣٨ - الأشغال الجديدة أو أشغال الصيانة التي تتجاوز حجة ثقتها ٥٠ جنيناً مصرياً حتى إذا كانت واردة في الميزانية ومصدقا عليها بالكيفية المينة بالمادة السابقة لا يجوز أن يشرع فيها إلا بعد أن تصادق وزارة الداخلية على الرسومات والمقاييس الخاصة بها .

٣٩ - تكونت صفة المصروفات بمقتضى الاشتراطات المقررة للمصروفات الأميرية فتدرج في حساب خصوصي وترسل مستنداتها لعموم حسابات الحكومة بواسطة وزارة الداخلية ويعرض على المجلس في كل جلسة بيان الإيرادات والمصروفات عن الشهر المنقضى ثم يرسل هذا البيان لوزارة الداخلية .

تحريراً بمصر في ٩ فبراير سنة ١٩١٨

ديوان كبير الأمناء (*)

بأمر حضرة صاحب العظمة السلطانية : يضم "المفتش العام للتراثات الأميرية" الى حضرات
مديرى العموم بالمصالح ومن فى درجتهم من كبار الموظفين الوارد بياهم فى الكشف الملحق برقم ٢٦
من نظام أسبقية الدرجات التى صدرت الادارة السنية بالعمل به ونشر فى الجريدة الرسمية بالعدد ١٠
الصادر فى ٣ محرم سنة ١٣٣٤ (١١ فويل سنة ١٩١٥) .

رياسة مجلس الوزراء

قرار بإيقاف تنفيذ المادة الأولى من القانون نمرة ٢٩ لسنة ١٩١٦ الصادر بالتدابير
التي تتخذ لإبادة دودة القطن القرظلية إيقافا مؤقتا (**)

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على القانون نمرة ٢٩ لسنة ١٩١٦ الصادر بالتدابير التي تتخذ لإبادة دودة
القطن القرظلية ؛

ونظرا لتأخر تنفيذ المادة الأولى من القانون المتقدم ذكره بالنسبة للحالات الحاضرة ؛
فقرر ما يأتى :

يُمنع المنع المنصوص عليه فى المادة الأولى من القانون المتقدم ذكره مدة السنة الحالية .
القاهرة فى ٥ جمادى الأولى سنة ١٣٣٦ (١٦ فبراير سنة ١٩١٨)

وزارة الداخلية

قرار بإعادة الأرزالى قائمة الأصناف الغذائية ومواد الحاجيات الأولية
الملحقة بالقانون نمرة ٦ لسنة ١٩١٤ (٤)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من البند الثانى من القانون نمرة ٦ الصادر فى سنة ١٩١٤ القاضى
بوضع الحد الأقصى لأسعار الأصناف الغذائية ومواد الحاجيات الأولية ؛

وبعد الاطلاع على البيان المرقى بالقانون المذكور عن هذه الاصناف ؛

ونظرا لضاربات فى أسعار الأرز فى الوقت الحاضر ؛

وبناء على ما عرضه طينا جناب مراقب مصلحة التموين ؛

فقرر ما هوأت :

مادة ١ - يعاد الأرز الى قائمة الاصناف الغذائية ومواد الحاجيات الأولية الملحقة بالقانون
نمرة ٦ لسنة ١٩١٤

٢ - على المديرين والمحافظين تنفيذ قرارنا هذا ويسرى مفعوله بمجرد نشره فى الجريدة الرسمية.

تحريرا فى ٦ جمادى الأولى سنة ١٣٣٦ (١٧ فبراير سنة ١٩١٨)

(*) الوقائع المصرية فى ١١ فبراير سنة ١٩١٨ وج ١ من العدد ١٢

(**) الوقائع المصرية فى ٢١ فبراير سنة ١٩١٨ وج ١ من العدد ١٥

(٤) الوقائع المصرية فى ١٨ فبراير سنة ١٩١٨ وج ٤ من العدد ١٤

وزارة الزراعة

قرار بشأن تحديد مواعيد إقامة الأجهزة الخاصة لمعالجة بذرة القطن في الوجهين القبلي والبحري (*)

وزير الزراعة

بعد الاطلاع على المادتين الثانية والثالثة من القانون نمرة ٢٩ لسنة ١٩١٦ الصادر بالتدابير التي تتخذ لإيادة دودة بذرة القطن القرظية ؛

وبعد الاطلاع على قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ٢٤ أبريل و ٢٩ أغسطس سنة ١٩١٧ بتأجيل مباداة الأجهزة التي نص عليها القانون المتقدم ذكره في الوجهين البحري والقبلي على التعاقب ؛ وبما أنه يوجد الآن في القطر عدد من الأجهزة التي أقرتها وزارة الزراعة يكفي لسد حاجة معامل حليج القطن في الوجه القبلي قبل موسم الحليج الثقيل ، وأن هناك محلا لامل بأن معامل الحليج في الوجه البحري تمكن من استحضار الأجهزة اللازمة لآفاتهما فيما قبل موسم حليج سنة ١٩١٩ ؛
وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قرر ما يأتي :

مادة وحيدة — حدد مباداة الأجهزة التي نص عليها القانون المتقدم ذكره بالنسبة لمعامل حليج القطن في الوجه القبلي يوم ١٥ يولييه سنة ١٩١٨ ، وبالنسبة لمعامل حليج القطن في الوجه البحري يوم ١٥ يولييه سنة ١٩١٩

مصر في ١٩ فبراير سنة ١٩١٨

مجلس جرغا المحلى

١ قرار بمجصيل الضرائب والعوائد البلدية (†)

رئيس مجلس جرغا المحلى

بعد الاطلاع على اللائحة الأساسية لتشكيل المجالس المحلية الصادر بها قرار وزارة الداخلية رقم ١٤ يولييه سنة ١٩٠٩ ؛

وبعد الاطلاع على قرار المجلس الصادر بتاريخ ٢٣ يونيه سنة ١٩١٧ المعتمد من وزارة الداخلية بإقاداتها نمرة ٣١ «بلديات» رقم ٩ أغسطس سنة ١٩١٧ ؛

قرر ما هو آت :

أولا — تحصيل الضرائب والعوائد البلدية بمقتضى العهد الموقع عليه يكون عند الانتهاء بالطرق الادارية طبقا لأحكام الأمر المالى الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ الخاص بمجصيل الضرائب والشعور .

ثانيا — يسرى مفعول هذا القرار بعد تسعة عشر يوما من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

صدر بموهاج في ٢٠ فبراير سنة ١٩١٨ (٩ جمادى الأولى سنة ١٣٣٦)

(*) الوقائع المصرية في ٢١ فبراير سنة ١٩١٨ وجه ١ من العدد ١٥

(†) الوقائع المصرية في ٢٨ فبراير سنة ١٩١٨ وجه ٢ من العدد ١٧

وزارة الداخلية

قرار بشأن تحديد طريقة حوائد الذبيح بمجلس شين القناطر المحل (*)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على المادة الأولى من القانون نمرة ٢٧ الصادر في سنة ١٩١٠ بشأن تعريفه عوائد الذبيح في البلديات والمحال المحلية ؛
وبعد الاطلاع على قرار مجلس شين القناطر المحل بمجلسه المنعقدة بتاريخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٩١٧ ؛
قرر ما هوأت :

مادة ١ - تحصل حوائد الذبيح بمجلس شين القناطر المحل على الوجه الآتي :
الضاني والماسح - ثلاثة مليات عن كل كيلون اللحم الصافي بشرط أن لا تقل قيمة المتحصل على الحيوان الواحد عن أربعين مليا .
الخننازير - أربعة مليات عن كل كيلون اللحم الصافي بشرط أن لا تقل قيمة المتحصل على الحيوان الواحد عن مائة وخمسين مليا .
الجواميس الصغيرة والكبيرة والبقير والثران والجمال والنبول - مليات على كل كيلون اللحم الصافي بشرط أن لا تقل قيمة المتحصل على الحيوان الواحد عن مائة مليم .
٢ - يسرى العمل بموجب هذا القرار بعد مضي خمسة عشر يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

تحريرا بمصر في ٢٦ فبراير سنة ١٩١٨

وزارة الحفانية

قرار بإنشاء محكمة خط جديدة وبتعديل في تحديد دوائر اختصاص بعض محاكم أخطاط
مدير يات القنطرية وأسيوط وقنا (٢)

وزير الحفانية

بعد الاطلاع على المادتين الأولى والثانية من القانون نمرة ١١ لسنة ١٩١٢ المخص بتشكيل محاكم الأخطاط ؛
وعلى القرارات الصادرة منا بإنشاء محاكم الأخطاط وتحديد دوائر اختصاصها بمدير يات القنطرية وأسيوط وقنا ؛
قرر ما هوأت :

مادة ١ - مديرية القنطرية (مركز دكنس) :
تعديل دوائر اختصاص محاكم أخطاط ميت فارس وكفر ملام ودكنس ومحلة دمنة وجديدة المسالة كما يأتي :
ميت الخولي مؤمن ، تؤخذ من اختصاص محكمة خط ميت فارس وتضاف الى محكمة خط كفر ملام .

(*) الوقائع المصرية في ٢٨ فبراير سنة ١٩١٨ وجه ٢ من العدد ١٧

(٢) الوقائع المصرية في ٧ مارس سنة ١٩١٨ وجه ٢ من العدد ١٩

أشمون الزمان ، تؤخذ من اختصاص محكمة خط ميت فارس وتضاف الى محكمة خط دكرنس .
 ميت شرف ، تؤخذ من اختصاص محكمة خط ميت فارس وتضاف الى محكمة خط دكرنس .
 ميت سمدان ، تؤخذ من اختصاص محكمة خط ميت فارس وتضاف الى محكمة خط دكرنس .
 ميت ضافر ، تؤخذ من اختصاص محكمة خط ميت فارس وتضاف الى محكمة خط حطة دمنة .
 جزيرة القباب ، تؤخذ من اختصاص محكمة خط ميت فارس وتضاف الى محكمة خط حطة دمنة .
 كفر عبد المؤمن ، تؤخذ من اختصاص محكمة خط ميت فارس وتضاف الى محكمة خط حطة دمنة .
 كوم الثعالب ، تؤخذ من اختصاص محكمة خط جديدة الحالة وتضاف الى محكمة خط ميت فارس .
 ٢ - مديرية أسيوط (مركز أسيوط) :

تقلد دوائر اختصاص محاكم أخطاط بنى حسين وأسيوط وموشا كما يأتى :
 تفصل نواحي منقباد وطوان والهدايا والبورة من اختصاص محكمة خط بنى حسين وتضاف الى
 اختصاص محكمة خط أسيوط .

وتفصل نواحي الشفة والنسياسة وأولاد ابراهيم من اختصاص محكمة خط موشا وتضاف الى
 اختصاص محكمة خط أسيوط .

٣ - مديرية قنا (مركز نجع حمادى) :
 تنشأ محكمة خط ناحية بهجورة وتسمى " محكمة خط بهجورة " وتشمل دائرة اختصاصها البلاد
 المية بالكشف المرقع مع هذا المرة ١

٤ - وتشمل دائرة اختصاص محكمة خط نجع حمادى البلاد المية بالكشف المرقع مع هذا
 المرة ٢

٥ - يمل هذا القرار من أول مارس سنة ١٩١٨

تحريراً فى ٢٦ فبراير سنة ١٩١٨

كشفت المرة ١

البلاد التابعة لدائرة اختصاص محكمة خط بهجورة

عدد	أسماء	عدد	أسماء
١	بهجورة .	٥	أولاد نجع بهجورة .
٢	الغربي بهجورة .		ثم يقيمها أيضاً ناحية أولاد نجع التمة
٣	أبر عمروى .		التابعة الآن لمحكمة خط فرشوط
٤	الشرقي بهجورة .		لقرىها من بهجورة .

كشفت المرة ٢

البلاد التابعة لدائرة اختصاص محكمة خط نجع حمادى

عدد	أسماء	عدد	أسماء	عدد	أسماء
١	نجع حمادى .	٤	التقصر .	٧	التبانة .
٢	الغربي بالسليمة .	٥	الصياد .		
٣	السليمة .	٦	هو .		

مديرية أمبوط

تعريفه: مربات الركوب بالأجرة يتندراسيوط (*)

مدير أسبوط

بعد الاطلاع على قرار المديرية رقم ٩ ديسمبر ١٩١٤ بتحديد نفقة وموافقات عائلات
الزكوب بالأية بندراسيوط
وبعد الاطلاع على قرار قوسيون محل بندراسيوط بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٨ أكتوبر
سنة ١٩١٧

قررها سوآت :

١- تزداد خمسة مليارات على كافة أجور التعريفات الميمنة بالمادة الأولى من القرار المشار إليه أعلاه .

٢- يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بخمسة أيام .

۹ مارس سنه ۱۹۱۸

مديرية المشايخ

قرار بتعديل تعريفه عربات الركوب بالأجرة يتقدم إليها (†)

مدير المناهج

بعد الاطلاع على قرار المديرية رقم ٩ أغسطس سنة ١٩١٤ بشأن موافق وتعرفة عربات الركوب بالأجرة يتقرر المنيا ؛

وبعد الاطلاع على قرار مجلس بلدى المنيا المختلط بتاريخ ٢٦ ديسمبر سنة ١٩١٧ ؛

فرما هوآت :

١ - تلقى تعريف أجور عمال الركوب بالاجرة يتدرج فيها العاديات المقررة المشار اليه وتستبدل بالتمهنة الآتية :
ذهاب وإياب

ذهاب وإياب
 مع انتفاخ ربع ساعة
 سليم

٦٠	٤٠	من الغصاة الى آخر سكن البندرهارا ...
٧٠	٥٠	» » » » ليللا ...
٨٠	٦٠	» » » » شارع السكة الحديدية على الاكثر
٩٠	٧٠	» » » » شارع السكة الحديدية الى آية نفقة في البندر ...

الساعة : _____
 طليم : _____

داخل البندونهارا

٩٠ ليل

خارج الهندوهارا ١٠٠

110 ... ليلا

عن يوم با كله (اى من الساعة ٦ صباحا لغاية الغروب) ٦٥٠

وفي حالة مييت العربية مع الراكب يحسب له نظير ذلك ٢٠٠ مليون ملاوة .

٢ - يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

١١ مارس سنة ١٩١٨ (٢٨ جمادى الأولى سنة ١٣٣٦)

(*) الوقائع المصرية في ٢١ مارس سنة ١٩١٨ وجه ٢ من العدد ٢٣

(†) الوقائع المصرية في ٢١ مارس سنة ١٩١٨ وجه ٢ من العدد ٢٣

وزارة الداخلية

قرار عن تغيير أيجور المطالبة بمستشفيات المجاذيب الأميرية (*)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على القرار الصادر في ٧ فبراير سنة ١٩١٢ ؛

وعلى القرار الصادر في ١١ نوفمبر سنة ١٩١٦ ؛

وبناء على ما عرضه مدير قسم الأمراض العقلية ؛

قرر ما يأتي :

١ - تخلى المواد ٣ و ٤ و ٥ و ٦ من القرار الصادر في ٧ فبراير سنة ١٩١٢ .
٢ - وبأيا الحكومة المحلية يبالغون في مستشفيات المجاذيب الأميرية مجانا في الدرجة الثالثة فجاء عادي .

٣ - يجرى العمل بهذا القرار اعتبارا من أول أبريل سنة ١٩١٨ .

صدور بالقاهرة في ١٢ مارس سنة ١٩١٨

ترجمة

مذكرة مرفوعة من اللجنة المالية الى مجلس الوزراء من ميزانية ١٩١٨ - ١٩١٩ (†)

تشرف اللجنة المالية بأن ترفع الى مجلس الوزراء مشروع ميزانية الحكومة عن سنة ١٩١٨ - ١٩١٩ المالية :

إن ميزانية سنة ١٩١٧ - ١٩١٨ المالية التي بلغت ١٩٥٢٥٠٠٠ جنيه مصري دخلا وتربها كانت أكبر ميزانية عرضت حتى الآن على مجلس الوزراء . على أن الميزانية الحالية تبلغ ٢٣٢٥٠٠٠٠ جنيه مصري وهو مبلغ لم يسبق له مثل . ولم تبلغ الإيرادات هذا المقدار إلا بإضافة مبلغ ٣٥٠٠٠٠ جنيه مصري من المال الاحتياطي اليها .

أما المصروفات فلم يتيسر حصرها ضمن نطاق هذا المبلغ إلا بتضييق دائرة الأعمال في أهم المصالح المثقفة تضييقا ذا شأن . فانه ماعدا الاقتراحات الجديدة التي رفضت قبل تقديم تقديرات الميزانية قد اضطرت وزارة المالية فيما بعد الى إجراء تخفيضات أخرى يناهز مجموعها نصف مليون جنيه . وقد كان استمرار الارتفاع في الأثمان ووجود عدد كبير من الجنود في ميدان الحرب المصري باعثا على زيادة الإيرادات في سنة ١٩١٧ - ١٩١٨ زيادة وافرة حتى انه يصبح الاحتاد بكل اطمئنان على أن هذه الإيرادات ستبرر كثيرا على ما قدر لها .

ومع ذلك فان ازدياد المصروفات الناتج من ارتفاع الأسعار - ذلك الارتفاع الذي أتى الى زيادة الإيرادات - قد قضى بزيادة أجور السلك الحديدية زيادة كبيرة رفعت مجموع دخل تلك المصلحة الى مبلغ ٦٠٠٠٠٠٠ جنيه مصري على أن صافي دخل المصلحة لا يزيد على ما كان عليه في الأحوال الاعتيادية .

(*) الوقائع المصرية في ١٨ مارس سنة ١٩١٨ وفيه ١ من العدد ٢٢

(†) الوقائع المصرية في ٢٥ مارس سنة ١٩١٨ (ملحق « ٢ ») .

ان الزيادة الظاهرية في الايرادات خلال السنوات الأخيرة قد تدخل على الأذهان بعض الهم .
كان إيرادات سنة ١٩١٦ المالية قد بلغت ١٩٩٢٧٠٠٠ جنيه مصرى وإذا ما قوبلت
بإيرادات سنة ١٩٠٥ ظهرت فيها زيادة ٥١١٧٠٠٠ جنيه مصرى على إيرادات تلك السنة التي
بلغ مجموعها ١٤٨١٠٠٠ جنيه مصرى حسب ما هو مدرج في الحساب الختامى . على أنه
يلاحظ أن في سنة ١٩٠٥ قد أضيف مبلغ ٦٠١٠٠٠ جنيه مصرى مباشرة إلى تقود الاحتياطى
المعمى وهذا يخفض الفرق إلى ٥١٦٠٠٠ جنيه مصرى . وهناك تعديلات أخرى منها ما هو
ذو تأثير فعلي كتعديل بعض الرسوم أو الاعفاء من البعض الآخر ، ومنها ما هو ظاهرى كدفع بعض
مبالغ في إيرادات الميزانية كانت تضاف قبلا إلى حسابات خصومية . فكانت نتيجة هذه التعديلات
أنها أسدلت سترا دون المقابلة الحقيقية بين إيرادات السنتين فلم عملت هذه المقابلة على قاعدة واحدة
لما ظهرت الزيادة بقدر ما تظهر الآن .

وقد وضعت وزارة المالية بيانا يؤخذ منه أنه إذا قيست إيرادات سنة ١٩١٦ على قاعدة
إيرادات سنة ١٩٠٥ لم تتجاوز الزيادة الحقيقية مبلغ ٢٠٣٧٠٠٠ جنيه مصرى والفرق بين
هذا المبلغ ومبلغ ٥١٦٠٠٠ جنيه مصرى المذكور آنفاً ناشئ عن أسباب غير اعتيادية .

وكذلك إذا قوبلت الإيرادات المقدرة للسنة القادمة بالإيرادات الفعلية لسنة ١٩١٦ وجب
تخفيض المبالغ الآتية من الزيادة الظاهرية البالغة ٢٠٩٧٣٠٠٠ جنيه مصرى :

(أ) أبواب جديدة للإيرادات لم تدخل في حسابات سنة ١٩١٦ :

جنيه مصرى

تقود الخمر ٨٢٠٠٠

رسوم استهلاك ٦٣٤٠٠

التقود ٢٠٠٠٠

١٠٦٥٤٠٠٠

(ب) زيادة أجور السكك الحديدية ١٥٣٩٠٠٠

بجمله ذلك ٣٠١٩٣٠٠٠ جنيه مصرى وهو مبلغ يرجع إلى الزيادة الظاهرية .

ومن جهة أخرى لا بد من أن تكون الموارد الآتية عرضة لنقص كبير بعد الحرب :

(أ) إيرادات الجمارك ، التي تضمن الزيادة التي فرضت على رسوم الأرصعة أثناء مدة الحرب
فخلصا عن كون الرسوم الجمركية على الواردات تحصل الآن على البضائع مقدرة بأثمان تزيد بكثير
على الأسعار قبل الحرب . نعم إن المقادير المستوردة هي أقل كثيرا من المقادير المتداولة استيرادها
وذلك بسبب تضييق سبل الشحن على أنه ليس من الحكمة أن يعتمد على تحسين طاجل في الحالة
على أثر انتهاء الحرب . ومن جهة أخرى فقد زاد الدخل من الرسوم على الصادرات بسبب أسعار
القلع في الوقت الحاضر وهي أسعار لا يمكن الاعتماد على استمرارها .

(ب) دخل السكك الحديدية ، إذ أن تطلق الحركة على الخطوط الحديدية قد اتسع الآن بسبب
نقل الجنود ونهبات الجيش . والأجور المالية تصبح باهظة فلما لوزلت الأسعار وقلت أرباح الزراعة
والتجارة . فيكون إبقاء هذه الأجور في مثل هذه الأحوال أمرا مضرا .

(ج) إيرادات الأملاك الأميرية ، التي زادت زيادة كبيرة جدا بسبب طرأ أسعار القطن .
والمحصولات الزراعية .

(د) الأرباح الناتجة من تشغيل القود والائرادات المنتومة ، البالغ قدرها ما حوالى ١٥٦٧٠٠٠ جنيه مصرى إذ أن منها مبلغ ٥٠٠٠٠٠ جنيه مصرى قيمة الأرباح من إصدار أوراق البكتوت التى لا يمكن الاعتماد على استمرارها . ولم يقدّر شئ فى باب "الأرباح الناتجة عن ضرب القود الفضية" . لأنه مشكوك فى إمكان الحصول على الفضة اللازمة فضلا عن أنه لو نشأ أى ربح من هذا القليل فإنه يضاف الى الاحتياطى المخصص لخدمة المساهمة التى قد يجرى فيها بعد من هذا الباب .

وفى ما يلى بيان أهم الزيادة فى تقديرات الإيرادات :

	الزيادة	سنة ١٩١٨	سنة ١٩١٧
	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى
الجمارك والذخائر ودروس الاستهلاك	١٥٠٦٠٠٠	٥٢٦٠٠٠	٤٢٠٠٠
من هذه الزيادة مبلغ ٦٣٤٠٠٠ جنيه مصرى تأتى من ضم رسوم الاستهلاك .			
الرسوم القضائية والتجديدية ...	١٩١٠٠٠	١٤٨١٠٠٠	١٢٩٠٠٠
ينظر أن تزيد المعاملات عن السنة الماضية من حيث العدد ومن حيث القيمة .			
من هذه الزيادة ٢٠٠٠٠٠ جنيه مصرى للتليفون و ٧٠٠٠٠ جنيه مصرى للتلفون والباقي ناتج عن رفع أجور النقل على الخطوط الحديدية عن الركاب وعن البضائع . ويبلغ صافى إيرادات السكك الحديدية مبلغ ١٥٢٠٤٠٠٠ جنيه مصرى أى نحو ٤ فى المائة من قيمة رأس المال .	٢١٥٦٠٠٠	٦٣٣٥٠٠٠	٤١٧٩٠٠٠
هذه الزيادة ناتجة عن ارتفاع أسعار المحاصيل .	١٢٢٠٠٠	٨٧٢٠٠٠	٧٥٠٠٠٠
ويقال هذه الزيادة زيادة تناهزها فى أجرة الخفر .	١٥٦٠٠٠	٨٢٠٠٠٠	٦٦٤٠٠٠
هذه الزيادة ناشئة عن قيمة ما يخص الحكومة من أرباح إصدار أوراق البكتوت .	١٤٨٠٠٠	١٠٩٨٠٠٠	٩٥٠٠٠٠

وأهم نقص فى باب القيات والتفارات (٣٩٠٠٠٠ جنيه مصرى) بسبب استمرار التضييق على الملاحة ، وفى باب الإيرادات المنتومة (١٩٤٠٠٠٠ جنيه مصرى) حيث لم يقدّر فيه شئ من الأرباح الناتجة عن ضرب القود الفضية ، وفى باب الإيرادات غير الاعتيادية (٢٤٤٠٠٠٠ جنيه مصرى) وكان أراد هذا الباب زاد فى السنة الماضية زيادة غير متبادلة بالنظر الى ما أضيف إليه من المتجمد من احتياطى قود الخفر ومن الرصيد الباقى من حساب نزع ملكية الأطيان .

المصروفات :

جنيه مصرى

تقدرت المصروفات لسنة ١٩١٧ بمبلغ ... ١٩٥٢٥٠٠٠

وهى مقدرة لسنة ١٩١٨ بمبلغ ... ٢٣٢٥٠٠٠

فكوت الزيادة ... ٢٥٧٢٥٠٠٠

وفى هذه الزيادة مبلغ ٥٠٠٠٠٠ جنيه مصرى ناتج عن مصروفات ناشئة عن الحرب
و ٥٦٤٠٠٠٠ جنيه مصرى قيمة اعادة منحت بسبب الحرب لخصام المستعدين وبجمله ذلك
١٥٠٦٤٠٠٠ جنيه مصرى .

وتدل الكشف الاحصائية المعمولة فى وزارة المالية على أن الزيادات فى أبواب المصروفات
المنخفضة توزع كما يأتى :

الفرق	سنة ١٩١٨	سنة ١٩١٧	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	
٤٥٨١٤٢ (٥)	٦٨٢٨٢٦٦	٦٣٧٠١٢٤	ماهيات ومرتبآت
٤٤٦١٨	٣٧٨٤٦١	٣٣٣٨٤٣	مصاريف انتقال وبذل سفريه ...
١١٠٦١١	٣٩٠٢١٤	٢٧٩٦٠٣	ملبوسات وكساير
١٤٣٦٠٢	٧٣٦٧٥٢	٥٩٣١٥٠	توريدات عمومية
١٥٠٤٨٧٦١	٢٥٨٣٢٣٣	١٥٣٤٨٧٢	وقود
١٩٣٧٥٦	٥٧٣١٤٣	٣٧٩٣٨٧	اغذية
١١٨٤٣٣	١٦٦٦٧٠٧	١٥٤٨٢٧٤	مصاريف صيانة
٥٧٣٩٠	١٢٠٢٠١٢	١١٤٤٦٢٢	أعمال جديدة
٢١٧٥٣١٣	١٤٣٥٩١٨٨	١٢١٨٣٨٧٥	المجموع

ينضح مما تقدم أن ارتفاع الأسعار قد زاد فى المصروف لتوريدات والمهمات والاغذية والوقود
البحر بمبلغ ١٥٤٩٦٧٣٠ جنيها مصرى كما أن زيادة تكاليف أعمال الصيانة فى الترميم والمصارف
والمانى والطرق البالغة ١١٨٤٣٣ جنيها مصرى هى أيضا ناشئة عن نفس ذلك السبب .

وقد بلغت الاعتمادات المخصصة للدين والمداشات ومصاريف المصروفات المقررة ٧٧٠٠٠٠ جنيها
مصرى فى سنة ١٩١٧ مقابل ٧٨٨٠٧٠٠ جنيها مصرى فى سنة ١٩١٨ . والباقي من
التقدير يخصص بالمصاريف المتنوعة التى يدخل فيها فى سنة ١٩١٨ بمبلغ ١٥٠٦٤٠٠٠ جنيها
مصرى المذكور آنفا .

(٥) بما فى ذلك ١٤٩٦١٩ جنيها مصرى زيادة مرتبآت الخفر .

أما أهم الزيادة في المصروف باعتبار الوزارات والمصالح فهي كما يأتي :
وزارة المالية :

الزيادة	سنة ١٩١٨	سنة ١٩١٧	
بنجيه مصرى	بنجيه مصرى	بنجيه مصرى	
٣٣٠٥٦٠	٢٨٤٥٦٧	٢٥١٠٠٧	ادارة العموم
٤٨٠٣٧٢	٢١٨٢٤٦	١٦٩٠٨٧٤	مصلحة المساحة
٤٩٥١٢	١٢٨٧٣٩	٧٩٢٢٧	المطبعة الأميرية
٤٣٠٢٠	٩٦٦٢١	٥٣٦٠١	مرتبات مكة والمدينة
٢٢٠٧٨٧	١٥١٩٦٥	١٢٩١٧٨	خفر السواحل ومصايد الأسماك
٢٠٤٠٤	٣٤٤٢٢٣	٣٢٣٠٨١٩	مصلحة البوسنة
٢٧٤٩٠	١٥١٩٩١	١٢٤٥٠١	مصلحة القنات والقنارات
١٣٣٧٩٨	٢٢١٨٣٩	٨٨٥٠٤١	مصلحة أقسام الحدود

ادارة العموم :

معظم الزيادة ناتجة عن الأعمال الجديدة - التي تتضمن نحو ٢٣,٠٠٠ بنجيه مصرى تقاومة الملايا ٨,٠٠٠ لأبحاث تخصص بالوقود - ومن زيادة الاطانات التي تستعمل على ٧,٨٠٠ بنجيه مصرى للأزهر . وفي الميزانية زيادة قدرها ٥,٢٠٠ بنجيه مصرى للامليات .

مصلحة المساحة :

زيد عدد المستخدمين زيادة كبيرة لتكثيف المصلحة من القيام بأعمالها الجديدة ولا سيما ما يخص منها باحصاء مساحة المزروعات وبم تحديد وزرع ملكية الأطنان المأخوذة للنافع السومية . والمتنظر أن يزداد عمل هذه المصلحة زيادة أخرى في المستقبل القريب . وقد فصلت المعامل الكيماوية وقلم دفعة المصروفات من هذه المصلحة وتألفت منها مصلحة جديدة تابعة لوزارة المالية .

المطبعة الأميرية :

الزيادة ناشئة بأكملها من ارتفاع سعر الورق وعن ضرورة إبقاء مقدار مخزون منه .

مرتبات مكة والمدينة :

الزيادة تناول الاعتماد المخصص للرحلة التي ترسل الى الحجاز وسببها ارتفاع الأسعار .

خفر السواحل ومصايد الأسماك :

إن إنشاء مصلحة أقسام الحدود قد حصر أعمال مصلحة خفر السواحل في متعاقبة الساحل من الاسكندرية الى بورسعيد وعمل شاطئ "فقال السوسين" . غير أنه من جهة ثانية سيناط بها جميع الأعمال المتعلقة بإدارة مصايد الأسماك وتوسيع نطاقها . وقد نشأت الزيادة في تقدير المصروفات من ظر الأسعار لجميع الأصناف والمهمات .

مصلحة البوسنة :

جاءت الزيادة بوجه عام في هذا القرح من اتساع نطاق العمل وارتفاع الأسعار .

إدارة العموم :

تضمن هذه الميزانية زيادة ٨٠٠ ر جنية مصرى للاميات و ٣٠٠٠ جنية مصرى لمصاريف الانتقال و بذل السفرية و ٢٤٠٠٠ جنية مصرى للهمات والأغذية والبطيق . غير أن مقدار التخفيض فى الاعيادات المخصصة لاطانات مجالس المدير يات وللاعمال الجديدة يربو على جملة تلك الزيادات .

مصلحة الصحة العمومية :

فى ميزانية هذه المصلحة زيادة قدرها مبلغ ٨٠٠ ر جنية مصرى ناشئة عن ارتفاع أسعار الأغذية والهمات كما أنها تشمل على زيادة فى عدد المستخدمين يسوقها أهمية الأعمال المهود بها الى هذه المصلحة . ومن المرجح أن يتحول فيما بعد معظم أعمال هذه المصلحة الى السلطات المحلية فإذا تقلت هذه الخطة فن الضرورى أن تكون الحركة الادارية سائرة على نظام تام عند ما يآزف الوقت لعمل التنوير المنوى .

مصلحة السجون :

ان زيادة الـ ٨٠٠ ر جنية مصرى ناشئة على الأخص عن غلاء أسعار الوقود والأغذية .

وزارة الحفانية :

الزيادة	سنة ١٩١٨	سنة ١٩١٧	
جنية مصرى	جنية مصرى	جنية مصرى	المحاكم الأهلية
١٦٠٢٠٩	٤١١٥٥٢	٣٩٥٣٤٢	المحاكم الشرعية
٣٥٣٩٦	٨٣٢٦١	٧٩٨٦٥	المجالس الحسية
٥٧٨٠	١٠٨٥٢	٥٠٧٢	

ان معظم الزيادة فى المحاكم الأهلية والشرعية ناشئ عن تمحين مركز القضاة وأعضاء النيابة والقضاة الشرعيين فى الحال والاستقبال .

هذا وان إنشاء مصلحة خاصة لمراقبة المجالس الحسية وصرعة ازدياد الأعمال المهمة المتوقعة بها لما يبرر مضاعفة اعتماد الماميات .

وزارة الأشغال العمومية :

التفريق	سنة ١٩١٨	سنة ١٩١٧	
جنية مصرى	جنية مصرى	جنية مصرى	مصلحة الرى
١٧٠٦٤٩	١٧٨٨٦٥٦	١٦١٨٠٠٧	مبانى الحكومة
١٠٨٨٨—	١٦٠١٢٨	١٧١٠١٦	القسم الميكانيكى
٣٥٦٥٤	١٦٧٧٨٦	١٣٢١٣٢	تنظيم مصر
٢٨٩٢٢	٢٣٤٥٢٧	٢٠٥٦٠٥	مصالح أخرى
٢١٨٣٨	١٧٧٤٦٥	١٥٥٦٢٧	

مصلحة الرى :

ستبين تكاليف قسم المشروعات فى فصل خاص فى الميزانية بالنظر الى أهمية الاعمال التى سيقوم بها فى المستقبل القريب هذا الفرع من مصلحة الرى . فان قص الأيدى العاملة فى السنة القادمة سيؤدى الى التأخير فى انفاذ قسم من مشروعات التحسين العمومية التى يجب مباشرتها قبل سواها . هذا وإن معظم الاعتماد المقترح للأعمال الجديدة فى مصلحة الرى قسما تخصص لأعمال الوقاية من الفرق والاعتماد المذكور يتضمن المبلغ اللازم مباشرة إنشاء خزان النيل الأبيض كما أنه يشتمل على مقدار وافر لرفع من ماسبق نزع ملكيته من الأملاك .

مباني الحكومة :

نشأ من ارتفاع الأسعار زيادة فى مصاريف الصيانة تبلغ ٢٠,٠٠٠ جنيه مصرى يعوضها تخفيض ٣٠,٠٠٠ جنيه مصرى فى الأعمال الجديدة .

القسم الميكانيكى :

حدث تعديل كبير فى شكل حسابات هذه المصلحة فان تكاليف الأشغال العمومية لحساب مصالح أخرى مستضاف على المصروفات ثم تخص من مجموعها بمائة مئصولات . فنشأ من ذلك زيادة ظاهرية فى اعتمادات الماهيات والتوريدات قدرها ٨٦,٠٠٠ جنيه مصرى لأن ما أدرج فى تلك الاعتمادات من أجر العمال وثمان المهنات كان يقيد لغاية الآن فى حساب العهد . وفضلا عن ذلك فان هذه المصلحة تقوم الآن بتوريد وصيانة الموتوسيكلات والسيارات التى تستعملها سائر فروع وزارة الأشغال العمومية مما قضى بدرجة اعتماد ١٣,٣٠٠ جنينها مصرى لشراء موتوسيكلات وسيارات . أما باقى الزيادة فى ميزانية هذا القسم فتنجم من ارتفاع أسعار الفحم .

تنظيم مصر :

كانت زيادة المصاريف فى هذا الفرع أعظم لولا التخفيض الحاصل فى مصاريف إدارة الشوارع بسبب وسائل التقيد المعمول بها الآن ولولا التخفيض الكلى فى مصاريف صيانة الطرق والمخدات (وهو تخفيض يستغرقه ما يبنى صرفه فى المستقبل) فهذه التخفيضات تقضى جزءا من الزيادة فى اعتمادات الأعمال الجديدة الناشئة عنها مما سبق الارتباط به عن ثمن أملاك نزع ملكيتها .

مصالح أخرى تابعة لوزارة الأشغال العمومية :

أهم زيادة هى فى قسم الطرق الرئيسية ومنها زيادة مساحة الطرق الواجبة صيانتها وارتفاع أجور العمال وأسعار المهنات .

ويريجد قص قدره ٢٨,٨٥٦ جنينها مصرى فى مصلحة الجارى الرئيسية ناشئ عن تخفيض الاعتمادات للأعمال الجديدة بسبب تعذر الحصول على المهنات اللازمة .

وزارة الزراعة :

الزيادة	سنة ١٩١٨	سنة ١٩١٧
٣٨,٧٦١	١٧٣,٨٥٦	١٣٥,٠٩٥

من هذه الزيادة مبلغ ٢٥,٠٠٠ جنيه مصرى للأعمال الجديدة منها ١٠,٠٠٠ جنيه مصرى قيمة قسط ثمن البتة التى تشغلها الوزارة و ١٥,٠٠٠ جنيه مصرى لمقاومة الطاعون البقرى . أما الماهيات فقد زيدت ٤,٠٠٠ جنيه مصرى .

سكك الحديد والتلغرافات والتلفون :

الزيادة	سنة ١٩١٨	سنة ١٩١٧	
سكك الحديد	٤٧٩٥٥٠٨ جنيه مصرى	٣٧١٠٢٨٧ جنيه مصرى	...
التلغرافات	١٢٩٧٢٧ جنيه مصرى	١٢٧٠٦٣ جنيه مصرى	...
التلفون	١٤٠٠٠٠ جنيه مصرى	—	...

تكاد كل الزيادة فى مصلحة سكك الحديد تكون ناشئة عن ارتفاع أسعار الفحم الذى تقضى بزيادة مليون جنيه مصرى تقريبا . أما الاتحاد المخصص لمصلحة التلفون فلا يدرج مفصلا فى هذا العام .

خدمة الادارة والتحصيل فى الأقاليم والمحافظات :

الزيادة	سنة ١٩١٨	سنة ١٩١٧	
الادارة والتحصيل	٤٨٥٠٩٦ جنيه مصرى	٤٦٤٨٣٠ جنيه مصرى	...
البوليس	٥٦٨٨٧٢ جنيه مصرى	٥٢٧٠٧٣ جنيه مصرى	...
الخفر	٧٩٦٤٩٥ جنيه مصرى	٦٥٣٦٧٢ جنيه مصرى	...

ان الزيادة فى خدمة الادارة والتحصيل هى حل الأخص فى بنود الماهايات والمربيات ومصاريف الانتفال وبذل السفرية . والزيادة فى مصاريف البوليس ناشئ بعضها عن زيادة قوة البوليس والبعض الآخر عن ارتفاع الأسعار . أما زيادة المصروف الخاص بقوة الخفر فيتموضها فى الأيراد .

مصاريف عسكرية :

الزيادة	سنة ١٩١٨	سنة ١٩١٧	
وزارة الحربية	١٥٠٦٦١٥ جنيه مصرى	١٥٣٨٨٧٧٠ جنيه مصرى	...
الجيش البريطانى فى مصر	١٤٦٢٥٠ جنيه مصرى	١٤٦٢٥٠ جنيه مصرى	...

من هذه الزيادة مبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه مصرى فى الفصل ٣ "لوازم الجيش" وقد بلغت زيادة الماهايات ومربيات الجيش نحو ٩٠٠٠٠ جنيه مصرى ولكانت الزيادة فى هذا الباب أكثر ما هى لولا صعوبة الحصول فى الوقت الحاضر على المهمات العسكرية .

القاهرة فى ٢٠ مارس سنة ١٩١٨

الامضات :

يوسف وهبه

و . ا . يرونيات

أ . م . دوسر

ر . م . باترسون

ميزانية سنة ١٩١٨ - ١٩١٩

الايرادات

باب	ميزانية سنة ١٩١٨	ميزانية سنة ١٩١٧	فرق		محصلات		
			زيادة	قص	سنة ١٩١٦	سنة ١٩١٥	سنة ١٩١٤
					جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى
١ أموال مقررة ...	٥٥٨٠٠٠٠	٥٥٨٣٠٠٠	—	٣٠٠٠	٥٥٧٥٣٣٨	٥٥٩٤٣١٤	٥٢٥٤٠٩٦
٢ الجمارك والنسخان ...	٥٣٦٠٠٠٠	٤٣٠٠٠٠٠	١٠٦٠٠٠٠	—	٤٨٤٠١٦٣	٣٨٣٠١٣٨	٣١٠٥١٧٦
رسوم التليغات	٦٤٠٠٠	١٠٣٠٠٠	—	٣٩٠٠٠	١١٥٠٧٧	١٥٠١٧٥	٣٣٤٧٠٠
٣ والقنارات ...	—	—	—	—	—	—	—
٤ مصادب الأسماك ...	٥٠٠٠٠	٣٦٠٠٠	١٤٠٠٠	—	٣٥٣٧٧	٣٤٢١٤	٣٩٠٤٤
٥ الدفعة ...	٥٨٠٠٠	٦٢٠٠٠	—	٤٠٠٠	٤٩٦٨٤	٤٠١٣٠	٣٨٥١١
رسوم دفعة	٢٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	—	١٧٦٥٠	٣٥٠٢	٢٠٨٥
٦ المصوغات ...	—	—	—	—	—	—	—
الرسوم القضائية	١٤٨١٠٠٠	١٢٩٠٠٠٠	١٩١٠٠٠	—	١٣٧٦٥٦٥	١٢٣٧٥٣١	١١٩٥١٠٣
٧ والقيدية ...	—	—	—	—	—	—	—
٨ سكك الحديد ...	٦٠٠٠٠٠٠	٤٠٥١٠٠٠	١٩٤٩٠٠٠	—	٤٤٦٠٨٩٧	٣٧٢٤٣٤٨	٣١٧٦٢٢٠
٩ التلغرافات ...	١٣٥٠٠٠	١٢٨٠٠٠	٧٠٠٠	—	١٥٠٣٥٥	١٦٧٩٢١	١٢٣٠٧٨٠
١٠ التليفون ...	٢٠٠٠٠٠	—	٢٠٠٠٠٠	—	—	—	—
١١ البوستة ...	٣١٥٠٠٠	٣١٧٠٠٠	—	٢٠٠٠	٣١٣٣٨١	٣٠٠٠٧٦١	٢٨٧٧٨٦
١٢ الأملاك الاميرية ...	٨٧٢٠٠٠	٧٥٠٠٠٠	١٢٢٠٠٠	—	٨٦٥٥٨٥	٨١٠٨٤٨	٣٦١٠٠٥
١٣ بدل الخدمة العسكرية	٩٠٠٠٠	٩٠٠٠٠	—	—	١٠٤٧٨٠	٨١٢٤٠	١٠٧٣٨٠
١٤ رسوم خفر ...	٨٢٠٠٠٠	٦٦٤٠٠٠	١٥٦٠٠٠	—	—	—	—
المستطعم من ماهيات	١٣٨٠٠٠	١٣٤٠٠٠	٤٠٠٠	—	١٣٥٧٠٤	١٣٧٤١٦	١٤٣٧٩٢
١٥ المستخدمين ...	—	—	—	—	—	—	—
الأرباح الناتجة من	١٠٩٨٠٠٠	٩٥٠٠٠٠	١٤٨٠٠٠	—	٦٤٩٢١٨	٣٩٠٧٥٦	٣٠١٠٢٧٤
١٦ تشغيل القنود ...	—	—	—	—	—	—	—
ايرادات ورسوم	٥٧١٠٠٠	٧٦٥٠٠٠	—	١٩٤٠٠٠	١١٠٣١٠٧	١٠٢٨٩٠٠	٦٩٠٥٢٢
١٧ متنوعة ...	—	—	—	—	—	—	—
ايرادات غير اعتيادية	١٤٨٠٠٠	٣٩٢٠٠٠	—	٢٤٤٠٠٠	١٣٣٠٩٣	٢٢٢٢٢٤	٢١٧٠٤١
١٨ المأخوذ من ...	٣٥٠٠٠٠	—	٣٥٠٠٠٠	—	—	—	١٤٦٨٦٥٩
١٩ الاختياطي المصري	—	—	—	—	—	—	—
متحصل من المصرف	—	—	—	—	—	—	١٥٦١٨
٢٠ بغير حق ...	—	—	—	—	—	—	—
المجملة	٢٣٢٥٠٠٠٠	١٩٥٢٥٠٠٠	٤٢١١٠٠٠	٤٨٦٠٠٠	١٩٩٢٧٧٧٤	١٧٥٩٤١٨	١٦٨٥٧٨٣٠
صافي الزيادة			٣٧٢٥٠٠٠				

ميراثية سنة ١٩١٨-١٩١٩

البيان	المصروفات									
	ميزانية		فروق	مصرفات			مصرفات			
	سنة ١٩١٨	سنة ١٩١٧		سنة ١٩١٦	سنة ١٩١٥	سنة ١٩١٤	سنة ١٩١٣			
	سنة ١٩١٨	سنة ١٩١٧	زيادة	مخصص	سنة ١٩١٦	سنة ١٩١٥	سنة ١٩١٤	سنة ١٩١٣	سنة ١٩١٢	سنة ١٩١١
٧ وزارة الداخلية ...	٤٦٤٩٤١	٤٦٧٤٤٢	—	٢٥٠١	٢٧١٩٦٦	٢٥٣٤٤٩	٤٢٣٥			
ديوان السجون										
والأسماء الأخرى										
مصلحة مصلحة السجون	٥٧٧٢٠	٤٥١٣٣٣	٧٠٩٧٢	—	٤٢٥٨٧٦	٣٩١٥٥٢	٣٣٣٦			
» السجن	٢٩٤٨٤٠	٢٤٦٦٣٥	٤٨٦١٥	—	٢٠٣٤٧٨	١٧٩٩٨١	٢٠٤٨١			
٨ وزارة الحفانية :										
ديوان السجون	٤٠٧٧٥	٣٩٧٧١	١٠٠٤	—	٣٣٣٥٨	٣٦٠٦٩	٣٩٩١			
الحاكم المختص	٣٠٨٧٠	٣٠٧٤٧٨	١٤٠٢	—	٣٩١٤٤٥	٣٩٨٤٠٦	٣٩١٥٠٠			
» الأطباء	٤١١٥٥٢	٣٩٥٣٤٣	١٦٢٠٩	—	٣٨٢٠٥٧	٣٨٢١٣٣	٤٠٥١٠			
» الشرطة	٨٣٣٦١	٧٩٨٦٥	٣٤٦٦	—	٧٤٨٣٩	٧٩٩٣٣	٧٨١٠٠			
الأسماء الأخرى	٤١٩١٣	٣٧٣٦١	٤٥٨٢	—	٣٠٣٠٩	٣٠٦٥٨	٣٦٩			
٩ وزارة الأشغال العمومية :										
ديوان السجون	٥٩٣٤٩	٥٦١٩٠	٣١٥٩	—	٤٨٦٥٣	٦٠٢٥٢	٧٤١٠			
الأموال العامة										
المساحة	١٧٨٨٦٥٩	١٦١٨٠٠٧	١٧٠٤٢٩	—	١١٨١٣٦٥	١٠٤٢٧٧٢	١٤٧٧٠			
البنية التحتية	١٦٠١٢٨	١٧١٠١٦	١٠٨٨٨	—	١٠٥٠٠٢	١١٥١٣٦	١٧٨٤٠			
القسم الكهربائي	١٦٧٨٨٨	١٣١٣١٣	٣٥٦٥٤	—	٩١٨١٤	٣٠٩٩٨	٦٥٠٠			
تعليم النجارة	٣٣٤٥٧٧	٢٠٥٦٠٥	٢٨٩٢٢	—	١٩٧٧٣٣	١٤٣٣٥٣	١٤٠٠			
مصلحة الجمارك	١٣٥٩١٩	١٦٤٧٧٥	—	٢٨٨٥٦	١٠٣٤٠٦	١١٧٤٣٦	١١٧٥٠			
الأسماء الأخرى	١٧٧٤٦٥	١٥٥٣١٧	٢١٨٣٨	—	٨٨٩٣٢	٨٦٧٢٢	٩٢٨			
١٠ وزارة الزراعة ...	١٧٦٦٥٦	١٣٥٠٩٥	٢٨٧٦١	—	١٣١٧٩٤	١١٨٤٥٨	١٠١٣٠			
السكان الجبلية										
والصناعات										
١١ والتفريغ ...										
السكان الجبلية	٤٧٩٥٥٠٨	٣٧١٠٢٨٧	١٠٨٥٣٢١	—	٣٣٢٠٥٧٦	٢١٢٤٧٣٨	٢٧٠٩٩٣			
التفريغ	١٣٧٩٧٧	١١٧٠٠٣	٣٣٤	—	١١٧١٢٧	١١٧٩٧٧	١٢٤٥			
التفريغ	١٤٠٠٠٠	—	١٤٠٠٠٠	—	—	—	—			

(تابع) المصروفات

	ميزانية سنة ١٩١٨ جنيه مصرى	ميزانية سنة ١٩١٧ جنيه مصرى	فرق		مصرفات		
			زيادة	تحقيق	سنة ١٩١٦ جنيه مصرى	سنة ١٩١٥ جنيه مصرى	سنة ١٩١٤ جنيه مصرى
الأقاليم والمحافظات							
خدمة الادارة	٤٨٥٠٩٦	٤٦٤٨٣٠	٢٠٣٦٦	—	٤٨٠٤٠١	٤٧٢٥٢٩	٤٧١١٣٣
والنقل	٥٦٨٨٧٢	٥٢٧٠٧٣	٤١٧٩٩	—	٤٨٣٤١٣	٤٦٨٧٧٠	٥١٥٧٧٤
البريد	٧٩٦٤٩٥	٦٥٣٦٧٢	١٤٢٨٢٣	—	—	—	—
مصرفات عسكرية							
وزارة الحربية	١٥٠٦٦١٥	١٣٨٨٧٧٠	١١٧٨٤٥	—	٩٣٣٤٤٠	٨٧٢٤٦٢	٩٦٤٨٦٧
الجيش البريطانى	١٤٦٢٥٠	١٤٦٢٥٠	—	—	١٤٦٢٥٠	١٤٦٢٥٠	١٤٦٢٥٠
بمصر							
منع تجارة الرقيق ...	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠	—	—	١٥٠٠٠	١٥٠١٣	١٥٠٠٠
معاشات ومكافآت	٧٥٤٧٣٣	٧٣٩٥٣٦	٢٥١٨٧	—	٦٨٥٦٣٦	٦٩٥٦٤٨	٦٥٤٢٥٧
الدين العمومى ...	٤٦٠٥١٦٤	٤٦٠٥٣٥٤	—	١٩٠	٤٥٩٥٣٨١	٤٥٩٠٥٩١	٤٤٧٧٥٠٢
اعانات بسبب	٥٦٤٠٠٠	٣٦٧٥٣٥	٣٣٦٤٦٥	—	—	—	—
الحرب ...							
مصاريف غير	٥٠٠٠٠٠	—	٥٠٠٠٠٠	—	—	—	—
اعتيادية ناشئة عن							
الحرب ...							
مصاريف غير	٣٦٩٠	٣٦٩٠١	—	٥٦١١	—	—	—
منظورة ...							
المنصرف من المحصل	—	—	—	—	—	—	٥٦١٦٤
بشخصين ومبالغ مرتدة	—	—	—	—	—	١٣٧٠٤٠٧	—
هبطت من السندات	—	—	—	—	—	—	—
الخاسر بالاحتياطى							
المسوى							
الجملة	٣٣٢٥٠٠٠٠	٢٠٠١٠٨١٢*	٣٣٨١٠٠٣	٤٨١١٥	١٧٢٤٠٦٠٦	١٦٥٩٤٦٦٦	١٦٨٥٧٧٨٣
صافى الزيادة			٣٣٩١٨٨				

جنيه مصرى

١٩٥٢٥٠٠ جملة ميزانية سنة ١٩١٧ *

ضم :

جنيه مصرى

(أ) المحصل عن تأدية خدمات المضاف الى الايرادات بدلا من تزيده من المصروفات

٢٢٠١٢

(ب) اعتمادات اضافية

٤٦٣٨٠٠

٤٨٥٨١٢

٢٠٠١٠٨١٢

محافظة مصر

قرار بشأن طريقة أحوار الجبال والحجر بجهة الاهرام (*)

محافظ مصر

بعد الاطلاع على قرار وزارة الداخلية الصادر بتاريخ ٢٤ فبراير سنة ١٩١٢ بإنشاء قسم بوليس الاهرام وتبنيه لمحافظة مصر في أعمال الضبط ؛
وبعد الاطلاع على المادة السابعة من قرار مديرية الجيزة الصادر بتاريخ ١٤ أبريل سنة ١٩٠٠ ؛
ونظرا لارتفاع أسعار التلف بسبب الحرب الحالية فيكون هناك سبب لزيادة طريقة أحوار الجبال والحجر ؛

قرر ما هو آت :

- مادة ١ - في مدة الحرب الحالية تستبدل طريقة الجبال والحجر المبينة بالمادة السابعة من قرار مديرية الجيزة المشار اليه أعلاه بالطريقة الآتية :
- | | | |
|---------------|---------------|-----|
| عن الجبال | عن الحجر | |
| $\frac{1}{4}$ | $\frac{1}{4}$ | ... |
| ٢٥ | ٤٠ | ... |
- ٢ - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بثلاثة أيام .
تحريرا بالقاهرة في ٢٠ مارس سنة ١٩١٨

مديرية القليوبية

قرار بتعديل ماهيات مشايخ الخفر والوكلاء والخفراء (†)

مدير القليوبية

- بعد الاطلاع على المادة الأولى من الأمر العالي الصادر في ٣ رمضان سنة ١٣١٣ (١٧ فبراير سنة ١٨٩٦) ؛
وبعد الاطلاع على قرار مجلس المديرية الصادر بتاريخ ١٦ أكتوبر سنة ١٩١٧ طبقا للققرة "ب" من المادة الأربعين من القانون للنظامي نمرة ٢٩ الصادر في سنة ١٩١٣ ؛
قرر ما هو آت :
- مادة ١ - تجهل ماهيات مشايخ الخفر والوكلاء والخفراء اعتبارا من أول أبريل سنة ١٩١٨ على الوجه الآتي مع تحصيل خمسة في المائة ملاوة على الماهيات نظير مصاريف التحصيل :
- من جنبيين الى جنبيين و ٥٠٠ علم شهريا ، مشايخ الخفر .
 - من جنبيه و ٧٥٠ مليا الى جنبيين شهريا ، الوكلاء .
 - من جنبيه واحد الى جنبيه و ٤٠٠ علم شهريا ، الخفراء .
- ٢ - يعمل بهذا القرار بمجرد نشره بالجريدة الرسمية .
تحريرا في ٢٠ مارس سنة ١٩١٨

(*) الوقائع المصرية في ٤ أبريل سنة ١٩١٨ وجه ٢ من العدد ٢٨

(†) الوقائع المصرية في ٢٩ أبريل سنة ١٩١٨ وجه ٣ من العدد ٣٥

مديرية البحيرة

قرار بتعديل ماهيات مشايخ الخفر والوكلاء والخفراء (*)

مدير البحيرة

بعد الاطلاع على المادة الأولى من الأمر العالي الصادر في ٣ رمضان سنة ١٣١٣ (١٧ فبراير سنة ١٨٩٦) ٤

وبعد الاطلاع على قرار مجلس المديرية الصادر بتاريخ ١٥ أكتوبر سنة ١٩١٧ طبقا للفقرة "ب" من المادة الأربعين من القانون النظامي نمرة ٢٩ الصادر في سنة ١٩١٣ ٤
وبعد مصادقة وزارة الداخلية ٤

قرر ما هوآت :

- مادة ١ - تجمل ماهيات مشايخ الخفر والوكلاء والخفراء اعتبارا من أول أبريل سنة ١٩١٨ على الوجه الآتي مع تحصيل خمسة في المائة علاوة على الماهيات نظير مصاريف التحصيل :
- من ٢٤ جنيا الى ٤٢ جنيا سنويا ، مشايخ الخفر .
 - من ٢١ جنيا الى ٣٠ جنيا سنويا ، الوكلاء .
 - من ١٤ جنيا و ٤٠٠ مليم الى ٢١ جنيا سنويا ، الخفراء .
- ٢ - يعمل بهذا القرار بمجرد نشره في الجريدة الرسمية .
- تحريرا في ٢٠ مارس سنة ١٩١٨

مديرية المنيا

قرار بتعديل ماهيات مشايخ الخفر والوكلاء والخفراء (†)

مدير المنيا

بعد الاطلاع على المادة الأولى من الأمر العالي الصادر في ٣ رمضان سنة ١٣١٣ (١٧ فبراير سنة ١٨٩٦) ٤

وبعد الاطلاع على قرار مجلس المديرية الصادر بتاريخ ٢٠ أكتوبر و ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٧ طبقا للفقرة "ب" من المادة الأربعين من القانون النظامي نمرة ٢٩ الصادر في سنة ١٩١٣ ٤
وبعد مصادقة وزارة الداخلية ٤

قرر ما هوآت :

- مادة ١ - تجمل ماهيات مشايخ الخفر والوكلاء والخفراء اعتبارا من أول أبريل سنة ١٩١٨ على الوجه الآتي مع تحصيل خمسة في المائة علاوة على الماهيات نظير مصاريف التحصيل :
- جنينان ٥٠٠ مليم شهريا ، مشايخ الخفر .
 - جنين و ٧٥٠ مليا شهريا ، الوكلاء .
 - جنين و ٢٠٠ مليم شهريا ، الخفراء .
- ٢ - يعمل بهذا القرار بمجرد نشره في الجريدة الرسمية .
- تحريرا في ٢٠ مارس سنة ١٩١٨

(*) الوقائع المصرية في ٢٩ أبريل سنة ١٩١٨ وجه ٤ من العدد ٣٥

(†) الوقائع المصرية في ٢٩ أبريل سنة ١٩١٨ وجه ٤ من العدد ٣٥

مديرية الشرقية

قرار بتعديل ماهيات مشايخ الخفر والوكلاء والخفراء (*)

مديرية الشرقية

بعد الاطلاع على المادة الأولى من الأمر العالي الصادر في ٣ رمضان سنة ١٣١٣ (١٧ فبراير سنة ١٨٩٦) ؛

وبعد الاطلاع على قرار مجلس المديرية الصادر بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٩١٧ طبقاً للفقرة "ب" من المادة الأربعين من القانون النظامي نمرة ٢٩ الصادر في سنة ١٩١٣ ؛
وبعد مصادقة وزارة الداخلية ؛

قرر ما هوأت :

مادة ١ - تميل ماهيات مشايخ الخفر والوكلاء والخفراء اعتباراً من أول أبريل سنة ١٩١٨ على الوجه الآتي مع تحصيل خمسة في المائة علاوة على الماهيات نظير مصاريف التحصيل :

من ٢٧ جنيناً الى ٣٦ جنيناً سنوياً ، مشايخ الخفر .

٢١ جنيناً سنوياً ، وكلاء مشايخ الخفر .

١٤ جنيناً و ٤٠٠ مليم سنوياً ، الخفراء .

٣ - يعمل بهذا القرار بمجرد نشره في الجريدة الرسمية .

تحريراً بالتأريخ في ٢١ مارس سنة ١٩١٨

مديرية المنوفية

قرار بتعديل ماهيات مشايخ الخفر والوكلاء والخفراء (†)

مديرية المنوفية

بعد الاطلاع على المادة الأولى من الأمر العالي الصادر في ٣ رمضان سنة ١٣١٣ (١٧ فبراير سنة ١٨٩٦) ؛

وبعد الاطلاع على قرار مجلس المديرية الصادر في ٢٠ أكتوبر سنة ١٩١٧ طبقاً للفقرة "ب" من المادة الأربعين من القانون النظامي نمرة ٢٩ الصادر في سنة ١٩١٣ ؛
وبعد مصادقة وزارة الداخلية ؛

قرر ما هوأت :

مادة ١ - تميل ماهيات مشايخ الخفر والوكلاء والخفراء بالبلاد اعتباراً من أول أبريل سنة ١٩١٨ على الوجه الآتي مع تحصيل خمسة في المائة علاوة على الماهيات نظير مصاريف التحصيل :

من جنتين و ٥٠٠ مليم الى ٣ جنتين شهرياً ، مشايخ الخفراء .

جنتين شهرياً ، الوكلاء .

جنيه و ٥٠٠ مليم شهرياً ، الخفراء .

٣ - يعمل بهذا القرار بمجرد نشره في الجريدة الرسمية .

تحريراً في ٢١ مارس سنة ١٩١٨

(*) للوقائع المصرية في ٢٩ أبريل سنة ١٩١٨ وجه ٣ من العدد ٣٥

(†) للوقائع المصرية في ٢٩ أبريل سنة ١٩١٨ وجه ٤ من العدد ٣٥

مديرية بنى سويف

قرار بتعديل ماهيات مشايخ الخفر والوكلاء والخفراء (*)

مديرية بنى سويف

بعد الاطلاع على المادة الأولى من الأمر العالى الصادر فى ٣ رمضان سنة ١٣١٣ (١٧ فبراير سنة ١٨٩٦) ؟

وبعد الاطلاع على قرار مجلس المديرية الصادر بتاريخ ٥ ديسمبر سنة ١٩١٧ طبقا للفقرة "ب" من المادة الأربعين من القانون النظامى نمرة ٢٩ لسنة ١٩١٣ ؟
وبعد مصادقة وزارة الداخلية ؟

فقر ما هوأت :

مادة ١ - تجعل ماهيات مشايخ الخفر والوكلاء والخفراء (سنويا) اعتبارا من أول أبريل سنة ١٩١٨ على الوجه الآتى مع تحصيل خمسة فى المائة علاوة على الماهيات نظير مصاريف التحصيل :

- من ٢٤ جنيا الى ٣٦ جنيا سنويا ، مشايخ الخفر .
 - ٢١ جنيا سنويا ، الوكلاء .
 - ١٤ جنيا و ٤٠٠ ملجم سنويا ، الخفراء .
 - ٢ - يحمل بهذا القرار بمجرد نشره فى الجريدة الرسمية .
- تحريرا فى ٢١ مارس سنة ١٩١٨

مديرية قنا

قرار بتعديل ماهيات مشايخ الخفر والوكلاء والخفراء (†)

مديرية قنا

بعد الاطلاع على المادة الأولى من الأمر العالى الصادر فى ٣ رمضان سنة ١٣١٣ (١٧ فبراير سنة ١٨٩٦) ؟

وبعد الاطلاع على قرارى مجلس المديرية الصادرين بتاريخ ٢٥ أكتوبر و ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٧ طبقا للفقرة "ب" من المادة الأربعين من القانون النظامى نمرة ٢٩ الصادر فى سنة ١٩١٣ ؟

وبعد مصادقة وزارة الداخلية ؟

فقر ما هوأت :

- مادة ١ - تجعل ماهيات مشايخ الخفر والوكلاء والخفراء اعتبارا من أول أبريل سنة ١٩١٨ على الوجه الآتى مع تحصيل خمسة فى المائة علاوة على الماهيات نظير مصاريف التحصيل :
- من جنتين و ٢٥٠ مليا الى جنتين و ٧٥٠ مليا شهريا ، مشايخ الخفر .
 - جنيه واحد و ٥٠٠ ملجم شهريا ، الوكلاء .
 - جنيه واحد و ٢٠٠ ملجم شهريا ، الخفراء .
- ٢ - يحمل بهذا القرار بمجرد نشره فى الجريدة الرسمية .
- تحريرا بقنا فى ٢١ مارس سنة ١٩١٨

(*) الوقائع المصرية فى ٢٩ أبريل سنة ١٩١٨ وجه ٤ من العدد ٣٥

(†) الوقائع المصرية فى ٢٩ أبريل سنة ١٩١٨ وجه ٥ من العدد ٣٥

مديرية أمصوات

قرار بتعديل ماهيات مشايخ الخفر والوكلاء والخفر (٢٠)

مدير أمصوات

بعد الاطلاع على المادة الأولى من الأمر العالي الصادر في ٣ رمضان سنة ١٣١٣ (١٧ فبراير سنة ١٨٩٦) ؛

وبعد الاطلاع على قرار مجلس المديرية الصادر بتاريخ ١٥ أكتوبر سنة ١٩١٧ نمرة ٤٥ طبقاً للفقرة "ب" من المادة الأربعين من القانون النظامي نمرة ٢٩ الصادر في سنة ١٩١٣ ؛
وبعد مصادقة وزارة الداخلية ؛

قرر ما هو آت :

مادة ١ - تمجمل ماهيات مشايخ الخفر والوكلاء والخفر اعتباراً من أول أبريل سنة ١٩١٨ على الوجه الآتي مع تحصيل نعمة في المائة طلوة على الماهيات نظير مصاريف التحصيل :
من جنينه ٥٠٠ ملجم الى ٤ جنينيات شهرياً ، مشايخ الخفر .
جنينه و ٣٥٠ ملجماً شهرياً ، الوكلاء .

من ٨٠٠ ملجم الى جنينين شهرياً ، الخفر .
٢ - يعمل بهذا القرار بمجرد نشره في الجريدة الرسمية .

تحريراً في ٢١ مارس سنة ١٩١٨

وزارة الداخلية

قرار بإنشاء مجلس قروي في قرية طوخ (٢٢)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على القرار الوزاري الصادر في ٩ فبراير سنة ١٩١٨ ؛

قرر ما هو آت :

أنشئ في قرية طوخ (قليوبية) مجلس قروي يكون تشكيله واختصاصاته بمقتضى أحكام القرار الوزاري المشار إليه .

تحريراً في ٢٣ مارس سنة ١٩١٨

مديرية الغربية

قرار بتعديل ماهيات مشايخ الخفر والوكلاء والخفر (٢٣)

مدير الغربية

بعد الاطلاع على المادة الأولى من الأمر العالي الصادر في ٣ رمضان سنة ١٣١٣ (١٧ فبراير سنة ١٨٩٦) ؛

(٢٠) الوقائع المصرية في ٢٩ أبريل سنة ١٩١٨ وجه ٥ من العدد ٣٥

(٢٢) الوقائع المصرية في ٢٨ مارس سنة ١٩١٨ وجه ١ من العدد ٢٥

(٢٣) الوقائع المصرية في ٢٩ أبريل سنة ١٩١٨ وجه ٤ من العدد ٣٥

وبعد الاطلاع على قرارى مجلس المديرية الصادرين بتاريخ ١٧ أكتوبر و ٢٣ ديسمبر سنة ١٩١٧ طبقا للفقرة "ب" من المادة الأربعين من القانون النظامى نمرة ٢٩ الصادر فى سنة ١٩١٣ ٤

قسرر ما هوآت :

مادة ١ - تجمل ماهيات مشايخ الخفراء ووكلاء مشايخ الخفراء والخفراء بالبلاد اعتبارا من أول أبريل سنة ١٩١٨ على الوجه الآتى مع تحصيل نخمة فى المائة علاوة على الماهيات نظير مصاريف التحصيل :

- من جنيتين و ٤٠٠ ملجم الى ٣ جننيات و ٦٠٠ ملجم شهريا ، مشايخ الخفراء .
- من جنية و ٨٠٠ ملجم الى جنيتين و ٤٠٠ ملجم شهريا ، وكلاء مشايخ الخفراء .
- من جنية و ٢٠٠ ملجم الى جنية و ٤٠ ملجم شهريا ، الخفراء .

٢ - يصل بهذا القرار بمجرد نشره بالجريدة الرسمية .

تحريرا بملطا فى ٢٣ مارس سنة ١٩١٨

مديرية الدقهلية

قرار بتعديل ماهيات مشايخ الخفر والوكلاء والخفراء (*)

مدير الدقهلية

بعد الاطلاع على المادة الأولى من الأمر الحالى الصادر فى ٣ رمضان سنة ١٣١٣ (٧ فبراير سنة ١٨٩٦) ٤

وبعد الاطلاع على قرار مجلس المديرية الصادر بتاريخ ٣٠ أكتوبر سنة ١٩١٧ و ٢٠ ديسمبر من السنة المذكورة طبقا للفقرة "ب" من المادة ٤٠ من القانون النظامى نمرة ٢٩ الصادر فى سنة ١٩١٣ ٤

وبعد مصادقة وزارة الداخلية ٤

قسرر ما هوآت :

مادة ١ - تجمل ماهيات مشايخ الخفر والوكلاء والخفراء اعتبارا من أول أبريل سنة ١٩١٨ على الوجه الآتى مع تحصيل نخمة فى المائة علاوة على الماهيات نظير مصاريف التحصيل :

من جنيتين الى جنيتين و ٥٠٠ ملجم شهريا ، مشايخ الخفر .

جنية و ٧٥٠ ملجم شهريا ، الوكلاء .

جنية و ٢٠٠ ملجم شهريا ، الخفراء .

٢ - يصل بهذا القرار بمجرد نشره فى الجريدة الرسمية .

تحريرا فى ٢٣ مارس سنة ١٩١٨

(*) الوقائع المصرية فى ٢٩ أبريل سنة ١٩١٨ وجه ٤ من العدد ٢٥

مديرية الجيزة

قرار بتعديل ماهيات مشايخ الخفر والوكلاء وانفخراء (*)

مدير الجيزة

بعد الاطلاع على المادة الأولى من الأمر العالي الصادر في ٣ رمضان سنة ١٣١٣ (١٧ فبراير سنة ١٨٩٦) ؛

وبعد الاطلاع على قرار مجلس المديرية الصادر بتاريخ ١٦ أكتوبر سنة ١٩١٧ طبقا للفقرة "ب" من المادة الأربعين من القانون النظامي نمرة ٢٩ الصادر في سنة ١٩١٣ ؛
وبعد مصادقة وزارة الداخلية ؛

تقرر ما هوأت :

مادة ١ - تجهل ماهيات مشايخ الخفر والوكلاء وانفخراء اعتبارا من أول أبريل سنة ١٩١٨ على الوجه الآتي مع تحصيل خمسة في المائة علاوة على الماهيات نظير مصاريف التحصيل :

جنهان و ٥٠٠ مليم شهريا ، مشايخ الخفر .

جنهيه و ٧٥٠ مليم شهريا ، الوكلاء .

جنهيه و ٥٠٠ مليم شهريا ، انفخراء .

٢ - يعمل بهذا القرار بمجرد نشره بالجريدة الرسمية .

تحريرا في ٢٣ مارس سنة ١٩١٨

مديرية الفيوم

قرار بتعديل ماهيات مشايخ الخفر والوكلاء وانفخراء (†)

مسدير الفيوم

بعد الاطلاع على المادة الأولى من الأمر العالي الصادر في ٣ رمضان سنة ١٣١٣ (١٧ فبراير سنة ١٨٩٦) ؛

وبعد الاطلاع على قرارى مجلس المديرية الصادرين بتاريخ ١٢ و ٣٠ ديسمبر سنة ١٩١٧ طبقا للفقرة "ب" من المادة الأربعين من القانون النظامي نمرة ٢٩ الصادر في سنة ١٩١٣ ؛
وبعد مصادقة وزارة الداخلية ؛

تقرر ما هوأت :

مادة ١ - تجهل ماهيات مشايخ الخفر والوكلاء وانفخراء اعتبارا من أول أبريل سنة ١٩١٨ على الوجه الآتي مع تحصيل خمسة في المائة علاوة على الماهيات نظير مصاريف التحصيل :

من ٢٥ جنهيه و ٢٠٠ مليم الى ٤٨ جنهيه سنويا ، مشايخ الخفر .

من ١٧ جنهيه و ٢٨٠ مليم الى ٢١ جنهيه و ٦٠٠ مليم سنويا ، الوكلاء .

من ١٤ جنهيه و ٣٠٠ مليم الى ١٤ جنهيه و ٤٠٠ مليم سنويا ، انفخراء .

٢ - يعمل بهذا القرار بمجرد نشره بالجريدة الرسمية .

تحريرا في ٢٥ مارس سنة ١٩١٨

(*) الوقائع المصرية في ٢٩ أبريل سنة ١٩١٨ وجه ٤ من العدد ٣٥

(†) الوقائع المصرية في ٢٩ أبريل سنة ١٩١٨ وجه ٤ من العدد ٣٥

مجلس بلدى المنصورة

قرار بشأن الرسوم التى قررها مجلس بلدى المنصورة على العربات والسيارات والموتوسيكلات (*)

رئيس مجلس بلدى المنصورة

بعد الاطلاع على الأمر المالى الصادر بتاريخ ٨ يونيه سنة ١٨٨١ القاضى بإنشاء مجلس بلدى مدينة المنصورة، وبعد الاطلاع على قرارات المجلس الصادرة فى ٥ ديسمبر سنة ١٩١٧ و ٤ فبراير سنة ١٩١٨ ٤

وبعد الاطلاع على مكتابة وزارة الداخلية رقم ٣٣٨ بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٩١٨ المتضمنة الموافقة على القرارات المذكورة ٤

قرر ما هوأت :

مادة ١ - الرسوم البلدية الآتى بيانها مستحصل سنويا على العربات والسيارات والموتوسيكلات بمدينة المنصورة :

سلم جنيه

٦٠٠ - العربات المستعملة للركوب التى يجرها حصانان .

٤٠٠ - » » » » » حصان واحد .

١ - » » » » » الخوصمة » » حصانان .

٧٥٠ - » » » » » حصان واحد .

٥٠٠ - » » » » » المستعملة للثقل » حصانان .

٣٠٠ - » » » » » حصان واحد .

٢ - على السيارات ذات الأربع العجلات .

٥٠٠ - على الموتوسيكلات ذات الثلاث العجلات والعجلتين .

٢ - هذه الرسوم يستحق توريدها ابتداء من أول أبريل من كل سنة وعن السنة المالية التى تجئ من ذلك التاريخ .

وأما فيما يختص بالسنة المالية سنة ١٩١٨ - ١٩١٩ فيكون تحصيل الرسوم عنها باعتبار النخبة الأسداس من القيم الموضحة آتيا .

٣ - القرار المذكور سيبرى العمل بموجبه اعتبارا من أول يونيه سنة ١٩١٨ .

تحريرا بالمنصورة فى ٢٧ مارس سنة ١٩١٨

وزارة المالية

قرار بخصوص ميد الأسماك في البحيرات والترع والبرايخ والمصارف (*)

وزير المالية

بعد الاطلاع على القانون نمرة ٢٧ الصادر في ٧ يولييه سنة ١٩١٣ المخصص بصيد الأسماك والملاحة في البحيرات والمياه البحرية وقنال السويس ؛

فقدنا ما هوأت :

مادة ١ - لا يجوز مطلقا صيد الأسماك في البحيرات والترع والبرايخ والمصارف بواسطة الحواجز المروقة بالسلك كما يحوشه واللبشه والترلقه .

٢ - كل مخالفة لنص المادة الأولى يترتب عليها ضبط ومصادرة الأسماك الموجودة في حيازة الصياد بلطانب الحكومة وتسحب منه رخصة الصيد .

٣ - على مدير عموم مصلحة خفر السواحل والمديرين والمحافظين تنفيذ هذا القرار كل فيما يخصه من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

تحريرا بمصر في ٣٠ مارس سنة ١٩١٨

(الحجج لا ١٩١٨/١٧٥٥٤٠ ص ٧٥٠)

مجموعة القرارات والمنشورات

الثلاثة شهور الثانية من سنة ١٩١٨

رياسة مجلس الوزراء

تفسير حكم من القرار الصادر في ٩ أغسطس سنة ١٩١٧ خلاص بتفويض الاضاعة (*)

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على القرار الصادر من مجلس الوزراء في ٢١ شوال سنة ١٣٣٥ (٩ أغسطس سنة ١٩١٧) المنشور في الجريدة الرسمية بالعدد ٦٧ الصادر في ١٣ أغسطس سنة ١٩١٧ القاضي بتفويض الاضاعة في القطر المصري اقتصادا في الفحم وغيره من الوقود ؛ وتفسيرا للقرار المذكور ؛
يصح المجلس بأن المنع المنصوص عليه في الفقرة الثالثة من القرار الصادر في ٩ أغسطس سنة ١٩١٧ يسرى حتى على الحوانيت والمخازن التي قد يطلب أصحابها بل يكونون قد طلبوا بعد تقرر المنع المذكور منحها الى محلات عمومية .

القاهرة في ٢٤ جمادى الثانية سنة ١٣٣٦ (٦ أبريل سنة ١٩١٨)

وزارة المالية

قرار بشأن ترقية إيجار المهمات التوأمة بميناء الاسكندرية (†)

وزير المالية

بعد الاطلاع على القرار الوزاري المؤرخ ١٣ أغسطس سنة ١٩١٢ الذي حدد ترقية إيجارات المهمات التوأمة بميناء الاسكندرية ؛

ونظرا لأن التجارب أوردت ضرورة اضافة على الترقية المذكورة قيمة إيجار صهاريج المياه ؛
قرر ما هوأت :

(حاشيا) صهاريج المياه :
قيمة الايجارة لشغل المياه
طليم جنيه
٢ ٥٠٠
» » لكل ساعة علاوة على ذلك ٥٠٠ —

القاهرة في ١٠ أبريل سنة ١٩١٨

(*) الوقائع المصرية في ١١ أبريل سنة ١٩١٨ وجه ١ من العدد ٣٠

(†) الوقائع المصرية في ١٨ أبريل سنة ١٩١٨ وجه ٢ من العدد ٣٢

مديرية جرجا

قرار بتعديل ماهيات مشايخ الخفر والوكلاء والخلفاء (*)

مدير جرجا

بعد الاطلاع على المادة الأولى من الأمر العالي الصادر في ٣ رمضان سنة ١٣١٣ (١٧ فبراير سنة ١٨٩٦) ؛

وبعد الاطلاع على قرار مجلس المديرية الصادر بتاريخ ٢٩ أكتوبر سنة ١٩١٧ طبقا للفقرة "ب" من المادة الأربعين من القانون النفاذ ثمة ٢٩ الصادر في سنة ١٩١٣ ؛
وبعد مصادقة وزارة الداخلية ؛

فقرروا هـ و آت :

مادة ١ - تجمل ماهيات مشايخ الخفر والوكلاء والخلفاء اعتبارا من أول أبريل سنة ١٩١٨ على الوجه الآتي مع تحصيل نعمة في المائة علاوة على الماهيات نظير مصاريف التحصيل :

مسمي	بجنيه	مسمي	بجنيه
٥٠٠	٣١ سنويا ، مشايخ .	٨٠٠	١٩ سنويا ، الوكلاء .
٢٠٠	٢٥ » » .	٨٥٠	١٤ » » .
١٠٠	٢٣ » » .	٨٤٠	١٥ » الخلفاء (شركة رى البليتا)
٨٠٠	١٩ » » .	٢٠٠	١٣ » » .
٢٠٠	٢٥ » الوكلاء .		

٢ - يعمل بهذا القرار بمجرد نشره في الجريدة الرسمية .

تحريرا في ١٥ أبريل سنة ١٩١٨

مديرية أسسيوط

قرار بتعديل ماهيات مشايخ الخفر والوكلاء والخلفاء (†)

مدير أسسيوط

بعد الاطلاع على المادة الأولى من الأمر العالي الصادر في ٣ رمضان سنة ١٣١٣ (١٧ فبراير سنة ١٨٩٦) ؛

وبعد الاطلاع على قرارى مجلس المديرية الصادرين بمجلسي ٢٠ أكتوبر و ١٢ نوفمبر سنة ١٩١٧ ، وعلى قراره الصادر أخيرا بتاريخ ٢١ يناير سنة ١٩١٨ طبقا للفقرة "ب" من المادة الأربعين من القانون النفاذ ثمة ٢٩ الصادر في سنة ١٩١٣ ؛
وبعد مصادقة وزارة الداخلية ؛

فقرروا هـ و آت :

مادة ١ - تجمل ماهيات مشايخ الخفر والوكلاء والخلفاء اعتبارا من أول أبريل سنة ١٩١٨ على الوجه الآتي مع تحصيل نعمة في المائة علاوة على الماهيات نظير مصاريف التحصيل :

من ٢٤ بجنيها الى ٣٠ بجنيها ، مشايخ خفر نواحي البدارى وديروط المحطة وأبواب وبى زراح (أى بواقع جنيين و ٥٠٠ مليم شهريا) .

(*) الوقائع المصرية في ٢٩ أبريل سنة ١٩١٨ وجه ٥ من العدد ٣٥

(†) الوقائع المصرية في ٢٩ أبريل سنة ١٩١٨ وجه ٥ من العدد ٣٥

من ٢٤ جنبا الى ٢٨ جنبا و ٨٠٠ ملج ، مشايخ خفري باقى بلاد المديرية (أى بواقع جنين و ٤٠٠ ملج شهريا) .

٢٤ جنبا ، وكلاء مشايخ خفر (أى بواقع جنين شهريا) .

١٤ جنبا و ١٠٠ ملج ، خفراء (أى بواقع جينه و ٢٠٠ ملج شهريا) .

٢ - يعمل بهذا القرار بمجرد نشره فى الجريدة الرسمية .

تحريرا فى ٢٧ أبريل سنة ١٩١٨

وزارة الداخلية

قرار بتعديل ماهيات أرباب الحفظ ببعض بتادومديرية القليوبية (*)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على المادة الأولى من الأمر الحالى الصادر فى ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ (٣ رمضان سنة ١٣١٣) ؛

وبعد الاطلاع على قرار الوزارة الصادر فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٠٤ ، وعلى افادة مديرية القليوبية بتاريخ ٢٠ مارس سنة ١٩١٨ نمرة ١٢٦٦ ؛

قرر ما هوآت :

مادة ١ - تجمل ماهيات بتادومها وطلوخ وقلوب وشيخ القناطر التى بها مجالس محلية ومحلة مختلطة بالقيم الآتية شهريا مع تحصيل خمسة فى المائة على الماهيات نظير مصاريف التحصيل وذلك اعتبارا من أول أبريل سنة ١٩١٨ :

٣ جنبا و ٣٠٠ ملج ، مشايخ خفر .

جنبا و ٥٠٠ ملج ، وكلاء مشايخ خفر .

جينه و ٤٠٠ ملج ، الخفراء .

٢ - على مديرية القليوبية تنفيذ هذا القرار .

٢٧ أبريل سنة ١٩١٨ (١٦ رجب سنة ١٣٣٦)

وزارة الداخلية

قرار بتعديل ماهيات أرباب الحفظ ببعض بتادومديرية الشرقية (†)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على المادة الأولى من الأمر الحالى الصادر فى ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ (٣ رمضان سنة ١٣١٣) ؛

وبعد الاطلاع على قرار الوزارة الصادر فى ٩ يناير سنة ١٩٠٥ ، وعلى مكتبة مديرية الشرقية الزقية ٢٣ مارس سنة ١٩١٨ نمرة ٣١٢٦ ؛

(*) الوقائع المصرية فى ٢ مايو سنة ١٩١٨ وج ١ من العدد ٣٦

(†) الوقائع المصرية فى ٢ مايو سنة ١٩١٨ وج ١ من العدد ٣٦

قررها هوآت :

مادة ١ - تمجمل ماهيات أرباب الحفظ بالبادر الموصفة بعد الموجود بها مجالس محلة بالقيم الآتية سنويا مع تحصيل خمسة في المائة علاوة على الماهيات نظير مصاريف التحصيل وذلك اعتبارا من أول أبريل سنة ١٩١٨ :

مشاريع الحفر	الوكلاء	الخفراء		البنادر	مشاريع الحفر	الوكلاء	الخفراء		البنادر
		جنيه	مليم				جنيه	مليم	
٣٦	٢١	٨٠٠	١٦	الزفازيق	٣٠	٢١	٤٠٠	١٤	منا القمع
٢٧	٢١	٤٠٠	١٤	فاقوس	٣٣	٢١	٤٠٠	١٤	لبيس

٢ - على مديرية الشرقية تنفيذ هذا القرار .
٢٧ أبريل سنة ١٩١٨ (١٦ رجب سنة ١٣٣٦)

وزارة الداخلية

قرار بتعديل ماهيات أرباب الحفظ بيمض بنادر مديرية الغربية (*)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على المادة الأولى من الأمر العالي الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ (٣ رمضان سنة ١٣١٣) :

وبعد الاطلاع على قرار الوزارة الصادر في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٠٤ ، وعلى افادة مديرية الغربية بتاريخ ١٦ أبريل سنة ١٩١٨ نمرة ٢٠٩ :

قررها هوآت :

مادة ١ - تمجمل ماهيات أرباب الحفظ بالبادر الموصفة بعد الموجود بها مجالس محلة ومحلة مختلطة بالقيم الآتية سنويا مع تحصيل خمسة في المائة علاوة على الماهيات نظير مصاريف التحصيل اعتبارا من أول أبريل سنة ١٩١٨ :

مشاريع الحفر	الوكلاء	الخفراء		البنادر
		جنيه	مليم	
٦٠٠	٣	٤٠٠	٢	طلخا .
—	٣	٨٠٠	١	زفقي .
٤٠٠	٢	٨٠٠	١	طلخا .
٦٠٠	٣	١٠٠	٢	المحلة .
—	٣	٨٠٠	١	سمنود .
٦٠٠	٣	٨٠٠	١	شرين .
—	٣	—	—	لقاس .
٦٠٠	٣	١٠٠	٢	كفر الشيخ .
—	٣	٨٠٠	١	دسوقي .
٤٠٠	٢	١٠٠	٢	فكو .
—	٣	١٠٠	٢	كفر الزيات .

٢ - على مديرية الغربية تنفيذ هذا القرار .
٢٧ أبريل سنة ١٩١٨ (١٦ رجب سنة ١٣٣٦)

(*) الواقع المصرية في ٢ مايو سنة ١٩١٨ وجه ١ من العدد ٣٦

وزارة الداخلية

قرار بتعديل ماهيات أرباب الحفظ ببعض ينادو مديرية المنوفية (*)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على المادة الأولى من الأمر العالي الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ (٣) رمضان سنة ١٣١٣) ٤

وبعد الاطلاع على قرار الوزارة الصادر في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٠٤ ، وعلى مكتوبة مديرية المنوفية الرقمية ٢١ مارس سنة ١٩١٨ : عمرة ٢١٨٧ ٤
قروما هـ و آت :

مادة ١ - تجعل ماهيات أرباب الحفظ ينادو شين الكوم ومنوف وتلا وأشمون الموجود بها مجالس محلية بالقيم الآتية شهريا مع تحصيل خمسة في المائة علاوة على الماهيات نظير مصاريف التحصيل وذلك اعتبارا من أول أبريل سنة ١٩١٨ :

من جنين و ٥٠٠ مليم الى ٣ جنينيات ، مشايخ الخفر .

جنينان ، وكلاء مشايخ الخفر .

جنين و ٥٠٠ مليم ، انفراء .

٢ - على مديرية المنوفية تنفيذ هذا القرار .

٢٧ أبريل سنة ١٩١٨ (١٦ رجب سنة ١٣٣٦)

وزارة الداخلية

قرار بتعديل ماهيات أرباب الحفظ ببعض ينادو مديرية البحيرة (†)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على المادة الأولى من الأمر العالي الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ (٣) رمضان سنة ١٣١٣) ٤

وبعد الاطلاع على قرار الوزارة الصادر في ٣١ ديسمبر سنة ١٩١٢ ، وعلى مكتوبة مديرية البحيرة الرقمية ٩ أبريل سنة ١٩١٨ : عمرة ٥٨ ٤
قروما هـ و آت :

مادة ١ - تجعل ماهيات أرباب الحفظ بالينادر المخصصة بعد الموجود بها مجالس محلية ومحلة مختلطة بالقيم الآتية سنويا مع تحصيل خمسة في المائة علاوة على الماهيات نظير مصاريف التحصيل وذلك اعتبارا من أول أبريل سنة ١٩١٨ :

الينادر	انفراء		وكلاء مشايخ الخفر	
	مليم	جنينه	جنينه	جنينه
دمهور .	٢١	—	٣٠	٤٢
رشيد .	٢١	—	٣٠	٤٢
الطلف .	١٤	٤٠٠	٢١	٢٤

٢ - على مديرية البحيرة تنفيذ هذا القرار .

٢٧ أبريل سنة ١٩١٨ (١٦ رجب سنة ١٣٣٦)

(*) الوقائع المصرية في ٢ مايو سنة ١٩١٨ وج ٢ من العدد ٣٦

(†) الوقائع المصرية في ٢ مايو سنة ١٩١٨ وج ٢ من العدد ٣٦

وزارة الداخلية

قرار بتعديل ماهيات أرباب الحفظ ببعض بتادر مديرية القهيلية (٥)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على المادة الأولى من الأمر العالي الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ (٣) رمضان سنة ١٣١٣) ٤
وبعد الاطلاع على قرار الوزارة الصادر في ١٦ ديسمبر سنة ١٩١٣ ، وعلى مكتبة مديرية القهيلية
الرقمة ٢٣ مارس سنة ١٩١٨ نمرة ١٧٠٢ ٤

قرر ما هو آت :

مادة ١ - تجمل ماهيات أرباب الحفظ بالبتادر الموضحة بعد الموجود بها مجالس محلية ومخلة
مغلطة بالقسم الآتية شهريا مع تحصيل خمسة في المائة علاوة على الماهيات نظير مصاريف التحصيل
وذلك اعتباراً من أول أبريل سنة ١٩١٨ :

- ٣ جنيهات و ٥٠٠ مليم ، شيخ خفر المطرية ؛
- جنيه و ٧٥٠ مليا ، لكل من وكيل شيخ خفر بتدميت غمر .
- جنيه و ٥٠٠ مليم ، خفراء بتدر المنصورة .
- جنيه و ٤٠٠ مليم ، خفراء بتدميت غمر والسنبلاوين والمطرية .

٢ - على مديرية القهيلية تنفيذه هذا القرار .

٢٧ أبريل سنة ١٩١٨ (١٦ رجب سنة ١٣٣٦)

وزارة الداخلية

قرار بتعديل ماهيات أرباب الحفظ ببندر الجيزة (٦)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على المادة الأولى من الأمر العالي الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ (٣) رمضان سنة ١٣١٣) ٤
وبعد الاطلاع على قرار الوزارة الصادر في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٠٤ ، وعلى مكتبة مديرية الجيزة
الرقمة ٢٤ مارس سنة ١٩١٨ نمرة ٢٠٤١ ٤

قرر ما هو آت :

مادة ١ - تجمل ماهيات أرباب الحفظ ببندر الجيزة الموجود به مجلس محلي بالقسم الآتية
شهريا مع تحصيل خمسة في المائة علاوة على الماهيات نظير مصاريف التحصيل وذلك اعتباراً من
أول أبريل سنة ١٩١٨ :

- جنيحتان و ٥٠٠ مليم ، مشايخ الخفر .
- جنيه و ٧٥٠ مليا ، الوكلاء .
- جنيه و ٥٠٠ مليم ، الخفراء .

٢ - على مديرية الجيزة تنفيذه هذا القرار .

٢٧ أبريل سنة ١٩١٨ (١٦ رجب سنة ١٣٣٦)

(٥) الوقائع المصرية في ٢ مايو سنة ١٩١٨ وجه ٢ من العدد ٣٦

(٦) الوقائع المصرية في ٢ مايو سنة ١٩١٨ وجه ٢ من العدد ٣٦

وزارة الداخلية

قرار بتعديل ماهيات أرباب الحفظ ببعض بئاد مديرية القيوم (*)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على المادة الأولى من الأمر العالي الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ (٣ رمضان سنة ١٣١٣) ؛

وبعد الاطلاع على قرار الوزارة الصادر في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٠٤ ، وعلى مكتبة مديرية القيوم الرقمية ٢٥ مارس سنة ١٩١٨ بمرة ١٣٢٢ ؛

قرر ما هو آت :

مادة ١ - تجهل ماهيات أرباب الحفظ بالبئاد المرخصة بعد الموجود بها مجالس محلية ومحلية مخططة بالقيم الآتية سنويا مع تحصيل نسبة في المائة علاوة على المساهيات نظير مصاريف التحصيل اعتبارا من أول أبريل سنة ١٩١٨ :

بئاد القيوم :	بئاد سوس :
٧٢ جنيا ، شيخ خفر .	٣٦ جنيا ، شيخ خفر .
٢١ جنيا و ٦٠٠ ملم ، وكلاء خفر .	٢٥ جنيا و ٢٠٠ ملم ، وكيل شيخ خفر .
١٧ جنيا و ٧٨٠ طبا ، انقراء .	١٤ جنيا و ٤٠٠ ملم ، انقراء .

٢ - على مديرية القيوم تنفيذ هذا القرار .

٢٧ أبريل سنة ١٩١٨ (١٦ رجب سنة ١٣٣٦)

وزارة الداخلية

قرار بتعديل ماهيات أرباب الحفظ ببعض بئاد مديرية بني سويف (†)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على المادة الأولى من الأمر العالي الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ (٣ رمضان سنة ١٣١٣) ؛

وبعد الاطلاع على قرار الوزارة الصادر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٠٤ ، وعلى مكتبة مديرية بني سويف الرقمية ٢٢ مارس سنة ١٩١٨ بمرة ١١٢٣ ؛

قرر ما هو آت :

مادة ١ - تجهل ماهيات أرباب الحفظ ببئاد بني سويف وبها الموجود بأربابها مجالس محلي مخططة وبالثاني مجلس محلي بالقيم الآتية سنويا مع تحصيل نسبة في المائة علاوة على المساهيات نظير مصاريف التحصيل وذلك اعتبارا من أول أبريل سنة ١٩١٨ :

من ٢٤ الى ٣٩ جنيا ، مشايخ الخفر .
٢٤ جنيا ، وكلاء مشايخ الخفر .
من ١٤ جنيا و ٤٠٠ ملم الى ١٦ جنيا و ٨٠٠ ملم ، انقراء .

٢ - على مديرية بني سويف تنفيذ هذا القرار .

٢٧ أبريل سنة ١٩١٨ (١٦ رجب سنة ١٣٣٦)

(*) الوقائع المصرية في ٢ مايو سنة ١٩١٨ وجه ٢ من العدد ٣٦

(†) الوقائع المصرية في ٢ مايو سنة ١٩١٨ وجه ٢ من العدد ٣٦

وزارة الداخلية

قرار بتعديل ماهيات أرباب الحفظ ببعض بتادومديرية المنيا (*)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على المادة الأولى من الأمر العالي الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ (٣) رمضان سنة ١٣١٣) ؛

وبعد الاطلاع على قرار الوزارة الصادر في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٠٤ ، وعلى افادة مديرية المنيا نمرة ٢٦٤٣ في ٢٤ مارس سنة ١٩١٨ ؛

قرر ما هوأت :

مادة ١ - تمجبل ماهيات أرباب الحفظ ينتدري المنيا والفشن الموجود بأولها مجلس محلي مختلط وبثانها مجلس محلي بالقيم الآتية شهريا مع تحصيل خمسة في المائة علاوة على الماهيات نظير مصاريف التحصيل وذلك اعتبارا من أول أبريل سنة ١٩١٨ :

٣ جنينات ، مشايخ انقفر .

جنينان ، وكلاء مشايخ انقفر .

جنين ٤٠٠ ملجم ، انقفره

٢ - على مديرية المنيا تنفيذ هذا القرار .

٢٧ أبريل سنة ١٩١٨ (١٦ رجب سنة ١٣٣٦)

وزارة الداخلية

قرار بتعديل ماهيات أرباب الحفظ ببعض بتادومديرية أسيوط (†)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على المادة الأولى من الأمر العالي الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ (٣) رمضان سنة ١٣١٣) ؛

وبعد الاطلاع على قرار الوزارة الصادر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٠٤ ، وعلى مكتابة مديرية أسيوط الرقمة ١٨ أبريل سنة ١٩١٨ نمرة ١٠٦٣ ؛

قرر ما هوأت :

مادة ١ - تمجبل ماهيات أرباب الحفظ بالبنادر الموصحة بعد الموجود بها بمجالس محلية بالقيم الآتية سنويا مع تحصيل ٥ في المائة علاوة على الماهيات نظير مصاريف التحصيل وذلك اعتبارا من أول أبريل سنة ١٩١٨ :

(*) الوقائع المصرية في ٢ مايو سنة ١٩١٨ وجه ٢ من العدد ٣٦

(†) الوقائع المصرية في ٢ مايو سنة ١٩١٨ وجه ٢ من العدد ٣٦

بندر ملى :	بندر ملى :
٤٢ جنيا ، مشاى الخفر .	٤٢ جنيا ، مشاى الخفر .
٣٠ جنيا ، وكلاء .	٣٠ جنيا ، وكلاء .
١٦ جنيا و ٢٠٠ ملى } خفراء	١٦ جنيا و ٢٠٠ ملى } خفراء
١٤ جنيا و ٤٠٠ ملى }	١٤ جنيا و ٤٠٠ ملى }
١٦ جنيا و ٢٠٠ ملى }	١٦ جنيا و ٢٠٠ ملى }
بندر ملى :	بندر ملى :
٣٦ جنيا ، مشاى خفر .	٣٦ جنيا ، مشاى خفر .
٢٤ جنيا ، وكيل .	٢٤ جنيا ، وكيل .
١٤ جنيا و ٤٠٠ ملى ، خفراء .	١٤ جنيا و ٤٠٠ ملى ، خفراء .
٢ - على مديرية أسيرت تنفيذ هذا القرار .	٢ - على مديرية أسيرت تنفيذ هذا القرار .
٢٧ أبريل سنة ١٩١٨ (١٦ رجب سنة ١٣٣٦)	٢٧ أبريل سنة ١٩١٨ (١٦ رجب سنة ١٣٣٦)

وزارة الداخلية

قرار بتعديل ماهيات أرباب الحفظ ببعض بنادر مديرية جرجا (*)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على المادة الأولى من الأمر المالى الصادر فى ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ (٣ رمضان سنة ١٣١٣) ؛

وبعد الاطلاع على قرار الوزارة الصادر فى ٤ يناير سنة ١٩٠٥ ، وعلى مكتبة مديرية جرجا الرقيمة ١٦ أبريل سنة ١٩١٨ تمرة ٩٨ ؛

قرر ما هوآت :

مادة ١ - تجمل ماهيات أرباب الحفظ ببنادر جرجا وطهطا والبلينا وسوهاج وأخم الموجد بها مجالس محلية بالقيم الآتية سنويا مع تحصيل خمسة فى المائة علاوة على الماهيات نظير مصاريفه التحصيل وذلك احتيارا من أول أبريل سنة ١٩١٨ :

- ٣٧ جنيا و ٨٠٠ ملى ، مشاى الخفر .
- ٢٥ جنيا و ٢٠٠ ملى ، وكلاء مشاى الخفر .
- ١٣ جنيا و ٢٠٠ ملى ، الخفراء .

٢ - على مديرية جرجا تنفيذ هذا القرار .

٢٧ أبريل سنة ١٩١٨ (١٦ رجب سنة ١٣٣٦)

وزارة الداخلية

قرار بتعديل ماهيات أرباب الحفظ ببعض بنادر مديرية قنا (†)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على المادة الأولى من الأمر المالى الصادر فى ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ (٣ رمضان سنة ١٣١٣) ؛

(*) الوقائع المصرية فى ٢ مايو سنة ١٩١٨ وجه ٣ من العدد ٣٦

(†) الوقائع المصرية فى ٢ مايو سنة ١٩١٨ وجه ٣ من العدد ٣٦

وبعد الاطلاع على قرار الوزارة الصادر في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٠٤ ، وعلى إتادة مديرية تنا
بتاريخ ١٢ مارس سنة ١٩١٨ نمرة ١٧٣٧ ؛

قرر ما هوأت :

مادة ١ - تجمل ماهيات أرباب الحفظ يتادرقنا وقرص والافصر واستا الموجود بها مجالس
محلية بالقسم الآتية شهريا مع تحصيل نمرة في المائة علاوة على الماهيات نظير مصاريق التحصيل
وذلك اعتبارا من أول أبريل سنة ١٩١٨ :

٣ جنينيات ، مشايخ انفر .

جنينان ، وكلاء مشايخ الحفر .

جنينه و ٥٠٠ ملين ، انفسراه .

٢ - على مديرية تنا تنفذ هذا القرار .

٢٧ أبريل سنة ١٩١٨ (١٦ رجب سنة ١٣٣٦)

وزارة الداخلية

قرار بتعديل ماهيات أرباب الحفظ ببعض يتادرمديرية أسوان (*)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على المادة الأولى من الأمر العالي الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ (٣ رمضان
سنة ١٣١٣) ؛

وبعد الاطلاع على قرار الوزارة الصادر في ٢ يناير سنة ١٩٠٥ ، وعلى مكتبة مديرية أسوان
الرقمية ٢١ مارس سنة ١٩١٨ نمرة ١٢٥٢ ؛

قرر ما هوأت :

مادة ١ - تجمل ماهيات أرباب الحفظ يتندري أسوان وادفو الموجود بهما مجالس محلية
بالقسم الآتية شهريا مع تحصيل نمرة في المائة علاوة على الماهيات نظير مصاريق التحصيل وذلك
اعتبارا من أول أبريل سنة ١٩١٨ :

بندرادفر :

جنينان ، شيخ خفر .

جنينه و ٣٥٠ ملين ، وكيل شيخ خفر .

جنينه و ٢٠٠ ملين ، خفراه .

بندراسوان :

جنينان و ٥٠٠ ملين ، شيخ خفر .

جنينه و ٥٠٠ ملين ، وكيل شيخ خفر .

جنينه و ٣٠٠ ملين ، خفراه .

٢ - على مديرية أسوان تنفذ هذا القرار .

٢٧ أبريل سنة ١٩١٨ (١٦ رجب سنة ١٣٣٦)

وزارة الحفائية

قرار بشأن تعديل بعض فصوص قانون مدرسة الحقوق السلطانية (†)

وزير الحفائية

بعد الاطلاع على المادة الثالثة من الأمر العالي الصادر في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩١٢ ؛

(*) الوقائع المصرية في ٢ مايو سنة ١٩١٨ وجه ٣ من العدد ٣٦

(†) الوقائع المصرية في ٢ مايو سنة ١٩١٨ وجه ٣ من العدد ٣٦

وبعد الاطلاع على المادتين ١٥ و ١٦ من قانون مدرسة الحقوق السلطانية ؛
وبعد الاطلاع على كتاب المدرسة نمرة ٣ المؤرخ في ٤ أبريل سنة ١٩١٨ والمرق به محضر
مجلس ادارة المدرسة ؛

قرر ما يأتي :

مادة ١ - يُعفى طلبة السنين الأولى والثانية والثالثة في امتحان آخر السنة الحالية من الاختبارات
الشفهية في المواد الآتية :

السنة الأولى : (١) نظام السلطات العمومية ؛ (٢) الاقتصاد السياسي .

السنة الثانية : (١) القانون الاداري ؛ (٢) المالية العمومية .

السنة الثالثة : الطب الشرعي .

٢ - يستبدل بالفقرة الأولى من المادة السادسة عشرة من قانون المدرسة المعدلة بالقرارين
الصادرين في ١٤ ماي سنة ١٩١٣ و ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٦ الفقرة الآتية :

تقدر للاختبارات سواء كانت تحريرية أو شفوية درجات من صفرا ل عشرين ويشترط لتباج
الطالب في امتحان آخر السنة أن يحصل على الأقل على ٢٥٪ أو ٣٠٪ من النهاية العظمى لدرجة
كل مادة بحسب الجدول الآتي وعلى ٦٠٪ من النهاية العظمى لمجموع الدرجات :

القانون الاداري ٢٥٪	الشرعية الاسلامية ٣٠٪
المالية العمومية ٢٥٪	القانون المدني ٣٠٪
القانون الروماني ٢٥٪	القانون التجاري ٣٠٪
الاقتصاد السياسي ٢٥٪	المراعات المدنية والتجارية ٣٠٪
مقدمة القوانين ٢٥٪	قانون العقوبات ٣٠٪
نظام السلطات العمومية ٢٥٪	القانون الدولي ٢٥٪
اللغة الانجليزية ٢٥٪	قانون تحقيق الجنايات ٢٥٪
اللغة الفرنسية ٢٥٪	الطب الشرعي ٢٥٪

ويعمل بهذا ابتداء من السنة الحالية .

٣ - على ناظر مدرسة الحقوق السلطانية تنفيذ قرارنا هذا .

تحريرا في ٢٧ أبريل سنة ١٩١٨ (١٦ رجب سنة ١٣٣٦)

مديرية البحيرة

قرار بخصوص إنشاء الزرائب بمديرية البحيرة (*)

مدير البحيرة

بعد الاطلاع على المادة ٣٤٨ من قانون العقوبات الأمل ؛

وبعد موافقة مجلس المديرية بمجلسه المتعقد في ١٥ أبريل سنة ١٩١٨ ؛

قرر ما هو آت :

مادة ١ - ممنوع منعا كليا إحداث زرائب من الأخشاب أو الأحطاب أو البوص أو البنا
في الأراضي الزراعية إلا بتصريح خاص من المديرية .

(*) الوقائع المصرية في ١٦ ماي سنة ١٩١٨ وجه ٢ من العدد ٤٠

- ٢ - يجب على أصحاب الزرائب الموجودة الآن أن يحضروا المديرية عنها في ظرف شهر من تاريخ نشر هذا القرار بالجريدة الرسمية .
- ٣ - كل مخالفة لهذا القرار يعاقب مرتكبها بغرامة من ٥ قروش الى ٢٥ قرشا صاغا .
وفي حالة مخالفة أحكام المادة الأولى للقاضي أيضا أن يأمر بإزالة الزريبة .
- وإذا تأخر المخالف عن إزالة الزريبة فيصير إزالتها بالطرق الادارية على حقة المخالف .
- ٤ - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بششرة أيام .

٢٧ أبريل سنة ١٩١٨

قوميون بلدى الاسكندرية

تعريف العربات السيارة المدة للاجرة في مدينة الاسكندرية وضواحيها (*)

رئيس القومسيون البلدى

بعد الاطلاع على الفقرة الثالثة من المادة ١٥ من الأمر العالى الرقم ٥ يناير سنة ١٨٩٠ ء

وعلى لائحة السيارات المؤرخة في ١٦ يولييه سنة ١٩١٣ ء

وعلى قرار البلدية المؤرخ في ٣ سبتمبر سنة ١٩٠٨ الشامل لتعريف العربات والسيارات العمومية ذات المعدّات ء

وعلى ماقرره القومسيون البلدى بجملة ٧ نوفمبر سنة ١٩١٧ وصادق عليه حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية ء

وبالنظر لأنه بسبب غلاء ثمن التبرول الذى حدث على أثر الحرب الحالية ينبغي أن تزداد بعض الثمن تعريفه استئجار السيارات بلا اعتبار للمعدّات التى حاربت بياتها غير ذات جدوى ء

قرر ما هوأت :

مادة ١ - قدحددت تعريفه العربات السيارة أثناء الحرب سواء كانت بمعدّات أو بغير معدّات بالكيفية الآتية وهى :

التعريفه بحسب مدة المشوار فى الحدود الآتية وهى :

بسرأى رأس الثمن ، الشاطي ، مخفر باب شرق ، المستشفى العام ثمرة ١٩ ، ثمرة الفقرة ء
التمرة المحسوبة :

عن كل مشوار يستغرق ٥ دقائق أو أقل ٥
عن كل انتظار مدة ١٥ دقيقة أو أقل ٥

تعريفه خصوصية

محتسبة من ميدان محمد علي باعتبار أنه المركز غير شاملة لمدة الانتظار
فإن قيمتها تدفع بموجب التعريف المتقدم ذكرها

المسافة	ذهابا	وايابا	المسافة	ذهابا	وايابا
معسكرات رأس العين والمستشفى	٢٠	١٣	الاراهيمية	٢٦	١٧
العام نمرة ٢١	٢٠	١٣	كلوب السباق (على خط القرام)	٢٦	١٨
كلوب البعثات والمستشفى الانجليزى	٢٦	١٧	محطة سيدى جابر والمسكرين	٢٧	٢٥
محطة القبارى - كشوكات الجنود	٢٠	١٣	نمرة ٢٧ ونمرة ٢٩	٢٧	٢٥
والشون المقابلة لها	٢٠	١٣	أبو النواشير	٤٢	٢٩
أرصعة التبول ويجهن القبارى	٢٦	١٧	كارلسون	٤٢	٢٩
ومحطة القورنيتيات	٢٦	١٧	بولكل	٤٥	٣١
أحواض العمرة وأشب القورنيتية	٢٧	٢٥	ظمينج	٤٨	٣٣
شواذرا خشب والأرصعة	٣٠	٢١	با كوس	٥٠	٣٧
المجزر	٣٧	٢٥	شوقس	٦٠	٤٠
قصرية المكس	٤٦	٣٢	جليمنو بولو	٥٠	٣٧
فيا بعد المكس تحسب الأجرة بالانفاق مقدما	٢١	١٤	سان ستفانو	٦٠	٤٠
مع السواق	٢٢	٢٢	بود فياج	٦٠	٤١
موقف جنية الزهرة (مدخل الجنية)	٣٢	٢٢	فكتوريا ومحطة سيدى بشر	٦٠	٤٢
نهر التواتية	٥٠	٣٧	قرية سيدى بشر والمسكر	٦٥	٤٥
عزبة خورشيد	٩٠	٦٥	الملاحه (مخفر الملاحه وطريق ابي نير)	٩٠	٦٣
فيا بعد هذه الأماكن الثلاثة المتقدمة تحسب	١٠٥	٧٣	المتزه (الباب الكبير للسراى الساقفة)	١٠٥	٧٣
الأجرة بالانفاق مقدما مع السواق	١٢٠	٨١	المعمورة (المحطة)	١٢٠	٨١
معسكر القيصير	١٤٠	٩٣	أبو نير (مركز الطيران)	١٤٠	٩٣

٢ - ألقى قرار البلدية الصادر في ٣ سبتمبر سنة ١٩٠٨ شاملا تعريفه السيارات العمومية ذات العتادات .

٣ - يرسى مفعول هذا القرار ابتداء من نشره بالجريدة الرسمية .

الاسكندرية في ٢٩ أبريل سنة ١٩١٨

وزارة الداخلية

قرار بإنشاء مجلس قروى في كل من بلدتى بنى مزار (منيا) وطلا (جرجا) (*)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على القرار الوزاى الصادر في ٩ فبراير سنة ١٩١٨ ؛

قرر ما هوأت :

أنشئ في كل من بلدتى بنى مزار (منيا) وطلا (جرجا) مجلس قروى يكون تشكيله واختصاصاته بمقتضى أحكام القرار الوزاى المشار اليه .

تحريرا في ٣٠ أبريل سنة ١٩١٨

(*) الواقع المصرية في ٢ مايو سنة ١٩١٨ وجه ٣ من البلد ٣٦

محافظة مصر

قرار بشأن الباعة السريجة بمدينة القاهرة وضواحيها (*)

محافظ مصر

بعد الاطلاع على المادة الأولى والمادة السادسة فقرة أولى من لائحة الباعة السريجة الصادر بها قرار وزارة الداخلية في ٣١ يناير سنة ١٩١٥ ء
وبعد الاطلاع على قرار المحافظة الصادر في ٤ يولييه سنة ١٩١٧ ومكمل بالقرار الصادر في ٣ سبتمبر سنة ١٩١٧ ء

قرر ما هو آت :

مادة ١ - يضاف الى كشف الشوارع المبيته بالمادة الثالثة من قرار المحافظة المشار اليه الغير جائز للباعة السريجة المرور والوقوف فيها ما هو آت :

قسم الاهرام

- جميع الشوارع الداخلة في دائرة القسم .
٢ - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بسبعة أيام .
١٩ رجب سنة ١٣٣٦ (٣٠ أبريل سنة ١٩١٨)

وزارة الأشغال العمومية

قرار رقم ٢٨ باباحة وتحديد مواعيد رى الرسم المسقاوى في بعض المناطق (†)

وزير الأشغال العمومية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٦ الصادر بتاريخ ٩ أبريل سنة ١٩١٣ ء وبناء على ما رأيته وزارة الزراعة ء
قرر ما يأتى :

مادة ١ - يسمح رى الرسم المسقاوى في مديريات المنيا وأسيوط وجرجا وقنا وأسوان بعد اليوم العاشر من شهر مايو سنة ١٩١٨ .

٢ - يرخص برى الرسم المسقاوى في المناطق الآتى ذكرها لغاية ٣١ مايو سنة ١٩١٨ :
في مديرية البحيرة - كل المنطقة الواقعة ببحرى ترعة المحمودية الى العلف .
في مديرية الغربية - كل المنطقة الواقعة ببحرى خط سكة حديد البرارى من دسوق الى شربين .
في مديرية الدقهلية - كل المنطقة الواقعة ببحرى شرق السكة الزراعية من محلة انجاق عن طريق دكرنس وميت فارس الى أبى الشقوق .

في مديرية الشرقية - كل المنطقة الواقعة شرق خط يمتد من أبى الشقوق الى أبى كبير فقاوس ومنها يتبع السكة الزراعية مجازا ترعة السعيدية وقبل بلونه القرن يتبع ترعة المشار إليها حتى قطعة تلاقيها بالترعة الاسماعيلية وتشمل هذه المنطقة وادى التلحيلات .

٣ - كل من يخالف أحكام المادة الثانية من هذا القرار تسرى عليه العقوبات والنصوص الواردة ذكرها في القانون رقم ٦ الصادر بتاريخ ٩ أبريل سنة ١٩١٣ .
تحريرا في ٢٣ رجب سنة ١٣٣٦ (٤ مايو سنة ١٩١٨)

(*) نوافع المصرية في ٩ مايو سنة ١٩١٨ وجه ٣ من العدد ٣٨

(†) النوافع المصرية في ٩ مايو سنة ١٩١٨ وجه ٣ من العدد ٣٨

وزارة الداخلية

قسم البلديات والمجالس المحلية

قرار بمرئان لائحة استعمال الطرق العمومية على شوارع بندر قوّة (غربية) التي لم تُسَرِّطها لآلَن (٥)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على القرارات الصادرين من وزارة الداخلية بتاريخ ٨ مارس سنة ١٩١٤ و ٣ يناير سنة ١٩١٧ بخصوص مرئان لائحة استعمال الطرق العمومية على بعض شوارع بندر قوّة (غربية) ؛

وعلى موافقة اللجنة الاستشارية للمجالس البلدية والمحلية بتاريخ ٢٧ يناير سنة ١٩١٨ بمرئان لائحة استعمال الطرق العمومية على جميع شوارع بندر قوّة ؛

قرر ما هو آت :

١ - تسرى أحكام اللائحة الصادرة في ٣١ مايو سنة ١٨٨٥ الخاصة باستعمال الأفراد للطرق العمومية على شوارع بندر قوّة (غربية) التي لم تُسَرِّطها لآلَن .

٢ - على جناب مدير قسم البلديات والمجالس المحلية تنفيذ قراره هذا الذي يجري مفعله بعد عشرة أيام من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

تحريراً في ٤ مايو سنة ١٩١٨

وزارة الحفائية

قرار بتعديل في دائرتي اختصاص محكمتي كفر الدوار والمطارين الجزئيتين (٦)

وزير الحفائية

بعد الاطلاع على المادة الثالثة من الأمر العالي رقم ٧ ديسمبر سنة ١٨٩٢ بتعديل بعض مواد الأمر العالي الصادر في ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٠ ؛

وعلى قراري الحفائية الصادرين بتحديد دائرتي اختصاص محكمتي المطارين وكفر الدوار الجزئيتين ؛
وبعد أخذ رأي مجلس مديرية البحيرة ؛

قرر ما يأتي :

إدخال قرى أبي سليمان وباجوس ودنا في دائرة اختصاص محكمة المطارين الجزئية بدلا من محكمة كفر الدوار الجزئية .

تحريراً في ١٣ مايو سنة ١٩١٨ (٣ شعبان سنة ١٣٣٦)

(٥) الوقائع المصرية في ١٣ مايو سنة ١٩١٨ وجه ١ من العدد ٣٩

(٦) الوقائع المصرية في ١٦ مايو سنة ١٩١٨ وجه ٢ من العدد ٤٠

وزارة المالية

قرار بإطلاق ساحل الجيزة مؤقتا بساحل أثر النسي (*)

وزير المالية

بعد الاطلاع على القرار الصادر بتاريخ ١٣ يونيو سنة ١٩١٥ القاضي بوضع نظام لساحل
روض القريج وأثر النسي ؛
وبناء على موافقة رأى وزارة الداخلية ؛

قرر ما هو الآتي :

- مادة ١ - يلحق مؤقتا ساحل الجيزة بساحل أثر النسي .
- ٢ - قرار ١٣ يونيو سنة ١٩١٥ المذكور أعلاه يصرى على ساحل الجيزة .
- ٣ - على مأمور ساحل أثر النسي تنفيذ هذا القرار الذي يعمل به بمجرد نشره بالجريدة الرسمية .
تحريرا بالقاهرة في ٢٢ مايو سنة ١٩١٨

محافظة مصر

قرار بوجوب تكيم أرباب الكلاب بمدينة القاهرة (†)

محافظ مصر

بعد الاطلاع على المادة الثامنة من الأمر العالي الصادر في ٢٢ يونيو سنة ١٩٠٥ بشأن
الاحتياطات التي يجب اتخاذها في أحوال الكلب ؛
وبعد الاطلاع على قرار المحافظة الصادر في ١٠ يناير سنة ١٩١٢ القاضي بتكيم الكلاب
التي توجد في مدينة القاهرة وضواحيها حتى لو كانت مفقودة بزمام ؛
قرر ما يأتي :

- أولا - يلغى القرار الصادر بتاريخ ١٠ يناير سنة ١٩١٢ ويستبدل بالقرار الآتي :
- جميع الكلاب التي توجد في الطرق أو الأماكن العمومية بمدينة القاهرة وضواحيها يجب أن تكون
مكسمة أو مفقودة بزمام . وفي كلا الحالتين يجب أن يوضع لكل كلب طوق بصفيحة من معدن عليها
اسم صاحبه وبكل سكنه .
- ثانيا - يصرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بثلاثة أيام .

٢٦ مايو سنة ١٩١٨

(*) الوقائع المصرية في ٢٧ مايو سنة ١٩١٨ وجه ١ من العدد ٤٣

(†) الوقائع المصرية في ١٠ يونيو سنة ١٩١٨ وجه ٢ من العدد ٤٧

رئاسة مجلس الوزراء
قرار بتأليف لجنة للنظر في التدابير الواجب اتخاذها بشأن النظام المستقبل
لمصلحة الصحة العمومية (*)

مجلس الوزراء

بما أنه من الملائم التسجيل في بحث التدابير التي يجب اتخاذها بشأن النظام المستقبل لمصلحة الصحة العمومية وذلك لكي يكون عمل هذه المصلحة أقوى تأثيراً وأكثر مفعولاً ، وإحالة درس هذه المسألة الحيوية على لجنة يكون لها من السلطة ما يلزم لقيام بهذه المهمة ؛
فقد قرر المجلس ما يأتي :

١ - تؤلف لجنة بعنوان " اللجنة الاستشارية للنظام المستقبل لمصلحة الصحة العمومية
راختصاصاتها " من :

القيسنت كولونيل اندرو بقور رئيس
القيسنت كولونيل ج . ف . ستانز
الدكتور ا . س . كريستن أعضاء
الدكتور طود
المستر ه . شريدان سكرتير

٢ - اختصاصات هذه اللجنة المذكورة هي :

(أ) النظر في النظام الحالي لمصلحة الصحة العمومية وفي الواجبات المفروضة لها وفي علاقاتها مع المصالح الأميرية الأخرى التي يكون لها صلة وثيقة بأعمال الصحة العمومية ؛
(ب) عرض الاقتراحات التي ترمى الى توسيع الدائرة التي يتناولها تفويض مصلحة الصحة العمومية دون أن تعرض اللجنة مع ذلك الى الأمور التفصيلية الخاصة بأعمال كل قسم أو فرع من أقسام المصلحة وفروعها اللهم إلا الى الحد الذي لا تمنع عنه لتقدير الأمور المطروحة لديها على بساط البحث تقديراً صحيحاً ؛

(ج) إبداء رأيها في نوع وعدد الوظائف التي تذهب الى ضرورتها لإدارة أمور المصلحة على أكمل منوال ولكن ليس لها أن توصي بشئ ما فيها يتعلق بالتعيينات الحالية للوظائف المذكورة .

٣ - لجنة أن تستعمل من كل أمر تراه لازماً لتأدية المهمة الموكلة لها كما أنه يجوز لها أن تطلع على كل ما ترغب الاطلاع عليه من الأوراق والبحوث والمذكرات والتقارير .

٤ - تضع اللجنة تقريراً ينتجها بمجتها وتعرضه على رئيس مجلس الوزراء .

الاسكندرية في ٢٢ شعبان سنة ١٣٣٦ (أول يونيو سنة ١٩١٨)

رئاسة مجلس الوزراء

قرار بتضمين الفقرة الثانية من المادة ٢٧ من قانون المعاشات العسكرية
الصادر في ١٥ أبريل سنة ١٩٠٩ (†)

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة السابعة والعشرين من قانون المعاشات الملكية الصادر في ١٥ أبريل سنة ١٩٠٩ ؛

(*) الوقائع المصرية في ٦ يونيو سنة ١٩١٨ ووجه ١ من العدد ٤٦

(†) الوقائع المصرية في ١٠ يونيو سنة ١٩١٨ ووجه ٢ من العدد ٤٧

وبما أن وزير المالية عرض على مجلس الوزراء النظر فيها إذا كان حكم التقاعد أو الرفض بإرادة مطلانية مثل حكم التقاعد أو الرفض بقرار خاص من مجلس الوزراء وذلك فيما يتعلق بتطبيق النص الوارد في الفقرة الثانية المذكورة ؟

وبما أن العرض الذى توجهه الشارع عند وضع هذا النص إنما هو الحيلولة دون التذليل الذى قد يتعمده البعض بمقد الزواج قبيل وقتهم ؟ .

فبناء على ذلك ، قرر المجلس طبقاً لأحكام المادة ٧١ من قانون المعاشات المشار إليه الصادر فى ١٥ أبريل سنة ١٩٠٩ إصدار التفسير الآتى وهو :

”التقاعد أو الرفض بإرادة مطلانية يكون حكمها حكم التقاعد أو الرفض بقرار من مجلس الوزراء وذلك فيما يتعلق بتطبيق الفقرة الثانية من قانون المعاشات الملكية الصادر فى ١٥ أبريل سنة ١٩٠٩“
الاسكندرية فى ٢٢ شعبان سنة ١٣٣٦ (أول يونيو سنة ١٩١٨)

وزارة المالية

قرار بمنع صيد السمك بطنى سميد و الجاولية (*)

وزير المالية

بعد الاطلاع على الفقرة الخامسة من المادة العاشرة من القانون نمرة ٢٧ الصادر فى ٧ يولييه سنة ١٩١٣ الخاص بالصيد والملاحة فى البحيرات والصيد فى المياه البحرية ؟

قرر ما هوأت :

١ - ممنوع طلياً صيد الأسماك فى المئين الا فى ذكرهما بعد الكاتنين بمركز فارسكور بمدينة الدقهلية :

(أ) بلدة الجاولية الكاتنة بزمام ناحى الطرحة والنوايين ؟

(ب) بلدة سميد الكاتنة بزمام نواحي البستان وكفر طيحه وأولاد حمام .

٢ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات المنو عنها بالمادتين السادسة

والعاشرة من القرار الوزارى الصادر فى ٤ ديسمبر سنة ١٩١٣ الخاص بالصيد والملاحة فى البحيرات .

٣ - على مدير عموم مصلحة خفر السواحل والمصايد ومدير الدقهلية كل منهما فيما يخصه تنفيذ هذا

القرار الذى يسرى مفعوله بعد نشره بالجريدة الرسمية بمحنة عشر يوماً .

تحريراً فى ٦ يونيو سنة ١٩١٨

وزارة المالية

قرار وزارى خاص برسوم الخفصر (†)

وزير المالية

بعد الاطلاع على الاعلان الصادر من القائد العام لجيوش جلالة ملك برطانيا العظمى فى القمطر المصرى بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩١٨ عن رسوم الخفصر ؟

(*) الوقائع المصرية فى ١٣ يونيو سنة ١٩١٨ وجه ١ من العدد ٤٨

(†) الوقائع المصرية فى ١٣ يونيو سنة ١٩١٨ وجه ١ من العدد ٤٨

قررها هـوأت :

- ١ - توزيع رسوم الخفر بالنسبة لمدينة القاهرة بواقع ١١ في المائة من قيمة العوائد السنوية المقررة على الأملاك الكاشنة فيها .
- ٢ - بالنسبة لمدينة الاسكندرية توزيع رسوم الخفر بواقع واحد في المائة من قيمة الإيجارات المقدرة بعمرة المجلس البلدى أساسا لربط عوائد المباني .
- ٣ - القرى والمزبب الداخلة منطقة عوائد المباني في المدينتين المذكورتين والتي يسرى عليها الأمر المالى الصادر فى ١٠ نوفمبر سنة ١٨٨٤ يستمر تحصيل رسوم الخفر فيها حسب أحكام ذلك الأمر .
- ٤ - فى باقى المدير يات والمحافظات يستمر تحصيل رسوم الخفر بذات الطريقة السارية فى الوقت الحاضر .
- ٥ - يكون التحصيل على قسطين متساويين يدفعان مقدما فى أول أبريل وأول أكتوبر من كل سنة .

تمجرا فى ٧ يونيه سنة ١٩١٨

وزارة المالية

قرار وزارى بجعل عيون الشباك فى بحيرة الميزة ١٥ عينا فى كل ذراع طوله ٥٠ سنتيمترا من أول يونيه سنة ١٩١٩ (٣)

وزير المالية

بعد الاطلاع على الفقرة الثالثة من المادة العاشرة من القانون نمرة ٢٧ الصادر فى ٧ يوليوسه سنة ١٩١٣ الخاص بالصيد والملاحة فى البحيرات الداخلة والصيد فى المياه البحرية وقناة السويس ؛ وبعد الاطلاع على المادة الثامنة من القرار الوزارى الصادر فى ٤ ديسمبر سنة ١٩١٣ ؛

قرر ما هـوأت :

- ١ - ابتداء من أول يونيه سنة ١٩١٩ يمنع الصيد فى بحيرة الميزة باستعمال الشباك التى يزيد عدد عيونها عن ١٥ عينا فى كل ذراع طوله ٥٠ سنتيمترا .
 - بمجرد وجود هذه الشباك فى مركب صيد أو فى حيازة صياد يعتبر مخالفة .
 - ويسرى هذا المنع أيضا على الشبك المعروف بالطراحة .
 - ٢ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالمقررات المنصوص عنها بالمادة التاسعة من القرار الوزارى السالف ذكره .
 - ٣ - مدير عموم مصلحة غفر السواحل والمصايد والمدير يون والمحافظون مكلفون كل منهم فيما يخصه بتنفيذ هذا القرار الذى يسرى مفعوله من أول يونيه سنة ١٩١٩ .
- بولكل فى ١٠ يونيه سنة ١٩١٨

(٣) الوقائع المصرية فى ١٧ يونيه سنة ١٩١٨ وجه ٤ من العدد ٤٩

وزارة المالية

قرار بالتخصيص بتداول الورق القدي من فئة عشرة قروش صاغ (*)

وزير المالية

بعد الاطلاع على القانون نمرة ١٣ لسنة ١٩١٨ المؤذن باصدار ورق قدي من فئة عشرة قروش صاغ ؛

قرر ما هوآت :

مادة ١ - رخص بتداول الورق القدي من فئة عشرة قروش صاغ بالشروط المقررة في القانون المنشار اليه .

٢ - يجرى العمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

الاسكندرية في ٦ رمضان سنة ١٣٣٦ (١٥ يونيه سنة ١٩١٨)

وزارة الحفانية

قرار بتبديل في تحديد دوائر اختصاص بعض محاكم أخطاط واستبدال محاكم أخطاط بأخرى وإنشاء محكمة خط جديدة (†)

وزير الحفانية

بعد الاطلاع على المادتين الأولى والثانية من القانون نمرة ١١ لسنة ١٩١٢ المخصص بتشكيل محاكم الأخطاط ؛

وعلى القرارات الصادرة منا بإنشاء محاكم الأخطاط وتحديد دوائر اختصاصها بمدير يات القهيلية والمنيا وجرجا وقتنا ؛

قرر ما هوآت :

مادة ١ - مديرية القهيلية :

تفصل جهات طنبول وكفر طنبول الجديد وكفر طنبول القديم من اختصاص محكمة خط السنبلارين (مركز السنبلارين) وتضاف الى اختصاص محكمة خط ميت العامل (مركز أجا) .

٢ - مديرية المنيا (مركز مناهة) :

تنقل محكمة خط كفر عبد الخالق من كفر عبد الخالق الى ناحية القايات وتسمى "محكمة خط القايات" .

٣ - مديرية جرجا (مركز ملط) :

تنقل محكمة خط الطليحات من ناحية الطليحات الى ناحية جهمية وتسمى "محكمة خط جهمية" .

٤ - مديرية قنا (مركز دشنا) :

تشأ محكمة خط بناحية دشنا وتسمى "محكمة خط فاوغرب" .

٥ - تشمل دائرة اختصاص محكمة خط دشنا البلاد الميية بالكشف المرقع مع هذا نمرة ١

تشمل دائرة اختصاص محكمة خط الرسية البلاد الميية بالكشف المرقع مع هذا نمرة ٢

تشمل دائرة اختصاص محكمة خط فاوغرب البلاد الميية بالكشف المرقع مع هذا نمرة ٣

٦ - يعمل بهذا القرار من ٢٩ يونيه سنة ١٩١٨

تحريراً في ١٨ يونيه سنة ١٩١٨ (٩ رمضان سنة ١٣٣٦)

(*) الرقائع المصرية في ١٧ يونيه سنة ١٩١٨ وجه ١ من العدد ٤٩

(†) الرقائع المصرية في أول يولييه سنة ١٩١٨ (ملحق للعدد ٥٣) .

الكشف نمرة ٣		الكشف نمرة ٢		الكشف نمرة ١	
البلاد التابعة لإدارة اختصاص محكمة خط فاو غرب		البلاد التابعة لدائرة اختصاص محكمة خط الرئيسة		البلاد التابعة لدائرة اختصاص محكمة خط دشنا	
أسماء	عدد	أسماء	عدد	أسماء	عدد
فاو غرب .	١	الرئيسية .	١	دشنا .	١
فاو قبلى .	٢	الشارورية .	٢	أبو مناع بحرى .	٢
فاو بحرى .	٣	الحلقاية قبلى .	٣	أبو مناع قبل .	٣
الشيخ عل .	٤	الحلقاية بحرى .	٤	القلينية .	٤
نجم عزوز .	٥	الوقف .	٥	المراشدة .	٥
حجرة دم .	٦				

وزارة الداخلية

قرار بإنشاء مجلس قروى في بلدة كوم النور بمديرية الفتهلية (*)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على القرار الوزارى الصادر فى ٩ فبراير سنة ١٩١٨ :

قرر ما هوآت :

أنشئ في بلدة كوم النور بمديرية الفتهلية مجلس قروى يكون شكله واختصاصاته بمقتضى أحكام القرار الوزارى المشار اليه .

تحريرا بالاسكندرية فى ٢٠ يونيه سنة ١٩١٨

وزارة الداخلية

قرار بإنشاء مجلس قروى في بلدة قليوب بمديرية القليوبية (†)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على القرار الوزارى الصادر فى ٩ فبراير سنة ١٩١٨ :

قرر ما هوآت :

أنشئ في بلدة قليوب (قليوبية) مجلس قروى يكون شكله واختصاصاته بمقتضى أحكام القرار الوزارى المشار اليه .

تحريرا بالاسكندرية فى ٢٢ يونيه سنة ١٩١٨

(*) الوقائع المصرية فى ٢٤ يونيه سنة ١٩١٨ وجه ٢ من العدد ٥١

(†) الوقائع المصرية فى ٢٧ يونيه سنة ١٩١٨ وجه ١ من العدد ٥٢

الديوان العالي السلطاني

صورة الأمر الكريم الصادر بمجديد اختصاصات الحاشية العسكرية السلطانية (*)

حضرة صاحب السعادة مراد وحضرنا التولية السلطانية
توحيداً للقيادة في حاشيتنا العسكرية السلطانية قد انخفضت إرادتنا اتباع ما يأتي :
أولاً - يكون للسر يادسلطة قومندان قسم في جميع وحدات حاشيتنا العسكرية السلطانية طبقاً
للقوانين والأوامر المعمول بها في جيشنا .
ثانياً - يكون لقومندان حرسنا السلطاني سلطة قومندان أورطة في وحدة الحرس السلطاني
المكونة من الياذة والسواري والموسقات .
ثالثاً - يكون لقومندان وابورانا السلطانية سلطة قومندان أورطة في حدة وابورات
السلطانية .
وأصدرنا أمراً بهذا اليك لإجراء ما اقتضاه .

تحريراً في ١٤ رمضان سنة ١٣٣٦ (٢٣ يونيو سنة ١٩١٨)

وزارة المالية

قرار وزاري بمنح الصيد في مواضع معينة على شاطئ " البحر الأبيض المتوسط " (†)

وزير المالية

بعد الاطلاع على الفقرة الخامسة من المادة العاشرة من القانون نمرة ٢٧ الصادر في ٧ يولي
سنة ١٩١٣ الخاص بالصيد والملاحاة في البحرات الداخلة والصيد في المياه البحرية ؛
قرر ما هو آت :

أولاً - يمنح الصيد قطعياً على شاطئ البحر الأبيض المتوسط لمسافة تقل عن ٢ كيلو متر من الشاطئ
في المواضع الآتية المحدودة بعلامات معينة موضوعة لهذا الغرض وذلك ابتداء من أول ما يولفأية
٣١ أكتوبر من كل سنة :

(أ) - من محل سلخانة بورسيه الى نقطة في الساحل تبعد نحو ٦ كيلومترات شرقاً عن فناديياط ؛
(ب) - من نقطة خفر السواحل الكائنة شرق عزبة بروج البرلس الى النقطة الواقعة على الشاطئ
في الحد الفاصل بين مركز سوق ومأمورية البرلس .

ثانياً - كل مخالفة لاحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات المالية بالمادتين السادسة
والعاشرة من القرار الوزاري الصادر في ٤ ديسمبر سنة ١٩١٣ الخاص بالصيد والملاحاة في البحيرات
والمياه البحرية وقناة السويس .

ثالثاً - على مدير عموم مصلحة خفر السواحل والمهايد والمديرين والمحافظين كل فيما يخصه
تنفيذ هذا القرار الذي يسرى مفعوله بعد نشره بالجريدة الرسمية بخمسة عشر يوماً .

بولكل في ٢٧ يونيو سنة ١٩١٨

(*) الوقائع المصرية في ١٣ يولي سنة ١٩١٨ وجه ١ من العدد ٥٥

(†) الوقائع المصرية في ٤ يولي سنة ١٩١٨ وجه ١ من العدد ٥٤

وزارة الزراعة

قرار بتعيين الحد الفاصل بين الوجه القبلى والوجه البحرى فى فصل زراعة القطن فى سنة ١٩١٩ (*)

وزير الزراعة

بعد الاطلاع على المادة الأولى من القانون رقم ١٦ لسنة ١٩١٣ لتحديد منطقة قطن المحلج ؟

وبعد الاطلاع على الأمر المالى الصادر فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٣ بإنشاء وزارة الزراعة ؟

قرر ما يأتى :

مادة فردة - يكون الخط الفاصل بين الوجه القبلى والوجه البحرى فى فصل زراعة القطن المقبىل كما يأتى :

يتدنى هذا الخط من النهاية الغربية للبر المعروف بصليبة دهشور غربى النيل متبعاً تماريح ذلك الجسر فى وجهة شرقية ويمتاز مصرف المحيط عند الكوبرى المقام عليه ويواصل السير بإزاء ذلك الجسر الى أن يبلغ خط السكة الحديدية الأميرية عند الخلقان الموجود بالكيلومتر ١٦٤٧١ م ثم يمتاز ذلك الخط ويقطع ترعة الجيزانية على كوبرى المرور ومن ثم يتبع جسر النيل فى وجهة بحرية شرقية فى مسافة طولها ١٢ مترا الى نقطة منه تعين بعلامة تقام على مسافة نحو ٥٠٠ متر قبلى ناحية أبو دويان القبلى ومن هناك يتبع ساحل النيل الغربى الى كوبرى الروضة (عباس الثانى) ومن ثم ينحطف الى الجهة القبلى ويسير بإزاء ساحل النيل الشرق الى نقطة تعين بعلامة تقام غربى كوبرى ترعة الخشاب على مسافة نحو كيلومتر قبلى ناحية كفر الملو ثم يسير بإزاء مسافة واقعة بتلك الجهة معروفة بترعة الدائرة ومن هناك الى ترعة التين ثم يسير مستقيماً الى ضريح سيدى محفوظ أبو قربة .

تحريراً فى ٢٩ يونيو سنة ١٩١٨

محافظه مصر

الباحة السريجة بمدينة القاهرة وضواحيها (†)

محافظ مصر

بعد الاطلاع على المادة الأولى والمادة السادسة ققرة أولى من لائحة الباحة السريجة الصادر

بها قرار وزارة الداخلية فى ٣١ يناير سنة ١٩١٥ ؟

وبعد الاطلاع على قرار المحافظة الصادر فى ٤ يوليى سنة ١٩١٧ ومعدل بالقرارين الصادرين

فى ٣ بشعبه سنة ١٩١٧ و ٣٠ أبريل سنة ١٩١٨ ؟

قرر ما هوأت

١ - يضاف الى كشف الشوارع الميية بالمادة الثالثة من قرار المحافظة المشار اليه النعرجاثر للباحة السريجة المرور والوقوف فيها ما هوأت :

” قسم السيدة زينب

ميدان السيدة

الجزء من شارع السك الواقع بين حارة الميضية وميدان السيدة “ .

٢ - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بسبجة أيام .

٢٩ يونيو سنة ١٩١٨

(*) الوقائع المصرية فى ٤ يوليى سنة ١٩١٨ وجه ٢ من العدد ٥٤

(†) الوقائع المصرية فى ١٨ يوليى سنة ١٩١٨ وجه ١ من العدد ٥٨

(الطبعة الأخيرة ٦٧٥٩/١٩١٨/٧٥٠)

مجموعة القرارات والمنشورات

الثلاثة شهور الثالثة من سنة ١٩١٨

مديرية الدقهلية

تعريفه عربات الركوب بالأجرة يتنقل السبلادين (*)

مدير الدقهلية

بعد الاطلاع على القرار الصادر من المديرية بتاريخ ١٦ يناير سنة ١٩١٥ بشأن تعريفه عربات الركوب بالأجرة يتنقل السبلادين ؛

وبعد الاطلاع على قرار قومسيون محلي يتنقل السبلادين بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٩١٨ ؛
فقد ما هوأت :

١ - تلغى تعريفه عربات الركوب بالأجرة يتنقل السبلادين المبيته بقرار المديرية الصادر بتاريخ ١٦ يناير سنة ١٩١٥ وتُسبَل بالترقية الآتية :

بالمسافة :

- ملح
٣٠ داخل البندر ذهابا نهارا أو ليلا .
٥٠ » » » » وإيابا نهارا أو ليلا مع انتظار عشر دقائق .
٤٠ بهزبة مقر والسلمانة وضواحيها ذهابا نهارا أو ليلا .
٦٠ » » » » » وإيابا نهارا أو ليلا .
٢٥ من كل كيلومتر من العشرة كيلومترات الأولى خارج البندر نهارا .
٢٠ » » » » » ليلا .
٢٠ » » » » » زيادة عن العشرة كيلومترات الأولى نهارا .
٢٥ » » » » » ليلا .
(جن الكيلومتر متبر كيلومترا كامسلا) .

بالساعة :

تخصم الأجرة بعد العشر دقائق المقررة أعلاه للانتظار كما يأتي :

- ملح
٦٠ عن كل ساعة انتظار داخل البندر أو خارجه نهارا .
٩٠ » » » » » ليلا .
٦٠٠ عن يوم يأكله من شروق الشمس الى غروبها مع استراحة العريبي والخيول ساعتين وقت الظهيرة .
٢ - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بسبعة أيام .

٢ يولي سنة ١٩١٨

(*) الوقائع المصرية في ١٨ يولي سنة ١٩١٨ وجه ٢ من العدد ٥٨

مديرية النفيلية

تعريفه الحارة بـبندر النبلوين (٥)

مدير النفيلية

بعد الاطلاع على القرار الصادر من المديرية بتاريخ ١٦ يناير سنة ١٩١٥ بشأن تعريفه الحارة بـبندر النبلوين ؛

وبعد الاطلاع على قرار قوميون محلي بـبندر النبلوين بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٩١٨ ؛

قرر ما هوأت :

١ - تلغى تعريفه الحارة بـبندر النبلوين المبينة بقرار المديرية الصادر بتاريخ ١٦ يناير سنة ١٩١٥ وتتمتع بالتعريف الآتية :

بالمسافة :

- ١٥ داخل البندر ذهاباً فقط نهاراً أو ليلاً .
- ٢٥ » » » » » مع انتظار عشر دقائق .
- ٨ عن كل كيلو متر خارج البندر نهاراً .
- ١٠ » » » » ليلاً .
- (جن الكيلو متر يعتبر كيلو متراً كاملاً) .

بالساعة :

تحتسب الأجرة بعد المشر دقائق المقررة أعلاه للانتظار كما يأتي :

- ٢٠ عن كل ساعة انتظار داخل أو خارج البندر نهاراً .
- ٢٥ » » » » ليلاً .
- ٢٠٠ عن يوم بأكمله من شروق الشمس الى غروبها مع استراحة الحمار وحماره ساعة وقت الظهور .
- ٢ - يبرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بسبعة أيام .

٢ يولييه سنة ١٩١٨

رئاسة مجلس الوزراء

قرار خاص بالطلاق البائن بينونة صغرى الذى يعقبه الزة

وذلك فيما يتعلق بتطبيق أحكام قوانين المعاشات (٦)

مجلس الوزراء

بما أن المادة الرابعة والعشرين من قانون المعاشات الملكية الصادر فى ٢١ يونيه سنة ١٨٨٧ تجرم من كل حق فى المعاش أرامل وأولاد أرباب المعاشات اذا كان عقد الزواج قد حصل قبل تقاعد صاحب المعاش أرفضه بمدة تقل عن ثلاث سنين ، وتجرم أيضا أرامل وأولاد الموظفين والمستخدمين اذا كان عقد الزواج قد حصل قبل وفاة الموظف أو المستخدم بمدة تقل عن ستة اشراة ؛

(٦) الوقائع المصرية فى ١٨ يولييه سنة ١٩١٨ وجه ٢ من العدد ٥٨

(٦) الوقائع المصرية فى ١٣ يولييه سنة ١٩١٨ وجه ١ من العدد ٥٥

وبما أن المادة السابعة والعشرين من قانون المعاشات الملكية الصادر في ١٥ أبريل سنة ١٩٠٩ تنقض أيضا بجرمان أولئك الأشخاص أنفسهم من كل حق في المعاش أو في المكافأة في الأحوال عينها سوى أنها خفضت مدة الثلاث سنوات المتقدم ذكرها إلى سنة واحدة ؟

وبما أنه قد يحدث — بل قد حدث فعلا — أن الزوج يطلق زوجته طلاقا بائنا بينونة صغرى ثم ردها إلى عصمته ومع ذلك تضع حقوقها وحقوق الأولاد المرزوقين لها بعد الرد في المعاش أو المكافأة لأن الرد في تلك الحالة إنما هو زواج جديد ؟

وبما أن هذه الحالة أي حالة الطلاق البائن بينونة صغرى هي التي تستدعي وحدها عناية الحكومة دون الحالتين الأخرى من الأحوال الثلاث للطلاق لأنه إذا كان الطلاق رجسيا وأعاد الزوج مطلقة في أثناء المدة فإن الطلاق يزول أثره بالكلية وتكون الزوجة كأنها لم تخرج من عصمة زوجها أصلا فلا تلحقها مضرة من هذا الطلاق . أما إذا كان الطلاق بائنا بينونة كبرى فقد انحلت الزوجة انحلالا بائنا ؟

وبما أنه ليس من الانصاف أنه في حالة الطلاق البائن بينونة صغرى التي يعقب الرد أن تفقد الزوجة وأولادها المرزوقون لها بعد الرد حقوقهم في المعاش أو في المكافأة بسبب انقطاع الحياة الزوجية انقطاعا وقتيا لمدة قصيرة ؟

فقد تقرر المجلس إصدار التفسير الآتي وهو :

” فإما يتعلق بتطبيق أحكام قوانين المعاشات إذا طلق الزوج زوجته طلاقا بائنا بينونة صغرى ثم ردها إلى عصمته فلا يعتبر هذا الرد عقدا جديدا بشرط أن يحصل الرد في بحر ثلاثة شهور من تاريخ وقوع هذا الطلاق “ .

الاسكندرية في ٢٤ رمضان سنة ١٣٣٦ (٣ يولييه سنة ١٩١٨)

مجلس بلدى بورسعيد

قرار بشأن عوائد العربات ببورسعيد (*)

رئيس مجلس بلدى بورسعيد

بعد الاطلاع على القرار الصادر في ١٥ يناير سنة ١٩١٨ بخصوص عوائد العربات ؟

وبعد الاطلاع على المادة ١٣ من الأمر المالى الصادر في ٢ يناير سنة ١٩١١ بتشكيل قوميون بلدى مخطط بمدينة بورسعيد ؟

وبعد الاطلاع على القرارات الصادرين من القومسيون بتاريخ ٤ فبراير سنة ١٩١٨ و ٨ يونيه سنة ١٩١٨ المصدق عليهما من وزارة الداخلية بخطابها المؤرخ أحدهما في ٢٣ فبراير سنة ١٩١٨ والثاني في ٣٠ يونيه سنة ١٩١٨ ؟

قرر ما هوأت :

مادة ١ — كل من في حوزته عربات من المصوص عليها في القرار المؤرخ في ١٥ يناير سنة ١٩١٨ عليه أن يخضر البلدية بنفسه في أثناء شهر يناير من كل سنة عما في حوزته من تلك العربات ولا يقرر عليه الوائد مضاعفة بصفة غرامة ويكون الاخطار بالصفة الآتية :

(*) الوقائع المصرية في ٢٥ يولييه سنة ١٩١٨ وجه ١ من العدد ٦٠

تين فيه جميع العريات التي تكون في حوزة المالك لها فاذا كان سبق ذلك أن قام بهذا الاخطار فيكون الاخطار الجديد قاصرا على إبلاغ البلدية في الميعاد المحدد آنفا على التغييرات التي طرأت على عدد أو نوع العريات .

ولا لزوم تجديد الاخطار طالما أنه لم يطرأ أى تعديل ثا على العريات .

أما العريات التي تدخل في حوزة المالك في بحر العام فعل صاحبها أن يتخطرها في ظرف عشرة أيام من تاريخ وصولها اليه وإلا تقرر عليه العوائد مضاعفة بصفة غرامة .
ومن ابتداء أول فبراير من كل سنة يحصل جرد للتحقق من صحة التليفات المعطاة من المولدين وذلك بدون الاخلال بحق البلدية في اجراء التحريات في كل وقت من السنة .

٣ - من أراد إعفاءه من العوائد السنوية عن عريات لا يقصد استعمالها ف عليه أن يخبر البلدية بذلك في مدى شهر يناير من كل سنة حتى تضع أختامها من الرصاص في سجلاتها وتنفى الميعاد المتقدم ذكره لا يقبل من الممول طلب بإعفاءه من العوائد . والعريات التي لا توجد أختامها سليمة في أثناء الجرد أو التفتيش تعتبر أنها قد استعملت وتدف على الرسوم .

٤ - تبقى من العوائد العريات التي تكون ملكا لمصلحة أميرية .

٥ - العريات التي ترد برا أو بحرا برسم بورسعيد تدفع عليها العوائد عن سنة كاملة اذا كان ورودها قبل أول يولييه وأما اذا وردت بعد هذا التاريخ فلا يدفع عليها إلا نصف العوائد .

٥ - يطلى للقول من العوائد التي يدفعها إيصال باسمه خاص لكل عربة حصل جردها وبذا يمكن لوبيعت أو حصل التنازل عنها في أثناء عام أن ينقل الإيصال الخاص بها باسم صاحبها الجديد وعلى هذا الأخير أن يخبر البلدية بذلك في ظرف شهر بعد الشراء أو التنازل وأن يقدم الإيصال للتأشير عليه بانتقال الملكية وإلا استحق العوائد على المقتني الجديد شخصيا .

تصريا ببورسعيد في ٦ يولييه سنة ١٩١٨

وزارة المالية

قرار بالتخصيص يتداول الورق النقدي من فئة خمسة قروش صاغ (*)

وزير المالية

بعد الاطلاع على القانون نمرة ١٤ لسنة ١٩١٨ المؤذن بإصدار ورق نقدي من فئة خمسة قروش صاغ بنفس الشروط المقررة بالنسبة للورق النقدي من فئة عشرة قروش صاغ المرخص بإصداره بمقتضى القانون نمرة ١٣ لسنة ١٩١٨

مقرر ما هوأت :

مادة ١ - تُصن يتداول الورق النقدي من فئة خمسة قروش صاغ بالشروط المقررة في القانون نمرة ١٣ لسنة ١٩١٨ المشار اليه .

٢ - ييسر العمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

الاسكندرية في ٩ شوال سنة ١٣٣٦ (١٨ يولييه سنة ١٩١٨)

(*) الوقائع المصرية في ٢٢ يولييه سنة ١٩١٨ وج ١ من العدد ٥٩

وزارة الداخلية

قرار بتعديل المادتين ٢١ و ٣٣ من لائحة عربات الركوب وعربات الأوتوبيوس (*)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على المادتين ٢١ و ٣٣ من لائحة عربات الركوب المعلقة للأجرة الصادرة في ٢٦ يولييه سنة ١٨٩٤ والمعلقة بالقرارين الصادرين بتاريخ ٢٧ ماي سنة ١٨٩٦ و ٢٥ ماي سنة ١٩٠١

وحيث انه يقتضى لصالح الامن العام تقرر استبدال أجهزة خصوصية لتتنبه في العربات خلاف ما يستعمل في السيارات ؟

وبعد الاطلاع على قرار الجمعية العمومية بمكة الاستئناف المختلة الصادر بتاريخ ٣ يونيه سنة ١٩١٨ طبقاً للأمر العالي المؤرخ ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ ؟
تقرر ما هوأت :

مادة ١ - تضاف الفقرة الآتية الى المادة ٢١ من لائحة عربات الركوب وعربات الأوتوبيوس المشار اليها أعلاه :

” لا يجوز أن يستعمل في العربة أجهزة لتتنبه خلاف الجرس - “

٢ - تمحل المادة ٣٣ من اللائحة المذكورة كالآتي :

” نصوص المواد ١٥ و ١٦ و ١٨ و ١٩ و ٢١ تسمى أيضاً على العربات انصوصية التي تجبرها النواب - “

٣ - يبرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

٢٢ يولييه سنة ١٩١٨

مديرية الجيزة

قرار بشأن الحماة في مديرية الجيزة - التعريف والمخالف (†)

مدير الجيزة

بعد الاطلاع على قراري المديرية بتاريخ يناير سنة ١٨٩٥ و ٣ ماي سنة ١٨٩٧ بربان لائحة الحماة بذاتة المديرية ؟

ونظراً لارتفاع أسعار علف الحيوانات بسبب الحرب الحالية فيكون هناك سبب لزيادة تعريفة أجور الحسم ؟

وبعد موافقة مجلس المديرية بتاريخ ٨ يناير سنة ١٩١٨ ؟

تقرر ما هوأت :

مادة ١ - تسمى تعريفة أجر الحسم الجيزة بالقرارين المشار اليهما أعلاه وتستبدل بالتعريفة الآتية :

بالساعة :

لم

عرب كل من الساعتين الأولين
» ساعة زيادة
١٠

(*) الوقائع المصرية في ٢٩ يولييه سنة ١٩١٨ وجه ١ من العدد ٦١

(†) الوقائع المصرية في ٢٩ أغسطس سنة ١٩١٨ وجه ٣ من العدد ٧١

قسم عابدين

- (١) سوق باب اللوق .
- (٢) ميدان الأزهار .
- (٣) الجزء من شارع الفلكي بين ميدان الأزهار وشارع القاصد .
- (٤) » » » » منصورين » » » »
- (٥) » » القاصد بين شارع الفلكي وشارع منصور .

قسم الموسكى

- (١) سوق الخضار الجديد .
- (٢) شارع المرجان .
- (٣) » سوق الخضار .
- (٤) » سلامة .
- (٥) » الطار بما فيه حارة الزهرية خلف الادبيخانات .

قسم الأوبكية

- (١) شارع عماد الدين .
- (٢) كوبرى شبرا من ميدان باب الحديد لغاية كوبرى شبرا .

قسم شبرا

- (١) كوبرى شبرا من الكوبرى الى شارع جزيرة بدران .

قسم الواطى

- (١) الجزء من شارع عباس بين شارع الخليج المصرى وشارع العباسية .
- ٢ - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بسبعة أيام .

محرياً في ١٠ أغسطس سنة ١٩١٨

وزارة الحفائية

قرار بتعديل في دائرتى اختصاص محكمتى أسيوط وأبنوب الجزئيتين (*)

وزير الحفائية

بعد الاطلاع على المادة الثالثة من الأمر العالمى الرقم ٧ ديسمبر سنة ١٨٩٢ بتعديل بعض مواد الأمر العالمى الصادر في ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٠ ؛

وعلى قرارى الحفائية الصادرين بتحديد دائرتى اختصاص محكمتى أسيوط وأبنوب الجزئيتين ؛
وعلى منشور وزارة الداخلية بمرة ٧ الصادر بتعديل في جدول أسماء البلاد ؛
فقرر ما يأتى :

فصل ثلاث التزل التى كانت تابعة لناحية بهيج والى جعلت بلدة مستقلة باسم جزيرة بهيج عن محكمة أسيوط الجزئية وادخلها في دائرة اختصاص محكمة أبنوب الجزئية .

محرياً في ٢٥ أغسطس سنة ١٩١٨

(*) الوثائق المصرية في ٢٩ أغسطس سنة ١٩١٨ وبه ٣ من العدد ٧١

وزارة الداخلية

قسم البلديات والمجالس الخلية

قرار بمریان لأختی التنظيم واستعمال الطرق العمومية على بندرطلطا (غربية) (*)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على الأمر المالى الصادر بتاريخ ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩ بخصوص لأختة التنظيم، وعلى القرارات الوزارية الصادرة بهذا الشأن من وزارة الأشغال بتاريخ ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٩ و ٥ فبراير سنة ١٨٩٩ و ٥ مارس سنة ١٩٠١ ؛
وبعد الاطلاع على القرار الوزارى الصادر بتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٠٨ بناء على قرار من مجلس الوزراء بتتبع مصالح التنظيم فى الأقاليم لوزارة الداخلية ؛
وبعد الاطلاع على اللائحة الصادرة فى ٣١ مايو سنة ١٨٨٥ بشأن استعمال الأفراد للطرق العمومية ؛

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩١٠ الذى بمقتضاه يكون وزير الداخلية وحده مختصا بتنفيذ اللائحة المذكورة فى الأقاليم ؛
وبعد الاطلاع على القرار الوزارى الصادر من وزارة الداخلية بتاريخ ٣ يونيو سنة ١٩١٤ بشأن مریان لأختة استعمال الطرق العمومية على بعض شوارع بندرطلطا (غربية) ؛
وعلى موافقة اللجنة الاستشارية لجالس البلدية والخلية بتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٩١٨ على مریان لأختی التنظيم واستعمال الطرق العمومية على جميع شوارع بندرطلطا ؛
قرروا هــوات :

أولاً - تسرى أحكام التنظيم على بندرطلطا (غربية) وتقوم اللجنة الدائمة للجلس بأعمال مجلس التنظيم .
ثانياً - تسرى أحكام اللائحة الصادرة فى ٣١ مايو سنة ١٨٨٥ اخلاصة باستعمال الأفراد للطرق العمومية على وتية واحدة على جميع شوارع بندرطلطا .
ثالثاً - على جناب مدير قسم البلديات والمجالس الخلية تنفيذ قرارنا هذا الذى يرمى مفعوله بعد عشرة أيام من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .
تحريراً فى ٢٨ أغسطس سنة ١٩١٨

محافظة مصر

قرار بتعديل لأختة سیر الدراجات (+)

محافظ مصر

بعد الاطلاع على قرار المحافظة الصادر فى ١٢ مارس سنة ١٨٩٤ بشأن سیر الدراجات بمدينة القاهرة ؛
وحيث أنه يقتضى لصالح الأمن العام تقرير استعمال جهاز خاص للتنبيه فى الدراجات ؛
وبعد الاطلاع على قرار الجمعية العمومية لحكمة الاستئناف المختطة الصادر فى ٣ يونيو سنة ١٩١٨ طبقاً للأمر المالى الرقم ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ ؛

(*) الوقائع المصرية فى ٢ سبتمبر سنة ١٩١٨ وجه ١ من العدد ٧٢

(+) الوقائع المصرية فى ٢٦ سبتمبر سنة ١٩١٨ وجه ١ من العدد ٧٨

قرروهاهوات :

مادة ١ - يلغى نص المادة الأولى من قرار المحافظة المشار إليه أعلاه ويستبدل بالنص الآتي :
« كل نزاجة معدة للسير في مدينة القاهرة يلزم أن يوضع في دليل ماكينتها جرس صغير تنبيه المارين » .

« ومنع وضع كل جهاز آخر للتنبيه » .

« ويلزم أن يوضع للنزاجة أيضا مصباح يصير إنارة من غروب الشمس » .

٢ - يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

تحريرا بمصر في ٣ سبتمبر سنة ١٩١٨

بلدية الاسكندرية

قرار بتعديل لائحة بيع اللبن بالاسكندرية (*)

رئيس القومسيون البلدى

بعد الاطلاع على المادة ١٥ من الأمر المالى الرقم ٥ بتاريخ ٥ يناير سنة ١٨٩٠ ؛

وعلى قرار البلدية الصادر في ٢٦ فبراير سنة ١٩١٣ بوضع لائحة لبيع اللبن بالاسكندرية ؛

وعلى القرارين الصادرين من القومسيون البلدى بتاريخ ٥ يونيو و ٤ سبتمبر سنة ١٩١٨ المصدق عليهما من حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية ؛

قرروهاهوات :

مادة ١ - ألغيت المادة الثانية من لائحة بيع اللبن الصادرة في ٤ مارس سنة ١٩١٣ باستمض منها بالنص الآتي ، وهو :

« يجب على المقيدة أسمائهم بصفة أنهم محترفون بيع اللبن في دائرة البلدية أن يكون معهم علامة ذراع وتذكره إثبات الشخصية عليها فوق غرافية المحترف .

وهذه التذكارات وعلامات الذراع يجب أن تكون عليها النمرة المقيد بها أسم المحترف وتغطيها البلدية بجلاء ، فإذا فقدت إحداها أو أُلغيت يعلل غيرها بدلا منها مقابل دفع عشرة قروش مصرية عن علامة الذراع وخمسة قروش مصرية عن التذكرة .

ويكون الشخص المقيد اسمه مسؤولا عن علامة الذراع وعن التذكرة وهما شخصيتان وجوبا .

٢ - يسرى مفعول هذا القرار ابتداء من نشره بالجريدة الرسمية .

الاسكندرية في ١١ سبتمبر سنة ١٩١٨

وزارة الداخلية

قرار بتشكيل قوميون استئناف القرارات التي تصدر بمقتضى الأمر العالي
الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٧ بخصوص جسر النيل (*)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على المادة الخامسة من الأمر العالي الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٧ (٢١ ذى الحجة
سنة ١٣٠٤) القاضي باتخاذ الاحتياطات التحفظ من فيضان النيل ؛
قرر ما هوأت :

مادة ١ - قوميون استئناف القرارات المنصوص عليها في المادة الخامسة من الأمر العالي
المشار إليه يشكل على الوجه الآتي :

وكيل وزارة الداخلية (رئيساً) .

مندوب من قسم قضايا الداخلية ومندوب من وزارة الأشغال العمومية (عضوين)
٢ - يعمل بهذا القرار ابتداء من نشره في الجريدة الرسمية .

تحريراً في ١٤ سبتمبر سنة ١٩١٨ (٨ ذى الحجة سنة ١٣٣٦)

وزارة المعارف العمومية

قرارات رقم ٢٠٧٤ شامل للأئحة التنفيذية للقانون نمرة ١٦ لسنة ١٩١٨
المتعلق بتعديل لأئحة مدرسة المعلمين السلطانية (٢)

وزير المعارف العمومية

بعد الاطلاع على القانون نمرة ١٩ لسنة ١٩١٥ والقانون نمرة ١٦ لسنة ١٩١٨ المختصين
بتعديل لأئحة مدرسة المعلمين السلطانية ؛

وعلى ما اقترحه المجلس الأعلى للمعارف العمومية وصوّت عليه مجلس الوزراء في يوم الاثنين
١٠ ذى الحجة سنة ١٣٣٦ (١٦ سبتمبر سنة ١٩١٨) ؛

قرر ما هوأت :

مادة ١ - تمّثل المواد ٨ و ١٣ و ١٧ و ١٨ و ٢٤ من لأئحة مدرسة المعلمين السلطانية
على الوجه الآتي :

(المادة ٨) تخزن طلبة السنتين الثالثة والرابعة في التدريس في الأوقات التي يقرنها ناظر
المدرسة وتوافق عليها الوزارة .

وفي خلال هذه الأوقات يقوم الطلبة بالتدريس تحت مراقبة بعض موظفي مدرسة المعلمين
وناظر المدرسة التي يترتّب بها .

(المادة ١٣) في نهاية السنة المدرسية وفي التاريخ الذي يحدد بقرار وزاري يعقد بمدرسة
المعلمين السلطانية امتحان الانتقال أو آخر السنة لطلبة السنتين الثلاث الأولى وهي الأولى والثانية
والثالثة و امتحان لنيل الدبلوم يؤديه طلبة السنة الرابعة .

(*) الوقائع المصرية في ٢٣ سبتمبر سنة ١٩١٨ وجه ٣ من العدد ٧٧

(٢) الوقائع المصرية في ٢٣ سبتمبر سنة ١٩١٨ وجه ٢ من العدد ٧٧

(المادة ١٧) في جميع الامتحانات تكون نهاية الدرجات العظمى لكل مادة كالميلينة بالجدول الآتي :

مسود الدراسة		السنة الأولى		السنة الثانية		السنتان الثالثة والرابعة	
القسم الادبي	القسم العلمي	القسم الادبي	القسم العلمي	القسم الادبي	القسم العلمي	القسم الادبي	القسم العلمي
١ - اللغة العربية وآدابها ...	٤٠	—	٤٠	—	٣٠	—	—
٢ - اللغة الانجليزية وآدابها ...	٦٠	٤٠	٦٠	٤٠	٥٠	٣٠	—
٣ - اللغة الفرنسية وآدابها ...	٤٠	—	٤٠	—	٣٠	—	—
٤ - الرياضة (نظرية وتطبيقية)	—	٨٠	—	٨٠	—	٦٠	—
٥ - الطبيعة والكيمياء والتاريخ العلمي	—	٨٠	—	٨٠	—	٦٠	—
٦ - التاريخ والاقتصاد السياسي والعلوم السياسية	٥٠	—	٥٠	—	٤٠	—	—
٧ - الجغرافيا والتفريغوغرافيا ...	٤٠	—	٤٠	—	٣٠	—	—
٨ - التربية العلمية والعملية ...	—	—	—	—	١٢٠	١٢٠	١٢٠
٩ - المنطق	—	—	٢٠	—	٢٠	٢٠	٢٠
١٠ - الرسم	—	٣٠	—	٣٠	—	٣٠	—
المجموع ...	٢٣٠	٢٣٠	٢٥٠	٢٥٠	٣٢٠	٣٢٠	٣٢٠

(المادة ١٨) تكون النهاية الصغرى للدرجات في جميع الامتحانات ٤٠ ٪ لكل مادة أو مجموعة مواد و ٥٠ ٪ لمجموع جميع المواد .

(المادة ٢٤) الطلبة الذين يحدث لهم ما يمنهم عن تأدية امتحان اجازة التدريس (الدبلوم) بأسباب مقبولة يجوز الترخيص لهم في إعادة دروس ستم اذا رأى ناظر المدرسة ذلك وأقرته الوزارة .

٢ - تلقي المادة الرابعة عشرة .

٣ - المصروفات المدرسية السنوية هي ٢٠ جنها على كل طالب خارجي .

تدفع المصروفات المدرسية مقدماً إما دفعة واحدة أو على قسمين متساويين كما على :

(١) يجب دفع المصروفات المدرسية إما جميعها أو القسط الأول منها في اليوم الأول من العام الدراسي على الأكثر أما الطلبة المستبدون فيدفعون المصروفات في يوم قبولهم بالمدرسة .

ولا يقبل أى طالب بفرقة إلا بعد دفع القسط الأول .

(٢) يدفع القسط الثاني في المدة من أول فبراير لغاية اليوم الخامس عشر منه .

٤ - يسرى العمل بهذا القرار من ابتداء العام الدراسي ١٩١٨ - ١٩١٩ .

تحريراً بيولكى في ١٥ ذى الحجة سنة ١٣٣٦ (٢١ سبتمبر سنة ١٩١٨)

مديرية بنى سويف

قرار بتعديل مواعيد انتخاب أعضاء الأمورية البلدية لقومسيون محل مدينة بنى سويف المخطط (*)

مدير بنى سويف

بعد الاطلاع على المادة ١٨ من القانون الصادر في ٢ أغسطس سنة ١٩٠٦ بتشكيل مجلس محل مخطط يتلوا بنى سويف ؛

وبعد الاطلاع على المادة ٢٩ من اللائحة الداخلية للقومسيون البلدى الصادر في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٠٦ ؛

ونظرا لتعديل مواعيد انتخاب أعضاء المجلس حيث صارت في أبريل بدلا من ديسمبر، الأمر الذى يحتم تعديل مواعيد انتخاب أعضاء الأمورية البلدية وجعلها بعد مواعيد الانتخاب العمومى ؛
وبعد الاطلاع على افادة وزارة الداخلية «بدييات» المؤرخة ١٠ أغسطس سنة ١٩١٨
نمرة ٥٧ بالموافقة على تعديل مواعيد انتخاب أعضاء الأمورية البلدية ؛

قرر ما هوأت :

تعدل المادة ٢٩ من اللائحة الداخلية لقومسيون بلدى بنى سويف كالتص الآتى :

” وظيفة العضو المنتخب للأمورية البلدية تكون لمدة سنة واحدة تبدئ من أول مايو وتنتهى في ٣٠ أبريل ، ويجوز إعادة انتخاب هؤلاء الأعضاء .“

يسرى هذا القرار بمجرد نشره بالجريدة الرسمية .

تحريرا بنى سويف في ٢٣ سبتمبر سنة ١٩١٨

وزارة المالية

قرار بزيادة منع الصيد في بحيرة قارون في بحر شهرى أبريل ومايو من كل سنة (٢)

وزير المالية

بعد الاطلاع على المواد ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ من القانون نمرة ٢٧ الصادر في ٧ يولييه سنة ١٩١٣ الخاص بصيد السمك والملاحة في البحيرات والصيد في المياه البحرية وقنال السويس ؛
وبعد الاطلاع على القرار الوزارى الصادر في ٤ ديسمبر سنة ١٩١٣ الخاص بالصيد في بحيرات المنزلة والهلس وادكو ومريوط ، وعلى القوانين المنصوص عنها بشأن الخفاقات المبيته بها ؛

قرر ما هوأت :

مادة ١ - يمنع الصيد قطليا في بحيرة قارون في بحر شهرى أبريل ومايو من كل سنة .

٢ - يمنع الصيد أيضا في هذه البحيرة في أى وقت كان بالشباك التى يزيد عدد حيونها عن ١٢ عينا في كل ذراع طوله ٥٠ سنتيمترا ماعدا الشباك المعروفة باسم ”شباب الدوار“ التى يجب أن لا يزيد عدد حيونها عن ١٨ عينا لكل ذراع .

يجرد وجود هذه الشباك المنوعة في مركب صيد أو في حيازة صياد يعتبر مخالفة .

(*) الوقائع المصرية في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩١٨ وجه ٢ من العدد ٨٠

(٢) الوقائع المصرية في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩١٨ وجه ١ من العدد ٨٠

٣ - تسمى أحكام المواد ٦ و ٧ و ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ من القرار الوزاري الآنف ذكره على بجملة قانون .

في حالة وقوع مخالفة للادة الأولى من هذا القرار يعاقب عليها بالمقوبات المبينة بالمادة السادسة من القرار الوزاري الصادر في ٤ ديسمبر سنة ١٩١٣ وفي حالة وقوع مخالفة للادة الثانية بهالیه يعاقب عليها حسب ما جاء بالمادة ٩ من القرار السالف ذكره .

٤ - على مدير عموم مصلحة خفر السواحل والمصايد وعلى مدير التيوم كل فيما يخصه تنفيذ هذا القرار الذي يسرى مفعوله بعد مضي ١٥ يوما من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

بولكلي في ٢٤ سبتمبر سنة ١٩١٨

وزارة الحفائية

قرار بالفاء القرارين الصادرين بتعليه مبالغ على المصاريف الدراسية
لبعض طلبة مدرسة الحقوق السلطانية (*)

وزير الحفائية

بعد الاطلاع على قراري الوزارة الصادرين بتاريخ ٢١ أغسطس سنة ١٩١٦ و ١٥ سبتمبر سنة ١٩١٧ بتعليه مبالغ على المصاريف الدراسية لبعض طلبة مدرسة الحقوق السلطانية مقابل تناولهم طعام الفداء بالمدرسة ؟
ونظرا لأن ترتيب الدروس السنة الدراسية المقبلة أصبح لا يستدعي بقاء طلبة أى سنة بعد الظهور في المدرسة ؟

قرر ما يأتي :

مادة ١ - يلغى القراران الصادران بتعليه مبالغ على المصاريف الدراسية لطلبة السنين الأولى والثانية والثالثة .

٢ - يعمل بهذا القرار من أول السنة المكتيبة الداخلة في سبتي ١٩١٨ و ١٩١٩ وعلى ناظر المدرسة المذكورة تنقيسه .

تحريرا في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩١٨

الطبعة الموجهة لـ ١٩١٨/٦٧٨٣/٧٥٠

مجموعة القرارات والمنشورات

الثلاثة شهور الرابعة من سنة ١٩١٨

وزارة الزراعة

قرار خاص بمرض من القطن (الدودة الصليّة) الذي يصيب شجيرات القطن (*)

وزير الزراعة

بعد الاطلاع على المادة الأولى من القانون نمرة ١١ لسنة ١٩١٨ المتمثل على التدابير التي
تتخذ لمقاومة دودة القطن ؛

قررها هآت :

- ١ - يعتبر من القطن (الدودة الصليّة) من الحشرات الضارة بشجيرات القطن .
- ٢ - متى ظهر من القطن (الدودة الصليّة) السالف ذكره في أية أرض سواء على شجيرات القطن أو الباميا أو النيل أو نباتات الحفات وجب التبليغ عن ذلك الى عمدة البلد أو شيخه بلا تأخير وصل العمدة أو الشيخ لإصالح هذا البلاغ في الحال الى مفتش وزارة الزراعة في المديرية .
- ٣ - يسرى العمل بهذا القرار اعتبارا من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

تحريرا في ٥ أكتوبر سنة ١٩١٨

وزارة الحفانية

قرار باستبدال محاكم الأخطاء بأخرى (†)

وزير الحفانية

بعد الاطلاع على المادتين الأولى والثانية من القانون نمرة ١١ لسنة ١٩١٢ المخصص بتشكيل
محاكم الأخطاء ؛
وعلى القرارات الصادرة منا بإنشاء محاكم الأخطاء وتحديد دوائر اختصاصها بمديرية
أسيوط وقنا ؛

قررها هآت :

- ١ - مديرية أسيوط (مركز دهبوط) ؛
تنقل محكمة خط أشمول من ناحية أشمول الى ناحية أبو الهلدر وتسمى "محكمة خط أبو الهلدر" .
- ٢ - مديرية قنا (مركز دشت) ؛
تنقل محكمة خط الرئيسية من ناحية الرئيسية الى ناحية الحفانية قبل وتسمى "محكمة خط الحفانية قبل" .
تنقل محكمة خط فاو غرب من ناحية فاو غرب الى ناحية فاو قبل وتسمى "محكمة خط فاو قبل" .

٣ - يعمل بهذا القرار من ١٢ أكتوبر سنة ١٩١٨

تحريرا في ٥ أكتوبر سنة ١٩١٨ (٢٩ ذي الحجة سنة ١٣٣٦)

(*) الوثائق المصرية في ٨ أكتوبر سنة ١٩١٨ وجه ٢ من العدد ٨٢

(†) الوثائق المصرية في ١٠ أكتوبر سنة ١٩١٨ وجه ١ من العدد ٨٣

مجلس على شين القناطر

قرار بشأن الدخول في سلطنة شين القناطر (٥)

رئيس مجلس على شين القناطر

بعد الاطلاع على قرار وزارة الداخلية الصادر في تاريخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٩٣ بشأن الانحصر المختصة بالسلطات ولحوم الجزارة ؟

وبعد الاطلاع على قرار المجلس في جلسته المنعقدة في ٢ أكتوبر سنة ١٩١٨ المصدق عليه من وزارة الداخلية بمكاتبتها المؤرخة في ٢٠ أكتوبر سنة ١٩١٨ نمرة ٣٧ ؟

فقرر ما هو الآتي :

أولاً - يجب على جميع الأشخاص الذين لم أشغال بسلطنة شين القناطر أن يحملوا علامة (نمرة) على الذراع الأيسر ويكونوا حائزين لرخص دخول معطاة من مجلس على شين القناطر .
ثانياً - يصير الحصول على العلامات من مجلس على شين القناطر بعد دفع خمسة وتسعين ملياً عنها ولون العلامات هو كالآتي :

(١) علامات الجزارين لونها أسمر ؟

(٢) « صينان الجزارين لونها أسمر وأزرق ؟

(٣) « بائى البلود لونها أسمر وأصفر ؟

(٤) « المرجبية لونها أسمر وأخضر .

ثالثاً - يذكر في الرخصة اسم وصناعة حاملها ونمرة العلامة ولونها .

رابعاً - لا يجوز دخول بائى البلود والمرجبية ومربات نقل المحرم في السلطنة إلا بعد انتهاء الكشف على المحرم .

خامساً - على كل من يريد الدخول في السلطنة خلاف الأشخاص المحقون عنهم بهاليه أن يحصل على تصريح بذلك من المجلس .

سادساً - جميع عربات نقل المحرم يجب أن تكون مطابقة للشكل الذى تمتده مصلحة الصحة العمومية والعربات التى لا تكون في حالة تظلية لا تقبل في السلطنة .

سابعاً - كل مخالفة ضد أحكام هذا القرار يعاقب مرتكبها بسحب النمرة في مدة لا تنقص عن يومين ولا تتجاوز عشرة أيام .

ثامناً - يبرى مفقود هذا القرار بعد مضي خمسة عشر يوماً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

٦ أكتوبر سنة ١٩١٨

مديرية الدقهلية

قرار بمنع صيد الطيور بلجى سعيدة والجلالية التابعين لمركز فارسكود (دقهلية) (٦)

مدير الدقهلية

بعد الاطلاع على المادة التاسعة من لائحة الصيد الصادر بها قرار وزارة الداخلية بتاريخ ٤ مايو سنة ١٩١٢ ؟

وبعد موافقة مجلس المديرية بجلسته المنعقدة في ١٢ سبتمبر سنة ١٩١٨ ؟

(٥) الوقائع المصرية في ٢٨ أكتوبر سنة ١٩١٨ وجه ٢ من العدد ٨٨

(٦) الوقائع المصرية في ٢٤ أكتوبر سنة ١٩١٨ وجه ١ من العدد ٨٧

قررها هـآت :

١ - منوع حيد الطيور براسطة الأسلحة النارية أو بأى واسطة أخرى فى الجبتن الآتى ذكرها :

(أ) بلة الجلاوية الكائنة بزمام ناحى الطرحة والنواوين ،

(ب) بلة سميدة الكائنة بزمام نواحي البستان وكفر طليخة وأولاد حمام .

٢ - يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

المنصورة فى ١٢ أكتوبر سنة ١٩١٨

وزارة الداخلية

قرار بشأن الانتخابات والأعمال المالية بمجلس المنصورة البلدى (*)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على المادة ٢٩ من المرسوم السلطانى نمرة ٧٤ الصادر فى ٢١ أغسطس سنة ١٩١٨

القاضى بتعديل نظام مجلس المنصورة البلدى ؛

وبعد الاطلاع على قرار وزارة الداخلية الصادر فى ٢٢ مايو سنة ١٨٩٦ بشأن البلدة المذكورة

وعلى القرارات التى صدرت بالتالىق لتعديلها أو تقيمه ؛

قرر ما هـآت :

مادة ١ - عمليات الانتخاب تباشرها لجنة مؤلفة من خمسة أعضاء منهم عضوان وطنيان وعضوان

أوروبيان تحت رياسة المدير أو وكيل المديرية عند غيبته وهؤلاء الأعضاء فينبههم وزارة الداخلية من

بين أحيان المدينة .

قوائم الانتخاب

٢ - يبدأ ببحرير قائمتين للانتخابات احداهما بأسماء الناخبين الوطنيين والأخرى بأسماء الناخبين

الأوروبيين وتحررها تان القائمتان بمعرفة اللجنة طبقاً لأحكام المادتين ٣ و ٤ من المرسوم السلطانى

الصادر فى ٢١ أغسطس سنة ١٩١٨ ولتخذ الكشوفات المقدمة من المديرية بموجب دفاتر عوائد

أملكه المباني أساساً لتحرير القائمتين المذكورتين مع إضافة أو حذف ما يلزم .

وتضمن كل من هاتين القائمتين أسماء التجار سوية بحيث يكون فريق التجار منفصلاً عن الآخر

وفى يتعلق بقيد الأسماء فى قائمتى الانتخاب لقمة التجار المنصوصة يعتبر تاجراً كل شخص ترد اليه بالجنة

وبكيفية منتظمة بضايع أو أوصناف غذائية يرسم البندر أو داخلية القطر وكذلك كل شخص يصدر بالجنة

وبكيفية منتظمة بضايع أو أوصناف غذائية خارج البندر .

ويعتبر كالتجار مديرو الشركات المساهمة والمديرون المفوضون عن الشركات التجارية التى لها محل

بمدينة المنصورة .

٣ - بعد تحرير القائمتين بالطريقة المذكورة تعلقان بديوان المديرية مدة سبعة أيام .

فى خلال هذه الأيام السبعة يجوز لأصحاب الشأن تقديم مآرضاتهم لجنة سواء كانت متعلقة

بأدراج أسماء الأشخاص الذين لم تدرج أسمائهم فى قوائم الانتخابات أو فى القمة المنصوصة بطريق

السهر أو كانت متعلقة بحذف أسماء من أدرجت أسمائهم بغير حق أو كانت متعلقة ببدل أى تصحيح

آخر بعد مضى تلك المدة لاهلبل أية مآرضة فيما يخص بأدراج الأسماء فى قوائم الانتخابات وتجنح

الجنة فى ظرف ثلاثة أيام لتحكم فى المآرضات المقدمة اليها .

(*) . الوقائع المصرية فى ٢٨ أكتوبر سنة ١٩١٨ وجه ١ من العدد ٨٨

وبعد تعديل القوائم (إذا دعت الحال لذلك بناء على قرارات اللجنة) تعلق ثانية بديوان المديرية لمدة سبعة أيام أخرى يجوز في خلالها لأصحاب الشأن تقديم معارضاتهم ضد الأشخاص الذين أدرجت أسمائهم بنزح وقبالتصديق و باقتضاء اليوم السابع وبعد أن تحكم اللجنة حكماً باناً في هذه المعارضات تعلق القائمان الثمان تعتبران نهائيتين وتبقىان معلقتين مدة ثلاثة أيام على الأقل وفي هذه المدة الأخيرة يرسل للأشخاص المتدسية أسمائهم في هاتين القائمتين بناء على طلبهم نسخة من قائمة الناخبين الأوروبيين ان كانوا أوروبيين أو من قائمة الناخبين الوطنيين ان كانوا وطنيين مع نسخة مطبوعة من المادة السادسة من هذا القرار وترسل صورة من القائمتين النهائيتين الى وزارة الداخلية .

الانتخابات

٤ - في شهر ديسمبر من كل سنة تراجع اللجنة قوائم الانتخابات فتضيف اليها أسماء الأشخاص الذين حازوا الصفات المطلوبة قانوناً وتشتب أسماء المتوفين والأشخاص الذين أقدموا الشروط المطلوبة . وتعلق القوائم بعد مراجعتها وينظر في المعارضات المقدمة طبقاً لما هو مدرّن بالمادة السابقة وترسل صورة من القوائم بعد مراجعتها لوزارة الداخلية .

٥ - يصدر المدير قراراً يحدد فيه المحل واليوم والساعة التي يصير فيها إجراء الانتخابات ويعمل القرار المذكور لإطلاع الجمهور عليه مدة ثلاثة أيام على الأقل قبل حصول الانتخابات ويكون ذلك بواسطة إعلانات تعلق على باب ديوان المديرية وفي جهات المدينة وضواحيها حسبما يراه المدير . وعند مباشرة الانتخابات الجزئية المقررة بالقوانين الثانية والثالثة من البند الحادى عشر من المرسوم السلطانى الصادر فى ٢١ أغسطس سنة ١٩١٨ بتعديل نظام مجلس المنصورة البلدى يشير قرار المدير الى القرار الوزارى الصادر بإجراء الانتخابات الجزئية ويوضع فى الإعلانات فيها هذا المادة السادسة من هذا القرار نص المادة ١١ من المرسوم السلطانى برئته . وتوضع المادة السادسة من هذا القرار يرفقها فى ذيل تلك الإعلانات بعد قرار المدير السابق الذكر .

٦ - لا يجوز لأحد غير الناخبين الدخول فى المحل الممد للانتخابات أثناء حصولها . وعلى الناخبين أن يكونوا حاملين لشذائر الاقتراع التى تكون مجهزة من قبل ويسلمونها للجنة الانتخاب داخل ظروف مقفلة .
وتعلن بهذه الشذائر أسماء المرشحين المتخفين بوضوح مع البيانات المذكورة بكشف الناخبين على قدر الامكان .

ولا يجوز كتابة الاسم الواحد على التذكرة الواحدة إلا مرة واحدة فإذا أدرج أحد الأسماء أكثر من مرة واحدة فى تذكرة واحدة فلا يحسب إلا مرة واحدة .

يقترح الناخبون الوطنيون على الأعضاء الخمسة المراد انتخابهم من الوطنيين ويقترح الناخبين الأوروبيين على الأعضاء الخمسة المراد انتخابهم من الأوروبيين ويجب على كل من الفريقين أن يتضرب من ضمن الأعضاء الخمسة المراد انتخابهم واحداً على الأقل من تجار المدينة .

إذا قدمت تذكرة الانتخاب وعليها أكثر من خمسة أسماء فالأمر أرا الأسماء الأخيرة التى تكون بعد الاسم الخامس تعتبر ملغية وإذا قدمت تذكرة انتخاب وعليها خمسة أسماء ولم يكن من ضمنها اسم أحد التجار يشتب الاسم الأخير .

يقع الاقتراع مفتوحاً من ابتداء الساعة الأولى بعد شروق الشمس الى ما قبل غروبها بساعة إلا إذا ورد فى القرار القاضي بالاجتماع نص يخالف ذلك .

وتوضع تذاكر الاقتراع في إثنين أحدهما للوطنيين والثاني للاوروبيين بحضور الرئيس وقيد أعضاء اللجنة أسماء وألقاب المقترعين في دفتر بعد أن يتحقق من أنهم مقيدون بقائمة الناخبين وذلك قبل وضع التذكرة في الأناة . ويؤشر بنقطة على قائمة الانتخابات أمام اسم المقترع .

٧ - بمجرد اقفال الاقتراع لا تقبل أية تذكرة وعند نهاية عمليات الاقتراع تستخرج التذاكر من الاثنتين المذكورتين ويضاهى عددها على عدد المقترعين ثم تحرقا فئتان احدهما للوطنيين والثانية للاوروبيين مينا فهما عددا لأصوات التي نالها كل واحد من المترشحين مع الاشارة أمام اسمه اذا كان متدرجا بقائمة الانتخاب بصفته من التجار ويكون ترتيب المترشحين بالابتداء من نال أكثر الأصوات .

ويوقع الرئيس وأعضاء اللجنة على القائمين المذكورين ثم ترقدان بحضور جلسة الانتخابات وترسلان مباشرة لوزارة الداخلية في ظرف ممتانة أيام مع جميع الأوراق الخاصة بالانتخاب ثم ينادى أولا بانتخاب المرشح من بين التجار الذي حاز أكثر الأصوات وبذلك ينادى بانتخاب المرشحين الأربعة الواردة اسمائهم في قائمة الانتخاب بعد التاجر المذكور ، وفيما يخص بانتخاب الأعضاء الأوروبيين يلاحظ أنه اذا وقع الانتخاب على أكثر من اثنين من جنسية واحدة فلا يكون للانتخاب أثر إلا في الاثنين المتصلين على أكثر الأصوات وبدلا من الأكثر أو الآخرين يقع الانتخاب على من نال أو على الذين نالوا أكثر الأصوات بهما من المرشحين الذين من غير جنسيتهم .

فاذا تساوت الأصوات بين اثنين أو أكثر من المرشحين فعل اللجنة استفتاءهم لعمل قرعة بينهم يكون الحكم بموجبها في نتيجة الانتخاب وذلك في ظرف الأربع والعشرين ساعة التي تلي الانتخاب وسواء حضر هؤلاء المرشحون بناء على هذه الدعوة أم لم يحضروا تشرع اللجنة في عمل القرعة على أي حال في الزمان والمكان المحددين .

وتحكم اللجنة في نفس الجلسة وبصفة نهائية في جميع الاشكالات التي تحدث أثناء عمليات الانتخابات وتصدر الأحكام بالأغلبية وتذكر في المحضر .

ومع ذلك في حالة حصول اختلال جسم تحفظ وزارة الداخلية لنفسها الحق في إلغاء الانتخابات جميعها أو بعضها أو تعديل مفادها والجهة التي تكون مخالفة للقانون .

٨ - تعلق قائمة بأسماء المترشحين على باب المديرية وترسل بفسطة من هذه القائمة لكل واحد من هؤلاء المترشحين ونسخة أخرى لوزارة الداخلية .

الميزانية والحسابات والأشغال

٩ - تتكون ميزانية إيرادات المجلس البلدي من :
(أولا) الأمانة السنوية الممنوعة من الحكومة ؛
(ثانيا) متحصل الإيرادات الناتجة من الرسوم والعوائد المخصوص عليها في قانون البلدية الأسامي ؛
(ثالثا) موارد البندرات المخصوصة .

١٠ - (أولا) تعمل الميزانية العمومية بمقتضى النموذج المصدق عليه من وزارة المالية وتنقسم إلى قسمين وهما الميزانية الاعتيادية والميزانية الغير الاعتيادية ، ويجب أن تكون إيراداتها ومصروفاتها منفصلة عن بعضها تمام الاتصال ؛

(ثانيا) يجب أن تكون جملة المصروفات الاعتيادية على الغوام أقل من الإيرادات الاعتيادية أو على الأكثر موازية لمبلغها الاجمالي ويكون الحال كذلك بالنسبة للميزانية الغير الاعتيادية . ويجب أن يندرج في مصروفات الميزانية الاعتيادية اعتماد نفير المنظور والمصروفات الثرية ؛

(٣٣) يدوج في الميزانية الاعتيادية ما يأتى :

(١) فى باب الإيرادات الاعتيادية - الإيرادات التى لها صفة مستدامة كالإعانة السنوية من الحكومة والمتحصل من الرسوم والعوائد ومن ثمن المياه والنور وعوائد التنظيم وعوائد إشغال الطرق العمومية وإيرادات المجرز - وتنقسم هذه الإيرادات الى فصول بحسب نوعها وتبين بالتفصيل ؛

(٢) فى باب المصروفات الاعتيادية - المصروفات التى لها صفة مستدامة وتنقسم هذه المصروفات الى فصول بحسب نوعها وتبين بالتفصيل ؛

يدرج فى الميزانية الغير الاعتيادية ما يأتى :

(١) فى باب الإيرادات الغير الاعتيادية - الإيرادات الناتجة من وغورات الأعوام السابقة وتبرعات المصالح والأفراد وبوجه العموم كل الإيرادات التى ليس لها صفة مستدامة وسنوية ؛

(٢) فى باب المصروفات الغير الاعتيادية - المصروفات الخاصة بإنشاء الطرق وحدائق الميادين ومشترى العقارات أو المهتمات الكبرى التى تستعمل لغير محدود كطلمبات الحرائق والرش وسلاسل الإغاثة والآلات وعمل وبه العموم كل المصروفات التى ليس لها صفة مستدامة وسنوية .

١١ - ان الأقساط السنوية التى تدفع لوزارة المالية لسداد ما يستدينه المجلس من السلفات تورد تحت عنوان خصوص فى الفصل المطابق لها من الميزانية الاعتيادية أو الغير الاعتيادية بحسب الحالة .
فإذا كان التسديد لمعاد خمس سنوات على الأكثر وجب إدراج الأقساط السنوية فى مصروفات الميزانية الغير الاعتيادية وإذا كانت مواعيد التسديد تزيد عن خمس سنين وجب إدراج القسط السنوى فى المصروفات الاعتيادية .

١٢ - توضع الميزانية لمدة اثني عشر شهرا تجدد من أول أبريل من كل سنة وتنتهى فى ٣١ مارس من السنة التالية و يقررها المجلس ثم يعرضها على وزارة الداخلية قبل ١٥ يناير ولا تكون الميزانية نافذة المفعول إلا بعد تصديق وزارة الداخلية عليها .

١٣ - لا يجوز صرف أى مبلغ أو الارتباط بصرفه إذا كانت يخرج من حدود الاعتمادات المفتوحة بالميزانية .

١٤ - تلون تسوية المصروفات طبقا للقواعد المقررة فيما يتعلق بمصروفات الحكومة وتحدد فى حساب مخصوص يرسل فى كل شهر الى مراقبة حسابات وزارة الداخلية ومنه الأوراق والمستندات المؤيدة له .

ويعرض على المجلس فى كل جلسة كشف ببيان إيرادات ومصروفات الشهر السابق وترسل هذه الكشف شهريا لوزارة الداخلية .

١٥ - ان الرسومات والمقاييس الخاصة بالأعمال المقضى إجرائها يجب عرضها أولا على وزارة الداخلية فحصها والتصديق عليها .

١٦ - تبنى جميع الأحكام المخالفة لهذا القرار وعلى الأخص الواردة بالقرار الصادر فى ٢٢ مايو سنة ١٨٩٦ فى القرارات التى صدرت فيما بعد بتبديله أو تكيله .

تمحريرا فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩١٨

وزارة الداخلية

قسم البلديات والمحالي المحلية

قرار بشأن سريان لائحة التنظيم واستعمال الطرق العمومية على بندرقاقوس (شرقية) (*)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على الأمر العالي الصادر بتاريخ ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩ بخصوص لائحة التنظيم وعلى القرارين الوزاريين الصادرين بهذا الخصوص من وزارة الأشغال بتاريخ ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٩ و ٥ فبراير سنة ١٨٩٩ .

وبعد الاطلاع على القرار الوزاري الصادر بتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٠٨ بتبني مصالح التنظيم في الأقاليم بوزارة الداخلية ؛
وبعد الاطلاع على اللائحة الصادرة في ٣١ مايو سنة ١٨٨٥ بشأن استعمال الأفراد للطرق العمومية ؛

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٨ فبراير سنة ١٩١٠ الذي بمقتضاه يكون وزير الداخلية وحده مختصا بتنفيذ اللائحة المذكورة في الأقاليم ؛
وعلى موافقة اللجنة الاستشارية للجبال البلدية والمحلية بتاريخ ٢٧ يوليوس سنة ١٩١٨ على سريان لائحة التنظيم والطريق على بندرقاقوس (شرقية) ؛
فقرر ما هو آت :

أ - ولا - تسرى أحكام التنظيم على بندرقاقوس (شرقية) وتقوم اللجنة الدائمة للجبل بأعمال مجلس التنظيم .

ثانيا - تسرى أيضا على البندرا المذكور أحكام لائحة الطريق الصادرة بتاريخ ٣١ مايو سنة ١٨٨٥ .

ثالثا - على جناب مدير قسم البلديات والمحالي المحلية تنفيذ قرارنا هذا الذي يسرى مفعوله بعد عشرة أيام من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

تحريرا بالقاهرة في ٢٨ أكتوبر سنة ١٩١٨

محافظة الاسكندرية

قرار بتعديل لائحة سير الدراجات بمدينة الاسكندرية (†)

محافظ الاسكندرية

بعد الاطلاع على قرار المحافظة الصادر في ١٢ مارس سنة ١٨٩٤ بشأن سير الدراجات في مدينة الاسكندرية ؛

وحيث انه يقتضى لصالح الأمن العام تحرير استعمال جهاز خاص للتنبيه في الدراجات ؛
وبعد الاطلاع على قرار الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختطة الصادر في ٣ يونيو سنة ١٩١٨ طبقا للأمر العالي الرقم ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ ؛

(*) الوقائع المصرية في ٧ نوفمبر سنة ١٩١٨ وجه ١ من العدد ٩١

(†) الوقائع المصرية في ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٨ وجه ١ من العدد ١٠٤

قرروا هـ و آت :

١ - يلغى نص المادة الأولى من قرار المحافظة المشار إليه أعلاه ويستبدل بالنص الآتي :

”كل دراجة معدة للسير في مدينة الاسكندرية يلزم أن يوضع في دليل ما يكتبها جرس صغير

”تنبيه المازين .

”ومنع وضع كل جهاز آخر للتنبيه .

”ويلزم أن يوضع للدراجة أيضا مصباح يصير أثاره من غروب الشمس“ .

٢ - يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

الاسكندرية في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩١٨

مديرية المنيا

قرار بإضافة خمس نواح ل نطاق سلطة مركز أبي قرقاص (٥)

مدير المنيا

بعد الاطلاع على لائحة السلطات ومحلات الجزارة الصادرة بتاريخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٩٣ التي عدلت المادة الأولى منها بقرار وزيرى صادر فى ٨ مارس سنة ١٩٠٧ ؛

قرروا هـ و آت :

أولا - تدخل نواحى : أبو قرقاص البلد ومهري وزعفرانه والسيلارين والمنشية ضمن نطاق سلطة أبي قرقاص ويكون جزاؤها ملزمن بالتدريج بالسلطة المذكورة .

ثانيا - من مخالف ذلك يعامل بمقتضى لائحة السلطات ومحلات الجزارة المشار إليها .

تحريرا بالمنيا فى ٦ نوفمبر سنة ١٩١٨

مديرية بنى سويف

قرار بشأن الباعة السريحة بتدريج بنى سويف (٦)

مدير بنى سويف

بعد الاطلاع على المادة الأولى والفقرة الأولى من المادة السادسة من لائحة الباعة السريحة الصادرة بها قرار وزارة الداخلية فى ٣١ يناير سنة ١٩١٥ ؛

وبعد موافقة مجلس المديرية بتاريخ أول يولييه سنة ١٩١٨ ؛

وبعد الاطلاع على قرار مجلس بلدى بنى سويف بتاريخ ٣١ يولييه سنة ١٩١٨ ؛

قرروا هـ و آت :

مادة ١ - تسرى لائحة الباعة السريحة الصادرة بها قرار وزارة الداخلية المؤرخ ٣١ يناير سنة ١٩١٥

فى بتدريج بنى سويف .

(*) الوقائع المصرية فى ٢١ نوفمبر سنة ١٩١٨ وجه ٢ من العدد ٩٥

(†) الوقائع المصرية فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٩١٨ وجه ١ من العدد ٩٦

٢ - تسرى أحكام اللائحة المشار إليها أعلاه فيما يختص بالتقيد وحمل الصفايح على الباعة السريجة
الآتي ذكرهم :

بائعة الصابون .

- » القواكه والخضروات وما أشبه .
- » الحلوى والشاي واللبن والشربات وما شاكلها .
- » الطيور والأصمك والقهومات المشوية وما أشبه .
- » الثيت والخردوات والمناديل وما شاكلها .

٣ - لا يجوز لباعة السريجة المرور أو الوقوف في الشوارع الآتي ذكرها :

- شارع الرياض ، شارع مقبل ، شارع القشلاق ، شارع المحطة ، شارع المدارس .
- ٤ - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بسبعة أيام .
- بني سويف في ٦ صفر سنة ١٣٣٧ (١٠ نوفمبر سنة ١٩١٨)

مديرية القليوبية

قرار بتعديل لائحة سير الدراجات يتدربها (٥)

مدير القليوبية

بعد الاطلاع على قرار المديرية الصادر في ١٥ فبراير سنة ١٩١٢ بشأن سير الدراجات

في يتدربها ؛

وحيث انه يقتضى لصالح الأمن العام تقرير استعمال جهاز خاص للتنبيه في الدراجات ؛

وبعد الاطلاع على قرار الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختطة الصادر في ٣ يونيو سنة ١٩١٨

طبقاً للأمر المالي الرقم ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ ؛

وبعد الاطلاع على قرار المجلس المحلى يتدربها بتاريخ ٥ نوفمبر سنة ١٩١٨ ؛

فمروما هوأت :

١ - يلقى نص المادة الأولى من قرار المديرية المشار إليه أعلاه ويستقبل بالنص الآتي :

”كل دراجة معدة لسيير في يتدربها يلزم أن يوضع في دليل ما كيتها جرس صغير لتنبيه المارة .

” ومنع وضع كل جهاز آخر للتنبيه .

” ويلزم أن يوضع للدراجة أيضاً مصباح يصير لإثارته من غروب الشمس “ .

٢ - يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

تحريراً في ١٢ نوفمبر سنة ١٩١٨ (٨ صفر سنة ١٣٣٧)

وزارة الداخلية

قرار بتعيين المركز العموى قتيبة بنى عبس حجازية (٦)

وزير الداخلية

بناء على موافقة لجنة الربان المحلية المنتقدة بمديرية قنا بتاريخ ٦ أغسطس سنة ١٩١٨

على تكوين قبيلة باسم بنى عبس حجازية منفصلة من قبيلة العوازم التي مركزها العموى بمديرية قنا ؛

(٥) الوقائع المصرية في ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٨ وجه ١ من العدد ١٠٤

(٦) الوقائع المصرية في ٢ ديسمبر سنة ١٩١٨ وجه ٢ من العدد ٩٩

وبعد الاطلاع على المادة الأولى من قانون العريان الصادر بتاريخ ٢ ذى القعدة سنة ١٣٢٣ (٢٨ ديسمبر سنة ١٩٠٥) ؟
وعلى القرار الصادر بتاريخ ٧ يناير سنة ١٩٠٦ بتعيين المراكز العمومية لقبائل العريان الموجودة بالقطر المصري ؟

قرروا هوأت :

يضاف الى الخمس قبائل المذكورة في المادة الرابعة عشرة من ذلك القرار الكائن مركزها العمومي بمدينة قنا قبيلة سادسة وهي " بني ميس حجازية " .
تحريرا في ١٠ صفر سنة ١٣٣٧ (١٤ نوفمبر سنة ١٩١٨)

محافظة مصر

تعريفه عربات الركوب بالأجرة بمدينة حلوان (*)

محافظ مصر

بعد الاطلاع على قرار المحافظة الصادر في ٦ نوفمبر سنة ١٩١٧ ؟

قرروا هوأت :

مادة ١ - يعطى عربان الركوب بالأجرة بمدينة حلوان المينة بالقرار الرقم ٦ نوفمبر سنة ١٩١٧ ويستبدل بالترقية الآتية أثناء مدة الحرب :
بالمسافة :

من كلومتر أو أقل ٤ قروش ٥ قروش
نهارا ليلا

نهارا		ليلا	
ذهابا	وايابا	ذهابا	وايابا
قروش	قروش	قروش	قروش
٥	٧	٦	٩
٥	٧	٦	٩
٤	٦	٥	٨
١٩	٣٠	٢٤	٣٩
٦	١٠	٧	١٢
٨	١٢	٩	١٤
١٨	٢٨	٢٢	٣٦
٣٠	٤٥	٣٦	٥٨
٢٣	٣٤	٢٩	٤٣
٦	١٠	٧	١٢
٥	٧	٦	٩
٣٥	٥٣	٤٢	٦٨
١٧	٢٧	٢١	٣٥
٥	٧	٦	٩

(*) الوقائع المصرية في ٥ ديسمبر سنة ١٩١٨ وجه ٢ من العدد ١٠٠

محافظة القنال

قرار بتعديل لائحة سير الدراجات بمدينة بورسعيد والاسماعيلية (*)

محافظ القنال

بعد الاطلاع على قرار المحافظة الصادر في ٣٠ مايو سنة ١٨٩٧ بشأن سير الدراجات في مدينة بورسعيد والاسماعيلية ؟

وحيث انه يقتضى لصالح الأمن العام تقرير استهلاك جهاز خاص للتنبيه في الدراجات ؟
وبعد الاطلاع على قرار الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختطة الصادر في ٣ يونيو سنة ١٩١٨

طبقا للأمر العالي الرقم ٣١ بتاريخ سنة ١٨٨٩ ؟

وبعد الاطلاع على قرار مجلس بلدى بورسعيد المختلط ؟

قرر ما هوأت :

١ - يلغى نص المادة الأولى من قرار المحافظة المشار اليه أعلاه ويستبدل بالنص الآتى :
"كل دراجة مدة السير في مدينة بورسعيد والاسماعيلية يلزم أن يوضع في دليل ماكينتها جرس صغير لتنبيه المارة ."

"ويمنع وضع كل جهاز أكثر لتنبيه ."

"ويلزم أن يوضع للدراجة أيضا مصباح يصير إثارته من غروب الشمس ."

٢ - يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

تحريرا في بورسعيد في ١٦ نوفمبر سنة ١٩١٨ (١٢ صفر سنة ١٣٣٧)

وزارة الداخلية

قرار بإنشاء مجلس قروى في قرية النخيلة (أسيوط) (**)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على القرار الوزارى الصادر في ٩ فبراير سنة ١٩١٨ ؟

قرر ما يأتى :

أتىء في قرية النخيلة (أسيوط) مجلس قروى يكون تشكيله واخصاصاته بمقتضى أحكام
القرار الوزارى المشار اليه .

تحريرا في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٨

مديرية الشرقية

قرار بتعديل لائحة سير الدراجات ببندر الزقازيق (†)

مدير الشرقية

بعد الاطلاع على قرار المديرية الصادر في ٢ يوليى سنة ١٩١٢ بشأن سير الدراجات
في بندر الزقازيق ؟

(*) الوقائع المصرية في ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٨ وجه ١ من العدد ١٠٤

(**) الوقائع المصرية في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩١٨ وجه ١ من العدد ٩٦

(†) الوقائع المصرية في ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٨ وجه ١ من العدد ١٠٤

وحيث انه يقتضى لصالح الأمن العام تقرير استعمال جهاز خاص للتنبيه فى الدراجات ؟
وبعد الاطلاع على قرار الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المخططة الصادر فى ٣ يونيه سنة ١٩١٨ طبقاً للامر المالى الرقم ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ ؟
وبعد الاطلاع على قرار المجلس البلدى المخطط بئندرافتازىق بمجلسه المنعقدة فى ١١ نوفمبر سنة ١٩١٨ ؟
قرر ما هوآت :

- ١ - يلقى نص المادة الأولى من قرار المديرية المشار اليه أعلاه ويستبدل بالنص الآتى :
”كل دراجة معدة للسير فى بندرافتازىق يلزم أن يوضع فى دليل ما يكتبها بر من صغير تنبيه المازين .
”ومنعوض وضع كل جهاز آخر للتنبيه .
”ويلزم أن يوضع للدراجة أيضا مصباح يصير إثارته من غروب الشمس“ .
 - ٢ - يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .
- ٢٧ نوفمبر سنة ١٩١٨ (٢٣ صفر سنة ١٣٣٧)

وزارة الأشغال العمومية

قرار رقم ٣٨ بتعيين الحد الفاصل بين تفتيش رى القسم الثالث وتفتيش رى الجزيرة (*)

وزير الأشغال العمومية

بعد الاطلاع على التقرير المقدم من جناب المفتش العام لرى الوجه البحرى بتاريخ ٢١ أكتوبر سنة ١٩١٨ رقم ١٤/١٧٤ والمتضمن نتيجة الاتحاق الذى تم بينه وبين جناب المفتش العام لرى الوجه القبلى وجناب المفتش العام لشروط ؟
وبناء على ما عرضه جناب وكيل الوزارة بالنيابة ؟
قرر ما هوآت :

مادة ١ - يعتبر الحد الفاصل بين تفتيش رى القسم الثالث وتفتيش رى الجزيرة أنه يبتدى عند الكيلو ١٢ على جسر النيل الأيسر أسفل قناطر الدلتا (كلمين بالحلف ”لمح“ على الخريطة الملحقة بهذا) ويستمر محاذيا حافة كتائب الرمل المكونة من الحد الغربى لغرض الأسود (بحرى) ويقطع رياح البصرة عند الكيلو ٩ (القطعة ٣٥ على الخريطة) ومن ثم يستمر محاذيا مجرى خط السكة الحديدية الأميرية على الجسر الأيسر لرياح البصرة الى حدود مديرىق الجزيرة والبحيرة (القطعة ٣٥ على الخريطة) عند الكيلو ٥٠٠/٣٦ من لم رياح البصرة .

٢ - على جناب المفتشين العاملين لرى بالوجهين البحرى والقبلى تنفيذ هذا القرار كل منهما فيما يخصه .

تحريرا فى ٢٦ صفر سنة ١٣٣٧ (٣٠ نوفمبر سنة ١٩١٨)

مديرية القيسوم

قرار بتعديل لائحة سير الدراجات بتدقيق القيسوم (*)

مدير القيسوم

بعد الاطلاع على قرار المديرية الصادر في ١٩ يناير سنة ١٩١٣ بشأن سير الدراجات في بندر القيسوم ؛

وحيث انه يقتضى لصالح الأمن العام تقرير استعمال جهاز خاص للتنبيه في الدراجات ؛
وبعد الاطلاع على قرار الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المخططة الصادر في ٣ يونيو سنة ١٩١٨ طبقاً للأمر العالي الرقم ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ ؛
وبعد الاطلاع على قرار المجلس البلدى المخطط بمدينة القيسوم بتاريخ ٢ ديسمبر سنة ١٩١٨ ؛
فقرر ما هوأت :

- ١ - يلغى نص المادة الأولى من قرار المديرية المشار اليه أعلاه ويستبدل بالنص الآتى :
"كل دراجة ممتدة للسير في بندر القيسوم يلزم أن يوضع في دليل ما كتبها جرس صغير لتنبيه المارين .
ومنع وضع كل جهاز آخر للتنبيه ."
 - ٢ - يقرى مفقود هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .
- ٤ ديسمبر سنة ١٩١٨

مديرية الغربية

قرار بتعديل لائحة سير الدراجات بتدقيقاً (*)

مدير الغربية

بعد الاطلاع على قرار المديرية الصادر في ٢٧ يونيو سنة ١٩٠٥ بشأن سير الدراجات في بندر طنطا ؛

وحيث انه يقتضى لصالح الأمن العام تقرير استعمال جهاز خاص للتنبيه في الدراجات ؛
وبعد الاطلاع على قرار الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المخططة الصادر في ٣ يونيو سنة ١٩١٨ طبقاً للأمر العالي الرقم ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ ؛
وبعد الاطلاع على قرار المجلس البلدى المخطط بتاريخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٩١٨ ؛
فقرر ما هوأت :

- ١ - يلغى نص المادة الأولى من قرار المديرية المشار اليه أعلاه ويستبدل بالنص الآتى :
"كل دراجة ممتدة للسير في بندر طنطا يلزم أن يوضع في دليل ما كتبها جرس صغير لتنبيه المارين .
ومنع وضع كل جهاز آخر للتنبيه ."
- ٢ - يقرى مفقود هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

طنطا في ٣ ربيع الاول سنة ١٣٣٧ (٧ ديسمبر سنة ١٩١٨)

(*) الوقائع المصرية في ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٨ وجه ٢ من العدد ١٠٤

(٢) الوقائع المصرية في ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٨ وجه ٢ من العدد ١٠٤

مديرية الحبيزة

قرار بتعديل لائحة سير الدراجات ببعض أماكن مديرية الحبيزة (٤)

مسئير الحبيزة

بعد الاطلاع على قرار المديرية الصادر بتاريخ ٢٥ مارس سنة ١٩٠٣ بشأن سير الدراجات في بندر الحبيزة والشوارع الميئة به ؛

وحيث انه يقتضى لصالح الأمن العام تقرير استعمال جهاز خاص للتنبيه في الدراجات ؛

وبعد الاطلاع على قرار الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المخططة الصادر في ٣ يونيو سنة ١٩١٨

طبقاً للامر العالى الرقم ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ ؛

قرر ما هو آت :

مادة ١ - يبنى نص المادة الأولى من قرار المديرية المشار اليه أعلاه ويستبدل بالنص الآتى :
"كل دراجة معدة للسير في : (١) بندر الحبيزة ، (٢) الشوارع المتد من الكوبرى الأعلى الى سجن الحبيزة ومنه الى الاهرام ، (٣) الشوارع المتد من الكوبرى الأعلى الى بولاق القكور ، (٤) الشوارع الداخلة في النقطة المحددة بالشوارع المذكورة وبخط السكة الحديد الأميرية ، يلزم أن يوضع في دليل ما كتبها جرس صغير لتنبيه المارئين .

وممنوع وضع كل جهاز آخر للتنبيه .

ويلزم أن يوضع للدراجة أيضاً مصباح يصير إنارة من غروب الشمس ."

٢ - يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

٩ ديسمبر سنة ١٩١٨

مجلس قروى طوخ

قرار بتحصيل الضرائب والرسوم البلدية ببندر طوخ (٤)

رئيس مجلس قروى طوخ

بعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ١٥ أغسطس سنة ١٩١٧ بالموافقة على إنشاء مجالس قروية بالقرى التى تمينها وزارة الداخلية ؛

وبعد الاطلاع على اللائحة الأساسية لإنشاء وتشكيل مجالس القرى الصادرة بتاريخ ٩ فبراير سنة ١٩١٨ ؛

وبعد الاطلاع على قرار وزارة الداخلية الصادر بتاريخ ٢٣ مارس سنة ١٩١٨ بالموافقة على إنشاء مجلس قروى طوخ ؛

وبعد الاطلاع على قرار المجلس الصادر بتاريخ ٣١ مايو سنة ١٩١٨ المصدق عليه من وزارة الداخلية بتاريخ ١٢ يونيو سنة ١٩١٨ بأحداثها مرة ٢٠ ومرة ٢٣ ؛

(٥) الوقائع المصرية في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩١٨ وجه ١ من العدد ١٠٦

(٦) الوقائع المصرية في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩١٨ وجه ٢ من العدد ١٠٧

قررها هــآت :

مادة ١ - تحصيل الضرائب والرسوم البلدية بمقتضى التمهيد الموقع عليه يكون عند الاقتضاء بالطرق الادارية طبقاً لأحكام الأمر العالى الصادر فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ الخاص بتحصيل الضرائب والمشور .

٢ - يبرى مفعول هذا القرار بعد مضى خمسة عشر يوماً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

محرراً بطوخ فى ١٠ ديسمبر سنة ١٩١٨

مديرية الدقهلية

قرار بتعديل لائحة سير الدراجات بتندى المنصورة وميت غمر (*)

مدير الدقهلية

بعد الاطلاع على قرارى المديرية الصادرين فى ١٩ مارس سنة ١٩٠٠ و ١٤ ديسمبر سنة ١٩١٤ بشأن سير الدراجات فى بتدى المنصورة وميت غمر ؛

وحيث انه يقتضى لصالح الامن العام تقرير استعمال جهاز خاص للتنبيه فى الدراجات ؛

وبعد الاطلاع على قرارالجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختطة الصادر فى ٣ يونيه سنة ١٩١٨

طبقاً للأمر العالى الرقم ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ ؛

وبعد الاطلاع على قرار قومسيون بدى المنصورة المختلط بتاريخ ٤ ديسمبر سنة ١٩١٨ وعلى

قرار قومسيون بدى ميت غمر المختلط بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٩١٨ ؛

قررها هــآت :

مادة ١ - يلقى نص المادة الأولى من قرارى المديرية المشار اليها أعلاه ويستبدل بالنص الآتى :

”كل دراجة للسير فى بتدى المنصورة وميت غمر يلزم أن يوضع فى دليل ما كبتها جرس صغير لتنبيه المآثرين .

وممنوع وضع كل جهاز آخر للتنبيه .

ويلزم أن يوضع للدراجة أيضاً مصباح يصير لآثاره من غروب الشمس .“

٢ - يبرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

١٤ ديسمبر سنة ١٩١٨

مديرية بنى سويف

قرار بتعديل لائحة سير الدراجات بتندى بنى سويف (†)

مدير بنى سويف

بعد الاطلاع على قرار المديرية الصادر فى ٢٧ يوليه سنة ١٩١٤ بشأن سير الدراجات

فى بتندى بنى سويف ؛

(*) الوقائع المصرية فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٩١٨ وجه ١ من العدد ١٠٦

(†) الوقائع المصرية فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٩١٨ وجه ١ من العدد ١٠٦

وحيث انه يقتضى لصالح الأمن العام تقرر استعمال جهاز خاص للتنبيه فى الدراجات ؛
وبعد الاطلاع على قرار الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المخططة الصادر فى ٣ يونيو سنة ١٩١٨
طبقا للأمر المالى الرقم ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ ؛
وبعد الاطلاع على قرار تومسون بلى بن سوف المخطط بتاريخ ٩ ديسمبر سنة ١٩١٨ ؛
قرر ما هوآت ؛
مادة ١٤ - يبنى نص المادة الأولى من قرار المديرية المشار اليه أعلاه ويستبدل بالنص الآتى :
"كل دراجة معدة للسير فى بندري بن سوف يلزم أن يوضع فى دليل ما كيتها بريس صغير
لتنبيه الماكزين .

وممنوع وضع كل جهاز آخر للتنبيه .
ويلزم أن يوضع للدراجة أيضا مصباح يصير إثارته من غروب الشمس ."
٢ - يرسى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .
١٥ ديسمبر سنة ١٩١٨

محافظة السويس

قرار بتعديل لأئحة سير الدراجات بمدينة السويس (*)

محافظ السويس
بعد الاطلاع على قرار المحافظة الصادر فى ١٥ مارس سنة ١٩٠٠ بشأن سير الدراجات
فى مدينة السويس ؛
وحيث انه يقتضى لصالح الأمن العام تقرر استعمال جهاز خاص للتنبيه فى الدراجات ؛
وبعد الاطلاع على قرار الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المخططة الصادر فى ٣ يونيو سنة ١٩١٨
طبقا للأمر المالى الرقم ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ ؛
وبعد الاطلاع على قرار مجلس محلى السويس بتاريخ ٢ ديسمبر سنة ١٩١٨ ؛
قرر ما هوآت ؛
مادة ١٤ - يبنى نص المادة الأولى من قرار المحافظة المشار اليه أعلاه ويستبدل بالنص الآتى :
"كل دراجة معدة للسير فى مدينة السويس يلزم أن يوضع فى دليل ما كيتها بريس صغير لتنبيه الماكزين .
وممنوع وضع كل جهاز آخر للتنبيه .
ويلزم أن يوضع للدراجة أيضا مصباح يصير إثارته من غروب الشمس ."
٢ - يرسى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .
١٥ ربيع الأول سنة ١٣٣٧ (١٩ ديسمبر سنة ١٩١٨)

(*) الوقائع المصرية فى ٩ يناير سنة ١٩١٩ ووجه ١ من العدد ٣

وزارة الحفائية

قرار بالتاء أربع محاكم أخطاط وبتعديل فى تحيد دوائر اختصاص بعض محاكم أخطاط
بمديرى البحيرة وأسوط (*)

وزير الحفائية

بعد الاطلاع على المادتين الأولى والثانية من القانون نمرة ١١ لسنة ١٩١٢ الخاص بتشكيل
محاكم الأخطاط ؛
وعلى القرارات الصادرة منا بإنشاء محاكم الأخطاط وتحديد دوائر اختصاصها بمديرى البحيرة
وأسوط ؛

قررنا هوأت :

مادة ١ - مديرية البحيرة

تلقى محاكم أخطاط لقائه والتوفيقية وبقطر رادفينا .

٢ - مركز دنهور :

تفصل من اختصاص محكمة خط بقطر اللقاة وتضاف الى اختصاص محكمة خط ندية البلاد
المينة بالكشف المرقق مع هذا نمرة ١ .

وتفصل من اختصاص محكمة خط لقائه اللقاة وتضاف الى اختصاص محكمة خط دنشال البلاد
المينة بالكشف المرقق مع هذا نمرة ٢ .

مركز إيشاى البارود :

تفصل من اختصاص محكمة خط التوفيقية اللقاة وتضاف الى اختصاص محكمة خط إيشاى البارود
البلاد المينة بالكشف المرقق مع هذا نمرة ٣ .

وتفصل من اختصاص محكمة خط التوفيقية اللقاة وتضاف الى اختصاص محكمة خط نكلا البلاد
المينة بالكشف المرقق مع هذا نمرة ٤ .

مركز كرم حمادة :

تفصل من اختصاص محكمة خط التوفيقية اللقاة وتضاف الى اختصاص محكمة خط كرم حمادة
البلاد المينة بالكشف المرقق مع هذا نمرة ٥ .

مركز شبراخيت :

تفصل من اختصاص محكمة خط لقائه اللقاة وتضاف الى اختصاص محكمة خط شبراخيت
البلاد المينة بالكشف المرقق مع هذا نمرة ٦ .

وتفصل من اختصاص محكمة خط لقائه اللقاة وتضاف الى اختصاص محكمة خط الرحمانية البلاد
المينة بالكشف المرقق مع هذا نمرة ٧ .

مركز رشيد :

تفصل من اختصاص محكمة خط ادفينا اللقاة وتضاف الى اختصاص محكمة خط رشيد البلاد
المينة بالكشف المرقق مع هذا نمرة ٨ .

وتفصل من اختصاص محكمة خط ادفينا اللقاة وتضاف الى اختصاص محكمة خط العطف البلاد
المينة بالكشف المرقق مع هذا نمرة ٩ .

(*) الواقع المصرية فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩١٨ وجه ١ من العدد ١٠٧

مركز الدلتا :

تفصل من اختصاص محكمة خط كرم حادة وتضاف الى اختصاص محكمة خط أبو صعادة
البلاد المحيطة بالكشف المرقق مع هذا المرة ١٠ .

مركز أبو حمص :

تفصل من اختصاص محكمة خط بلقتر المغارة وتضاف الى اختصاص محكمة خط أبو حمص
البلاد المحيطة بالكشف المرقق مع هذا المرة ١١ .

وتفصل من اختصاص محكمة خط بلقتر المغارة وتضاف الى اختصاص محكمة خط حوش ميسى
البلاد المحيطة بالكشف المرقق مع هذا المرة ١٢ .

٣ - مديرية أسسيوط

تفصل ناحية جزيرة بهيج من محكمة خط بنى حسين وتضاف الى محكمة خط أبوب .

٤ - يعدل بهذا القرار من أول يناير سنة ١٩١٩ .

تحريرا في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩١٨

الكشف المرة ١ - البلاد المضافة الى اختصاص محكمة خط بديية :
محلة كبل ، دهماس ، كفر حمام ، الصنيرة .

الكشف المرة ٢ - البلاد المضافة الى اختصاص محكمة خط دنشال :
كفر السانج .

الكشف المرة ٣ - البلاد المضافة الى اختصاص محكمة خط إيتاى البارود :
الترفيقية ، الشعيرة وكفر النابية ، زبيدة ، الخواله .

الكشف المرة ٤ - البلاد المضافة الى اختصاص محكمة خط نكلا :
شنت الأنعام ، حصنة الظهيرية ، الظهيرية ، كنيسة الظهيرية .

الكشف المرة ٥ - البلاد المضافة الى اختصاص محكمة خط كرم حادة :
شاوير ، كفر مجاهد ، كفر البيص ، كفر سلامون ، سلامون ، عزبة على باشا مهنا
عزبة إبراهيم بك مهنا .

الكشف المرة ٦ - البلاد المضافة الى اختصاص محكمة خط شراخيت :
أبو السحا ، أويحيى ، لقانه ، المناشله ، زمزم ، امرى ، أبودره ، محلة نصر .

الكشف المرة ٧ - البلاد المضافة الى اختصاص محكمة خط الرحمانية :
محلة ثابت ، أبو خراش ، الاشراك ، القهوقية .

الكشف المرة ٨ - البلاد المضافة الى اختصاص محكمة خط رشيد :
الكوم ، مصنا ، النمامية ، محلة الامير ، الجديية ، دبي ، اذكو ، الحجاد .

الكشف المرة ٩ - البلاد المضافة الى اختصاص محكمة خط الطلف :
ادفينا ، قزارة ، منية السعيد .

الكشف نمرة ١٠ - البلاد المضافة الى اختصاص محكمة خط أبو حمادة :
زاوية مبارك ، الطود ، اسوم الشرقية ، اسوم الغربية ، كفر زيادة ، القلارات ،
تلقا ، أيسوقا .

الكشف نمرة ١١ - البلاد المضافة الى اختصاص محكمة خط أبو حمص :
لقطر الشرقية والغربية ، كرم القناطر .

الكشف نمرة ١٣ - البلاد المضافة الى اختصاص محكمة خط حوش عيسى :
طروس .

مجلس بلدى بور سعيد

قرارات خاص بتعديل الرسوم على المركبات والريبات في بورسعيد (*)

رئيس مجلس بورسعيد البلدى
بعد الاطلاع على المادة الثالثة عشرة من الأمر المالى الصادر فى ٢ يناير سنة ١٩١١ بتشكيل
مجلس بلدى مخطط بمدينة بورسعيد ؛
وبعد الاطلاع على قرار المجلس البلدى الصادر فى ١٥ يناير سنة ١٩١٨ بفرض رسوم
على العربات ؛
وبعد الاطلاع على قرار القومسيون الصادر فى ٥ أكتوبر سنة ١٩١٨ المعلق للرسوم المذكورة ؛
وبعد الاطلاع على خطاب وزارة الداخلية نمرة ١٣٤ المؤرخ فى ٧ ديسمبر سنة ١٩١٨
بالتصديق على القرار المذكور ؛

فمرروا هوأت :

مادة ١ - تلتى أحكام المادة الأولى من قرار المجلس البلدى المذكور آتفا وتبديل بما يأتى :
"تتصل الرسوم الآتية سنويا على العربات فى مدينة بورسعيد ، وهى :

أولا - العربات التى تجرها الخيول :

عربات الخيول من الدرجة الأولى	٣٠٠
» » » الثانية والثالثة	٢٠٠
» الركوب المنيرة والغير منيرة سواء كانت بسجلتين أو أربع	٢٠٠
» النقل والمستوفى ذات السجلات الأربع	٨٠
» البريد لنقل الماء والبنزين والمواد الهوائية وغير ذلك	٨٠
» النقل ذات السجلتين التى يجرها حصان أو بغل	٨٠
» التى يجرها حمار	٣٠

ثانيا - العربات الممسيارة :

السيارات ذات السجلات الأربع من النوع الكبير	٥٠٠
» » » الصغير	٣٠٠
الدراجات الممسيارة ذات السجلات الثلاث أو السجلتين	١٥٠

(*) الوقائع المصرية فى ٢ يناير سنة ١٩١٩ وجه ١ من العدد الأول .

ثالثاً - القرارات العادية :

- ٢٠ الدواجة ذات العجلتين
 ٣٠ » » المجلات الثلاث
 رأياً - مبررات اليد :
 ٣٠ مبررات النقل
 الأوركسترون والبيانو والأوج المنقل وغير ذلك من الآلات الموسيقية المحمولة
 على عجلات
 ٤٠
 ٢ - يعمل بموجب هذا القرار اعتباراً من أول فبراير سنة ١٩١٩ .
 بورسعيد في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩١٨

مديرية البحيرة

قرار بتعديل لأئحة سير الدواجات بتدوينها (*)

مدير البحيرة
 بعد الاطلاع على قرار المديرية الصادر في ٢٩ يونيه سنة ١٩١٤ بشأن سير الدواجات
 في بندر دمهور ؟
 وحيث انه يقتضى اصلاح الأمن العام بتقرير استعمال جهاز خاص للتنبيه في الدواجات ؟
 وبعد الاطلاع على قرار الجمعية العمومية بحكمة الاستئناف المختطة الصادر في ٣ يونيه سنة ١٩١٨
 طبقاً للامر المالى الرقم ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ ؟
 وبعد الاطلاع على قرار قوميون بلدى دمهور المختلط بمجلسه المتقدمه بتاريخ ٢١ ديسمبر
 سنة ١٩١٨ ؟

قررواهاآت :

- مادة ١ - يلغى نص المادة الاولى من قرار المديرية المشار اليه اعلاه ويستبدل بالنص الآتى :
 "كل دواجة معلة للسير في بندر دمهور يلزم أن يوضع في دليل ما كيتها جرس صغير لتنبيه المازين .
 ويمنع وضع كل جهاز آخر للتنبيه .
 ويلزم أن يوضع للدواجة أيضاً مصباح يصير انارة من غروب الشمس ."
 ٢ - يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .
 ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٨ (٢٥ ربيع الأول سنة ١٣٣٧)

محافظة الاسكندرية

قرار بمرئ لأئحة انخدا مين بمدينة الاسكندرية وضواحيها (†)

محافظ الاسكندرية

بعد الاطلاع على قرار وزارة الداخلية الرقم ٨ نوفمبر سنة ١٨٩٦ المشتل على لأئحة انخدا مين
 ومعدل بالقرار الصادر بتاريخ ١٩ مارس سنة ١٩١٧ ؟

- (*) الوقائع المصرية في ٩ يناير سنة ١٩١٩ وجه ١ من العدد ٣
 (†) الوقائع المصرية في ٢ يناير سنة ١٩١٩ وجه ١ من العدد الأول .

قررها هـ و آت :

مادة ١ - يسرى مفعول قرار وزارة الداخلية المشتمل على لائحة الخدامين بمدينة الاسكندرية وضواحيها اعتبارا من أول فبراير سنة ١٩١٩ .

٢ - سددى أنواع الخدامين للحصول على شهادات تحقيق شخصية طبقا لنصوص القرار الوزاري المشار اليه بقرارات تصدر بعد هذا .

الاسكندرية في ٣١ ديسمبر سنة ١٩١٨

مديرية أسبوط

قرار بتعديل لائحة سير الدراجات بتندراسبوط (*)

مدير أسبوط

بعد الاطلاع على قرار المديرية الصادر في ٢٠ أغسطس سنة ١٩١١ بشأن سير الدراجات في بندراسبوط ؟

وحيث انه يقتضى لصالح الامن العام تقرير استعمال جهاز خاص للتنبيه في الدراجات ؟
وبعد الاطلاع على قرار الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلة الصادر في ٣ يونيو سنة ١٩١٨ طبقا للأمر العالي الرقم ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ ؟

وبعد الاطلاع على قرار قوميون محلى بندراسبوط بتاريخ ٢٦ ديسمبر سنة ١٩١٨ ؟
قررها هـ و آت :

مادة ١ - يلغى نص المادة الأولى من قرار المديرية المشار اليه أعلاه ويستبدل بالنص الآتي :
"كل دراجة معدة للسير في بندراسبوط يلزم أن يوضع في دليل ما يكتبها جرس صغير للتنبيه المأذون .
ومنع وضع كل جهاز آخر للتنبيه .

ويلزم أن يوضع للدراجة أيضا مصباح يصير لإفادة من غروب الشمس ."

٢ - يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

أسبوط في ٣١ ديسمبر سنة ١٩١٨

الخليفة الأميرية ٦٧٦٧/١٩١٨/٧٥٠



Universitäts- und
Landesbibliothek Bonn



0509599